جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامـعـة ميسان/ كلية التربية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

# الدَّرْسُ الصَّرْفِيُّ في (بحرُ القواعدِ شرحُ كفايةِ المُبْتَدِي) للآيدنـي (ت:١١٩١هـ)

رسالة تقدَّمت بها الطالبة

**هبة حسن عبّاس شبّار**

إلـــــــــــــى

مجلسِ كلّيَّةِ التّربيةِ/جامعةِ ميسانَ

وهي من متطلّباتِ نيلِ شهادةِ الماجستير في اللُّغةِ العربيَّةِ وآدابِها/لغة

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

**باسم محمّد عيادة الحلفي**

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(البقرة / ٢٦٩)

## إقرار المشرف

أشـهد أنَّ إعـداد هـذه الرسـالة الموسـومة بــ(**الـدَّرْسُ الصَّـرْفِيُّ فـي (بحـرُ القواعـدِ شـرحُ كفايــةِ المُبْتَـدِي) للآيــدنيِّ (ت:١١٩١هــ)**) التــي قـدّمتها الطالبـة **(هبــة حســن عبــاس شــبّار)**، قـد جـرى بإشـرافي فـي قسـم اللغـة العربيـة، كليـة التربيـة –جامــعة ميـــسان، وهـي جزء من متطلبات نيل شهـــــادة الماجـستير في اللغـــة العـــربية وآدابـها/ اللغة.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. باسم محمد عيادة الحلفي

التاريخ: / / ٢٠٢٢م

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشحُ هذهِ الرسالةَ للمناقشة.

التوقيع:

الاسم:

رئيس قسم اللغة العـربية

التاريخ: / / ٢٠٢٢م

# قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها قد أطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ(**الدَّرْسُ الصَّرْفِيُّ في (بحرُ القواعدِ شرحُ كفايةِ المُبْتَدِي) للآيدنيِّ (ت:١١٩١هـ)**) التي تقدّمت بها طالبة الماجستير (**هبة حسن عباس شبّار**)، وقد ناقشناها في محتوياتها، وفيما لها علاقة بها، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اختصاص اللغة العربية وآدابها/ اللغة، وبتقدير( ).

: التوقيع :

الاسم: أ. د حسن حميد محسن

( رئيساً )

التاريخ: / ٥ /٢٠٢٢

التوقيع

الاسم: أ. م. د حيدر محمد رحم

( عضواً )

التاريخ: / ٥ / ٢٠٢٢

: التوقيع :

الاسم: أ. م. د علي موسى عكلة

( عضواً )

التاريخ : / ٥ /٢٠٢٢

التوقيع

الاسم: أ. م. د باسم محمد عيادة

( عضواً ومشرفاً )

التاريخ: / ٥/ ٢٠٢٢

**صدّقها مجلس كلية التربية/ جامعة ميسان.**

التوقيع:

أ.د هاشم داخل حسين

عميد كلية التربية

# شُكْرٌ وإِهْدَاء

﴿واذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾

(البقرة:١٩٨)

بَادِئَ ذِي بَدْءٍ . . . أَشْكُرُ اللهَ تَعَالَى أوّلاً أَنْ أَتْمَمْتُ بَحْثِي هذا . .

ثمَّ الشُّكْرُ مَوْصُوْلٌ إلى مَن تَرَكُوا أَثَرًا كَبِيرًا فِي قُلُوْبِنَا ، وَمَلأُوا حَيَاتَنَا فَرَحًا

وَسَعَادَةً . . .

إلى كُلِّ مَن مَدَّ يَدًا بَيْضَاءَ عَوْنًا ، أو ذَكَرَنِي بدُعَائِهِ صِدْقًا . . .

إلى سَنَدِي فِي حَيَاتِي (أَهْلِي) الحِضْنِ الدَّافِئ . . .

وإلى مَن جَمَعَتْنِي بِهِنَّ الأَقْدَارُ (صَدِيقَاتِي) زَهْرَاتِ النَّرْجِسِ . . .

وإلى رَمْزِ الفَضِيلَةِ زُمَلائِي وزَمِيلاتِي

عَلَامَةُ حُبٍّ وآيَةُ عِرْفَانٍ . . .

أُهدِي بَحْثِي هذا .

# المحتـــويـــات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** | **أ – ت** |
| **التمهيدُ: التّعريف بالدرسِ الصرفيِّ وسيرةُ المؤلفِ** | **١ – ١١** |
| الأول: التّعريف بالدرسِ الصرفيِّ | ١–٧ |
| الثاني: سيرةُ المؤلف | ٧–١١ |
| **الفصل الأول: منهجُ الآيدنيّ في شرحهِ على كفايةِ المبتدي** | **١٢–٥٢** |
| المبحث الأول: مزايا شرحه | ١٣–١٩ |
| المبحث الثاني: منهجُه في الشّرحِ | ٢٠–٣٦ |
| السماتُ الثابتةُ | ٢١–٢٥ |
| السماتُ الكثيرة | ٢٥–٣٤ |
| السماتُ القليلة | ٣٥–٣٦ |
| المبحث الثالث: مقوِّماتُ الشرح | ٣٧–٥٢ |
| الأعلام وطرائق الإفادة منها | ٣٧–٤٤ |
| الكتب وطرائق الإفادة منها | ٤٥–٥٢ |
| **الفصل الثاني: أدلة الشّارح النقلية والعقلية** | **٥٣–١١٩** |
| **المبحث الأول: الأدلّة النقليّة** | **٥٤–٨٩** |
| السماع | ٥٦–٨٤ |
| الإجماع | ٨٤–٨٩ |
| **المبحث الثاني: الأدلّة العقليّة** | **٩٠–١١٩** |
| القياس | ٩٢–١٠٢ |
| التعليل | ١٠٢–١١٣ |
| استصحابُ الحالِ | ١١٣–١١٩ |
| **الفصل الثالث: شخصيّةُ الشّارحِ العلميّةُ** | **١٢٠–١٨٤** |

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول: اختياراتُه وترجيحاتُه** | ١٢١-١٥٠ |
| أولاً: تخفيفُ صورتين من أحوالِ الصور التسع في المهموز | ١٢٢-١٢٥ |
| ثانياً: الاختلافُ في زنة كلمة أوّل وأصلُ حروفها | ١٢٥-١٢٨ |
| ثالثاً: البابُ الثاني من أبواب الرباعيّ غير المُلحق | ١٢٨-١٣٢ |
| رابعاً: تصغيرُ ما كانت عينه واواً ثالثةً | ١٣٢-١٣٤ |
| خامساً: إجراءُ الإعلالِ في الأجوف الواوي واليائي من المفعول | ١٣٤-١٤٠ |
| سادساً: جوازُ الإدغام والإظهارِ في لم يمدّ | ١٤٠-١٤٢ |
| سابعاً: الأصلُ فيما اعتلّت جميعُ أُصوله، وهو غير مُعتبرٍ في اللفيفِ | ١٤٢-١٤٤ |
| ثامناً: حكمُ فاء افتعل | ١٤٤-١٤٦ |
| تاسعاً: إعلالُ الناقص بطريق القلب (قلب الواو والياء همزة) | ١٤٦-١٤٩ |
| عاشراً: النسبةُ إلى الاسم المنتهي بياءٍ ثالثةٍ أو رابعةٍ | ١٤٩-١٥٠ |
| **المبحث الثاني: آراؤهُ وردودهُ** | ١٥١-١٨٤ |
| أولاً: الأصلُ في الاشتقاقِ للاسم أم للمصدر | ١٥١-١٥٨ |
| ثانياً: تخفيفُ الهمزةَ بالحذفِ بعد النّقلِ | ١٥٨-١٦٠ |
| ثالثاً: الأصالةُ والفرعيّة في نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة | ١٦١-١٦٤ |
| رابعاً: الإعلال في المصادر المعتلة العين (قلب الواو ياءً) | ١٦٤-١٦٨ |
| خامساً: ردّهُ في تعريف الصفة المشبّهة | ١٦٨-١٧٢ |
| سادساً: حكمُ إدغام حَيِيَ | ١٧٢-١٧٥ |
| سابعاً: حذفُ الواو والياء في الناقص بعد سلب حركتهما | ١٧٥-١٧٧ |

| | |
|---|---|
| ثامناً: سقوط واو المثال في المضارع وفروعه | ١٧٧-١٨٠ |
| تاسعاً: الاختلافُ في وزن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الأجوف المهموز اللام | ١٨٠-١٨٢ |
| عاشراً: اطمأنَّ بين الإلحاق وعدمه | ١٨٢-١٨٤ |
| **الخاتمة** | ١٨٥-١٨٨ |
| **مصادر البحث ومراجعه** | ١٨٩-٢١٩ |

# المُقدِّمَة

بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ

الحمدُ للهِ مُصرِّفِ الآياتِ، ومُفَضِّلِ المؤمنينَ بميزانِ الطّاعاتِ، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدِنا محمّدٍ الآمرِ بالمعروفِ والنّاهِي عن المُنكرِ، مَنِ اشتُقَّ اسمُهُ مِنَ الحمدِ ليُحْمَدَ يومَ الفزعِ الأكبرِ، وعلى آلهِ الطّاهِرينَ المُطهَّرِينَ مِنْ عِلَلِ النّقصِ والتّقصِيرِ، وعلى أصحابهِ المتّقينَ المنزَّهينَ من كُلِّ تصغيرٍ وتكسيرٍ، وعلى أتباعهِ المنْتَسِبِينَ إلى شَرِيعَتِه، المُتَشبهينَ بصفَاتِهِ(١).

**أمَّا بعدُ:**

فإنَّ دِرَاسَةَ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَشْرَفِ مَا يَنْبَغِي أَنْ تُصْرَفَ إِلَيهَا الهِمَمُ، وتُنْفَقَ عَلَيها الأَعْمَارُ؛ فَهِيَ مُتّصِلَةٌ تَمَامَ الصِّلَةِ بِكَلَامِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا شَكَّ فِيْ أَنَّ الدِّرَاسَاتِ الصَّرْفِيَّةَ تَقِفُ جَنْبَاً إِلَىْ جَنْبٍ مَعَ الدِّرَاْسَاتِ النَّحْوِيَّةِ، حَامِلَةً مَشْعَلَ الْبَيَانِ وَالْإِيْضَاْحِ لِمَاْ غَمَضَ مِنَ الْأَبْنِيَةِ، وَمَاْ خَفِيَ مِنَ التَّصَارِيْفِ، وَمَاْ دَقَّ فَهْمُهُ مِنَ الْأَوْزَاْنِ.

وَيَأْتِيْ الدَّرْسُ الصَّرْفِيُّ عَلَىْ قِمَّةِ العُنْوُاْنَاْتِ الصَّرْفِيَّةِ الْمُهِمَّةِ الْتِيْ عُنِيَ بِهَاْ الْبَاْحِثُوْنَ، وَلَمّا وَجَدْتُ في كتاب (بحرِ الْقَوَاعِدِ شَرْحِ كِفَاْيَةِ الْمُبْتَدِي) ما يُجَسِّدُ تِلْكَ الْأَهَمِيَّةَ وَمَاْ يُحَقِّقُ رَغْبَتِيْ فِيْ دِرَاْسَةِ هَذا الْعلمِ اعْتَمَدْتُهُ مَوضُوعاً لِلْبَحثِ، للكَشفِ عَن الدَّرْسِ الصَّرْفِيّ في شَرْحٍ مُهِمٍّ مِن شُرُوحِ تِلكَ الْحِقْبَةِ الزَّمَنِيَّةِ، مَعَ الكَشْفِ عَن مُوَافَقَاتِ الشّارِحِ ومُخَالَفَاتِهِ لجُمْهُورِ النَّحْوِيّينَ والصّرفيّينَ، وبَيَانِ وِجْهَتِهِ الصّرفيّةِ.

وَوِفْقَاً لِمَنْهَجٍ وَصْفِيّ اهْتَمّ بِوَصفِ مَلَامِحِ الدّرْسِ الصّرْفيّ وَمُكَوّنَاتِهِ لَدَى صَاحِبِ الكِتَابِ مِن حَيثُ مَوقِفُهُ مِن الأَدِلّةِ الصّرفيّةِ، والاسْتِشهَادِ وقَضَايَاهُ عِندَهُ، وغيرُها جَرَتْ خُطّةُ البَحثِ وَمَنْهَجُهُ، فَكَانَتْ عَلَى تَمْهِيدٍ وثَلاثَةِ فُصُولٍ تَسبِقُهَا مُقدّمةٌ وتَتْلُوهَا خَاتِمَةٌ تَضَمّنَتْ أَهَمَّ النّتَائِجِ التي تَوَصّلْتُ إليها.

(١) البداية في علم الصرف لعلي النّمر: ٧.

أمّا التّمهيدُ فَتَضَمّنَ أوّلاً: الجُذُورُ الأُولَى للدَّرْسِ الصَّرفِيّ إلى أنْ أَصبَحَ عِلْمَاً وَاضِحَ الحُدُودِ والمَعَالِمِ، مَعَ بَيَانِ الغَرَضِ مِن هذا العِلْمِ، وضَرُورَتِهِ، ومَا التَّقْصِيرُ الوَاقِعُ فِيهِ، وَثَانياً: سِيرَةُ المُؤلِّفِ الذَّاتِيَّةُ.

أمَّا الفَصلُ الأوّلُ فكانَ للمَنهجِ المُتَّبَعِ في شَرحِ الآيدنيّ على كِفَايَةِ المُبتَدِي، وفيه ثَلاثَةُ مَبَاحِثَ: الأَوّلُ: المَزَايَا التي تَمَتَّعَ بِها الشَّرْحُ، والثّانِي: مَنْهَجُ المُؤلِّفِ في هذا الشَّرْحِ، والثَّالِثُ: مُقَوِّمَاتُ الشَّرْحِ مِن أَعْلَامٍ وَكُتُبٍ.

وأمَّا الفَصلُ الثّانِي فَكَانَ لِأدلةِ الشّارِحِ النقلية والعقلية، وَفِيهِ مَبْحَثَانِ الأَوّلُ: الأَدِلَّةُ النّقلِيَّةُ وَشَمِلَتْ أَوّلاً: السَّمَاعُ مِن القُرآنِ الكَرِيمِ وَقِرَاءَاتِهِ القُرآنيّةِ، والحَدِيثِ النّبَوِيّ الشَّرِيفِ، والشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ، والنَّثْرِيَّةِ التي قَسَّمْتُهَا إلى: أَقوَالِ العَرَبِ وَأَمثَالِهِم، وَلَهَجَاتِ العَرَبِ، وَثَانياً: الإجمَاعُ، والمَبحَثُ الثّاني: الأَدِلّةُ العَقلِيّةُ وَشَمِلَتْ أوّلاً: القِياسُ، وَثَانياً: التّعلِيلُ، وَثَالثَاً: الاستِصحَابُ، وَفِي الفَصلِ الثّالِثِ تَنَاوَلْتُ شَخصِيّةَ الشّارِحِ العِلْمِيَّةَ، وَفِيهِ مَبحَثانِ: الأَوّلُ: اختِيَارَاتُ الشّارِحِ وَتَرْجِيحَاتُهُ، والثّاني: آراءُ الشّارِحِ وَرُدُودُهُ.

أَمَّا الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ فلا شَكَّ في أنَّ مِثلَ هذه الدِّرَاسَاتِ في مَيدَانِ البَحثِ نفسه تُثْرِيه، وَتَجعَلُهُ يَسيرُ عَلَى طَرِيقٍ مُستَقِيمٍ لا خَبْطَ عَشْوَاءَ، غَيرَ أنّي لا أَعلَمُ فيما تَوصّلْتُ إليه عِن بَحْثٍ قامَ عَلَى دِراسَةِ الفِكْرِ الصّرفِيّ للحَسَنِ بنِ مُصطفى الآيدنيّ سِوى تلك الدِّراسَةِ التي عَمِلتْ عَلَى تَحقيقِ مَخطُوطهِ الثّمينِ، وَأظهَرَتْهُ للنّورِ عَمَلاً مُفيدَاً، يَنهَلُ مِنهُ البَاحِثُونَ، على أنَّ بُحُوثَ الدَّرسِ الصَّرفيّ في غَيرِ مَيدانِ هذا البَحثِ كَثيرةٌ وَمُتنوّعةٌ، إلّا أنّي رَأيتُ عَدَمَ ذِكرِها؛ لانتِفَاءِ تَعلُّقِهَا بمَيدَانِ هذا البَحثِ وهو كتابُ (بَحرُ القواعدِ شرحُ كفايةِ المُبتدي).

وَقَبلَ الخِتَامِ أَتَوَجّهُ بالشّكرِ الجَزِيلِ وَالثّنَاءِ الجَمِيلِ إلى الأستاذ المساعد الدّكتور (باسم محمد عيادة) الّذي فَتَحَ لِيَ البَابَ للبَحثِ في هذا المَوضُوعِ، وَسَاعَدَنِي فِي إتْمَامِهِ، وَتَفَضّلَ عَلَيَّ بِفَتحِ مَكتَبَتِهِ الخَاصَّةِ أَمَامِي وَمَنْحِي المَصَادِرَ الوَرَقِيَّةَ غَيرَ المَوجُودَةِ عَلَى شَبَكَةِ الإنترنيت التي أَفَدْتُ منها كثيراً.

والشُّكرُ مَوصُولٌ إلى الأستاذِ الدّكتور محمّد نوريّ الموسويّ من جَامِعَةِ بَابِلَ، والأُستاذِ المُساعدِ الدّكتور عليّ موسى الكعبيّ اللّذينِ لَم يبْخَلَا عَلَيَّ بإِجَابَةِ أَيِّ سُؤالٍ، واللّذينِ أَعَانَاني عَلَى فَهمِ كَثيرٍ مِنَ الأُمُورِ، وإلى كُلِّ أَسَاتِذَةِ قِسمِ اللّغةِ العَرَبيَّةِ الأَفَاضِلِ وَمَنْ مَدَّ يَدَ العَونِ لِي في إِنجَازِ هذا البَحثِ مِنَ الأَهلِ وَالأَصْدِقَاءِ.

وَفي الخِتَامِ أَشْعُرُ أَنّي قَد بَذَلْتُ مَا بِوِسْعِي مِن جُهدٍ لإِظْهَارِ هذا البَحثِ بهذِهِ الصُّورَةِ النِّهَائِيَّةِ، وَبِحُدُودِ اجتِهَادِي، فَأَسْأَلُ اللهَ التّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ فِي ذلك.

وَيَبْقَى للخَبيرِ العِلمِيّ والسَّادَةِ أَعضَاءِ لَجْنَةِ المُناقَشَةِ الرَّأْيُ الفَصلُ في قَبُولِ هذا العملِ، وتَوجِيهِهِ آمِلَةً أَنْ أَجِدَ ما يُغنِي بَحثِي نِقَاشَاً، أو إِضَافَةً، أو تَعْدِيلَاً لِمَا اعْوَجَّ فيه بِرَحَابَةِ صَدْرٍ وَسِعَةِ عِلمٍ.

وآخرُ دَعْوَايَ أَنْ الحَمْدُ للهِ ربِّ العَالَمِينَ الّذي بِحَمْدِهِ تَتُمُّ النِّعَمُ.

**الباحثةُ**

# التّمهـــيدُ

## التّعريف بالـدّرسِ الصّـرفيِّ وسيرةُ المؤلـفِ

## أولاً: التّعريف بالدّرس الصرفيّ:

يُعدُّ علمُ الصّرفِ أمَّ العلومِ؛ لأنَّ « الكائنُ الحيُّ لا يتحقَّقُ وجودُهُ إلا بأُمٍّ تَلِدهُ بعد أن يتكوَّن جسمُه في رَحِمها، فكذلك العلومُ لا وجودَ لذاتِها إلا بالصَّرْفِ الذي تُولَدُ منه الكلماتُ، وفي رَحِمِهِ تتكونُ المفردةُ العربيّة التي تتألفُ منها الجملُ، وبالجُمَلِ تُصَاغُ العلومُ، وهو إحدى دعائم الأدبِ، وبه تُعرفُ سَعَةُ كلامِ العربِ»(١).

فعلى هذا فالصّرفُ هو الأصلُ الذي تتولّدُ منه الألفاظ، فلذا سُمّي بأمّ العلوم، فالأمّ هنا الأصلُ استناداً إلى قوله تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾(٢).

أمَّا السّببُ في ولادةِ هذه العلومِ(علوم العربيّة) ونشوئها فيعودُ إلى شيوع الأخطاء الشّاملة لألفاظ اللّغة وأبنيتها وحركاتها آنذاك، إذ سلك النّحويّون طرقاً متعدّدة للمحافظة على لغة سليمة بعيدة عن شوائب اللّحن(٣)، ويُعدُّ الإقبالُ على التّعليم والتّعلُّم دافعاً آخر لنظم مثل هذه العلوم؛ إذ اصطنع الشعراءُ في القرن الثّاني الهجري ما يُطلق عليه بـ(الفنّ التّعليميّ)، ينظمون فيه أصنافاً متنوّعة من العلوم والمعارف لتيسير حفظها(٤)، فنتيجة لهذه الأسباب والدّوافع تضافرت جهود النّحاة على قرون متتالية لتأليف كثيرٍ من المؤلفات التي ضمّت القواعد والأسس، فقسمٌ منها مؤلفات شاملة ككتاب سيبويه(ت١٨٠هـ)، وكتاب المفصّل للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وكتابي الكامل والمقتضب للمبرِّد(ت٢٨٥هـ)، والخصائص وسرّ صناعة الأعراب لابن جني (ت٣٩٢هـ)، والأصول لابن السّراج (٣١٦هـ)، التي كان للمباحث النّحوية والصّرفية والصوتية نصيبٌ في داخلها، وغيرها كثير، وأخرى مؤلّفات

---

(١) البداية في علم الصّرف: ٧، ٨.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٣) ينظر: التحليل الصرفي في الدّرس العربي التراثي للدكتور ممدوح عبد الرحمن الرمّالي:١٥، وفي تاريخ علم الصّرف ومصطلحاته للدكتور مازن المبارك، (بحث منشور): ٣٠٤.

(٤) ينظر: اتجاهات الشعر العربي للدكتور محمد مصطفى هدارة: ٣٥٤.

مستقلّة كالكافية في النّحو، والشّافية في الصّرف لابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) من المتون المنثورة، والألفيّات كألفية ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ)، وألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ) من المتون المنظومة[١]، إلّا أنّ هذا القسم الأخير اتّجه النّحاة إلى وضعه لإدراكهم صعوبة المؤلّفات الواسعة على المتعلّمين، فوضعوا المتون المختصرة[٢]، فهذه المتون « فنّ من الفنون تكثّف في رسائل قصيرة يستظهرها الطلّاب ترسيخاً لمسائل العلم في حفظهم، وكلّما كانت ألفاظها أقلّ زادت قبولاً عند المدرّسين، ثم يشرعون بعد استظهار الطلّاب لها في شرح ألفاظها وحلّ معقداتها؛ أسلوب جروا عليه في العصور التي جمدت فيها الملكات على ما فيه من عناء على الماتن والطالب معاً»[٣].

إلّا أنّ هذه المختصراتِ والمتونَ في نظر بعضِ المحدثين ليست إلا كتباً أثقلت الدّرس النّحويّ والصّرفيّ، إذ ينظرون إليها على أنّها مُلخصة من كتب الأقدمين، وأطلقوا عليها تسمية المقدمات والمتون، ومن ثمَّ تناولوها بالشّرح والتّفسير، ووضع أكثر من وجه محتمل للمسألة الواحدة، وكذلك بالغوا في التّعليل والتّأويل، فبرأيهم كان عملهم يدور في حلقة مفرغة، فلم يزيدوا شيئاً يُذكر على ما قدّمه الأوّلون سوى التّجميع والتّلفيق مِنْ كتب الذين سبقوهم، فهم يضعون الكتب ثمَّ يشرحونها، ومن ثمَّ يعملون على نظمها، ثم شرحها كذلك كما فعل ابنُ الحاجب وابنُ مالك[٤].

فعلى هذا نجدُ في كلامِهم تجنّياً على أصحاب المختصرات والشّروح، فقد وصفوهم بالغموض، وعدم الإتيان بجديد، وهذا بعيد كلّ البعد عن القصد الذي سعوا إليه، فلا تُعاب هذه المتون لاعتمادها مؤلفات السّابقين، إذ شملت حصيلةً دقيقةً من المصادر النّحويّة

(١) ينظر: القواعد النحوية لعبد الحميد حسين: ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) ينظر: تاريخ النّحو لعلي النجدي ناصف: ٥٧.

(٣) من تاريخ النّحو لسعيد الأفغاني: ١٨٠.

(٤) ينظر: الدّرس النّحويّ في بغداد للدكتور مهدي المخزومي: ١٦٢، ١٦٣.

والصّرفيّة، وحوت القواعد والمسائل الأساسيّة دون أن يسهبوا فيها؛ لتسهيل النّحو وتقديمه بصورة يستطيع طلبة العلم الإحاطة به، والانتفاع منه، لذا جاءت بعيدة عن الخلافات والاعتراضات التي بين أصحاب هذه المصادر(١). فبهذا « قدّم علماء اللغة وعلى مر العصور خدمةً جليلةً للغتنا، تأليفاً وشرحاً وتدريساً، وحاولوا جاهدين تيسير ما اعتاص منها، أو أُبهم في مسائلها المتنوعة، ولا سيما في مجال علمي النحو والصرف العربيين»(٢).

أمَّا ما وُضع في الصّدرِ الأوّلِ فهو لم يكن نحواً فقط، ولا صرفاً فقط، إنَّما كانت عربيّة شملت كلّ ما يصون اللّسان، ويكفل سلامة اللّغة من إعراب وصيغ وحروف ومخارج(٣)، لذا رافقت نشأة علم الصّرف نشأة علم النّحو، إذ كان العلماء المتقدّمون ينظرون إلى الصّرف على أنّه جزءٌ لا يتجزّأ من النّحو(٤)، أمَّا المتأخرون فعلى أنّه قسيمٌ للنّحو، فكما أنّ للنّحو نظريتَه الخاصّة، فكذا الصّرف لهُ نظريته الخاصّة(٥)، وبهذا نجد أنّ كلا العلمينِ أصبح لهما دلالة خاصّة عند العلماء المتأخرين؛ إذ «...استقر مجال علم النحو عندهم باعتبار أنه دراسة الإعراب وبناء الجملة في مقابل الصرف الذي يتناول بنية الكلمة»(٦).

فالصرف لهُ ملامح وأحكام خاصة، مبتدئاً برسم تلك الملامح والأحكام العرب الأوائل، فهم أصحاب السّبق الحقيقيّ الّذين استقروا اللّغة العربيّة، واضعين لكل ما استقروه زنة معينة، لاحقين السّليم بالسّليم، والمعتلّ بالمعتلّ، والمضاعف بالمضاعف، وهكذا(٧)، إذ

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام الأنصاري: ٣٩/١.

(٢) الردود الصرفية للعلامة الشيخ محمد أمين القره داغي(ت١٣٥٥هـ) على متن تصريف الملا علي للعلامة علي بن الشيخ حامد الأشنوي(ت١١٤٠هـ) للدكتور باسم محمد عيادة، (بحث منشور):١٢٥.

(٣) ينظر: في تاريخ علم الصّرف ومصطلحاته للدكتور مازن المبارك: ٢٩٧، ٢٩٨.

(٤) ينظر: التحليل الصرفي في الدّرس العربي التراثي: ١٣، والصرف التعليمي للدكتور محمود سليمان ياقوت: ١٧.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، القسم الأوّل: ٦/١، هامش رقم (١).

(٦) أسُس علم اللغة العربية للدكتور محمود فهمي حجازي:٦٥.

(٧) ينظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني:٢٠٣/٨، وفي تاريخ علم الصّرف ومصطلحاته للدكتور مازن المبارك: ٣٠٣، ٣٠٤.

توصّلوا لهذه النّتيجة بعد معالجة الصّرفيّين جهات مختلفة في التّركيب الدّاخلي للكلمات ببيان حروفها، سواء أكان عدداً وترتيباً وضبطاً، أم أصلاً وزيادة[١]، فلا وجود لواضع أوّل لعلم التّصريف، بل هي مجموعة جهود متكاتفة بُذلت لوضع أسس هذا العلم، فكان عالم اللّغة ملمّاً بكلّ علوم اللّغة من نحو، وصرف، وعروض، وغيرها[٢].

أمَّا أوّلُ كتابٍ وُضعت فيه أبوابُ الصّرفِ مُنعزلة في مصنَّف خاصّ بها هو(التّصريف) للمازنيّ(ت٢٤٩هـ)؛ إذ نال الإعجاب والتّقدير من القدماء[٣]، وكان لهذا الكتاب الأثر البالغ في تطوّر علم الصّرف فهو الّذي « أعلن أحقيّة هذا العلم بالتّميّز والاستقلال في المنهج وفي نوع القضايا، وفتح الباب للتّأليف فيه منفرداً عن قرينه (النّحو)، ومن ثمَّ أدّى ذلك إلى تطوُّرِ الدّرس الصّرفي العربيّ من جهتي المنهج وحدود القضايا التي تدخل فيه أو تخرج منه»[٤].

فبهذا وصلَ الصّرفُ في هذه المرحلة إلى النّضوج والاستقلال، ووضوح المعالم، له منهجُهُ الخاصّ، فهو يدورُ في إطارِ تركيبِ الكلمة، مُقتصرة طبيعته الموضوعيّة على معالجة بنيتها بتحليلها وتصنيفها[٥]، وهو ما جاء في معناه الاصطلاحي على أنّه « عِلمٌ بأصولٍ تُعرفُ بها أحوالُ أبنية الكلِم التي ليستْ بإعراب»[٦].

أمَّا الغرضُ الذي يؤدّيه هذا العلم باتّفاق المشتغلينَ والمتخصّصينَ فيه فهو يدورُ في أمرينِ، الأوّل: يجعل الكلمة الواحدة في صور عدّة ، فتكون هذه الكلمة غير جامدة قابلة للتّصرف، إذ تظهر منها صيغٌ صرفية متعدّدة لأداء غرض معنويّ، فمثلاً (دَرَسَ) نستطيع أن نولّد من الدّال

(١) ينظر: نظرية الصّرف العربي (دراسة في المفهوم والمنهج) للدكتور محمد عبد الدايم، (بحث منشور): ١٤.
(٢) ينظر: التحليل الصرفي في الدّرس العربي التراثي: ١٣، ١٥.
(٣) ينظر: الدّرس الصرفي العربي (طبيعته وإشكالاته) للدكتور محمد سعيد الغامدي، (بحث منشور): ٣١٩.
(٤) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(٥) ينظر: نظرية الصّرف العربي (دراسة في المفهوم والمنهج) للدكتور محمد عبد الدايم: ١٧.
(٦) شرح الشافية للرضي: ١/١.

والرّاء والسّين صيغا عدّة لتدلّ على بعض المعاني، نحو: يدرسُ، ادرسْ، دارس، مدروس، دراسة، أمَّا الثّاني: فلا علاقةَ للمعنى فيه فهو تغيير يخصّ اللّفظ لا يؤثّر على المعنى، كالزّيادة والحذف والقلب والإبدال وغيره(١)، إلّا أنّ هذا القسم الأخير حكم عليه المحدثون بأنَّه خارج دائرة التّصريف، فلا يصحّ إدراجه فيه، فهو أقربُ إلى علم الأصواتِ؛ لأنّه تغييرٌ لم يحقّق وظيفة جديدة، فالمعنى الذي دلّت عليه الصّيغة قبل التّغيير هو المعنى ذاته للصّيغة بعد التّغيير.

والعلاقةُ بين الصّرفِ والصّوتِ علاقةٌ وثيقةٌ، إذ اعتمد الصّرف على ما أثبته علم الصّوت من حقائق، وما وضعه من حدود، فجزء من مسائل التّصريف في كتاب سيبويه تمّت معالجتها عن طريق التّفسير الصّوتيّ؛ لأنَّ الظاهرة الصّوتيّة لها دورٌ كبير في تحديد الوحدة الصّرفيّة وبيان قيمتها(٢).

أمَّا ضرورةُ هذا العلمِ وأهميتُهُ فتكمُنُ في مدى الحاجةِ إليه، إذ « يحتاج إليه جميع أهل العربيّة أتمَّ حاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة؛ لأنّه ميزانُ العربيّة، وبه تعرف أصولُ كلام العرب من الزوائد الدَّاخلة عليها، ولا يُوصَلُ معرفة الاشتقاق إلا به»(٣).

فالمشتغل باللّغة في حاجة مُلحّة لهُ، فبهِ يتحصّن من الخطأ، ويضبط صيغ الكلمات، ويميّز الشّاذّ من المطَّرد في كلام العرب، ويبتعد عن مخالفة القياس(٤)، ولا يتوصّل إلى أهمّ طرق إثراء اللّغة إلا بعد التّمكن من أصول وفروع التّصريف، فالقياس يثري اللّغة، والصّرف ينتج صيغا عدّة بالقياس على صيغة الأصل، ويعرف به خصائص العربيّة من فصاحة وبيان وغيرها(٥).

---

(١) ينظر: الصّرف التعليمي: ١٤، والتحليل الصرفي في الدّرس العربي التراثي: ٩، وفي تاريخ علم الصّرف ومصطلحاته للدكتور مازن المبارك: ٢٩٨.

(٢) ينظر: التحليل الصرفي في الدّرس العربي التراثي: ١٠.

(٣) المنصف لابن جني: ٢/١.

(٤) ينظر: التحليل الصرفي في الدّرس العربي التراثي: ٣٠، والصرف التعليمي: ١٧.

(٥) ينظر: التحليل الصرفي في الدّرس العربي التراثي: ٣٢.

إلّا أنّ هذا العلمَ على الرّغمِ من أهميّتِهِ فقد انتابَه القصورُ، سواء أكان من العلماء الأقدمين أم المحدثين، إذ لم يؤخذ موقعه الصّحيح من الدّرس اللّغويّ عند العرب، إذ عمدوا إلى وضع مباحث التّصريف في نهاية كتبهم، والأصحّ وضعها في أوّلها[1]، فبدلاً من أن يكون الصّرف سابقاً للنّحو وممهّداً له، أصبح النّحو سابقاً للصّرف وممهّداً له[2]، إلّا أنّ بعض العلماء القدماء نسبوا العلّة في ذلك إلى أنّه علم شاقٌ عسيرُ الفهم، فقالوا: « إنّ هذا الضّرب من العلم لمّا كان عويصاً صَعْباً، بُدِئ قبله بمعرفة النّحو، ثم جيء به، بَعْد، ليكون الارتياضُ في النّحو مُوَطِّئاً للدُّخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه معانيه»[3].

وكذلك نجدُ التّقصيرَ في هذا العلم واضحاً عند العلماءِ العربِ، فقد أسهبوا ببيان قواعده وأحكامه، وفصّلوا في هذه الأحكام والقواعد دون النّظر إلى كيفيّة وضعها وما المنهج المتّبع في تقعيدهم لأصولها، فهناك دراسات عاملت أصول التّقعيد على أنّها منهج للتّقعيد الصّرفيّ، وكذلك جاءت الدّراسات اللّغوية المعاصرة للصّرف متأثّرة ومقيّدة بالدّرس النّحويّ، فالمطّلع على كتبهم وبحوثهم يجدهم يركّزون على قوّة الشّبه بين الدّرسين، من حيث المدارس، والمسائل الخلافيّة، والأصول المتمثّلة بالسّماع والقياس وغيرها، تاركين أوجه الاختلاف بينهما، من حيث الموضوع والأداة، فنظريّة النّحو تختصّ بتركيب الجملة، ونظريّة الصّرف تختصّ بتركيب الكلمة.

فضلاً عن هذا قلّةُ المحاولاتِ الصّرفيّة في نطاق التّطوّر اللّغويّ المعاصر مقابل المحاولات النّحويّة، فالنّحو دخل مبكراً في علم اللّغة الحديث علم النّصّ واللّسانيّات التّوليديّة

(١) صرّح ابن جني بالموقع الصحيح لمباحث التّصريف فقال: ((فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة))، المنصف: ١/٤.

(٢) ينظر: التحليل الصرفي في الدّرس العربي التراثي: ٢١.

(٣) المنصف: ١/٤، ٥.

التّحويليّة، إذ عُني بتركيبه اللّغويّ في النّظريّة التّوليديّة، على حين أنّ الصّرف لم يدخل في أوّل الأمر في هذه النّظريّة، ولم يُعنَ ببنية الكلمة وتركيبها، إذ يُلحظ تأخّر البدء بإدراجه تحت إطار هذه النّظريّة(١).

ومن وجوهِ التّقصيرِ الأخرى في حقِّ هذا العلمِ نظرةُ أحدِ الباحثينَ المحدثين إلى مصطلح النّحو والصّرف نظرة الأصل والفرع، فالنّحو أصل، والتّصريف فرع عليه، إذ ذهب إلى أنّ « مصطلح " النّحو" يشتمل على علمين هما: " الإعراب " و" التّصريف" وأنّ المقابل الحقيقيّ للتّصريف هو الإعراب وليس النّحو»(٢).

فعلى هذا عدَّ الصّرف علماً ليس قائماً برأسه، بل جزء من النّحو ويقابل الإعراب في النّحو، فبرأيه بالإمكان إطلاق مصطلح النّحو على علم التّصريف، وعلم الإعراب في الوقت ذاته.

## ثانياً: سيرةُ المؤلّف:

لم يصلْ إلينا عن حياةِ الآيدني إلا معلوماتٌ قليلةٌ، فالكتب التي تناولت ذكره محدودة جداً، وكلُّ ما وجدناه لم يتعدَّ سوى معلومات بسيطة، إذ لم تكن ترجمة كاملة لهُ، فبحثتُ عن سبب قلّة الترجمة هل كان مغموراً ولم يتّصف بالشّهرة؟ أو هناك أسباب أثّرت في الحركة العلميّة ففقدت المصادر التي ذكرته؟ فسيتبيّن كلّ ذلك من التّعرف على عصره.

(١) ينظر: نظرية الصّرف العربي (دراسة في المفهوم والمنهج) للدكتور محمد عبد الدايم: ١٦، ١٧.

(٢) مناهج الصرفيين ومذاهبهم للدكتور حسن هنداوي: ٣٢.

- **اسمُه ولقبُهُ ونسبُهُ وعصرُهُ**

هو حسن بن مصطفى الآيدني، وقد ورد خلاف في اسمه ونسبته، فقال إسماعيل باشا البغداديّ(ت١٣٣٩هـ): هو «حسين بن مصطفى الآيديني المفتي المعروف بابن قره ديه لي»(١)، وتابعه بذلك جميع من ترجم له بعده(٢).

وأشار محقّقُ كتاب (بحر القواعد) إلى هذا الاختلاف مرجّحاً أنّ اسمه: حسن بن مصطفى الآيدني(٣)، استناداً إلى ما صرّح به المؤلف في خطبة كتابه وجاء فيها: « يقول العبدُ الفقيرُ إلى الله الغنيِّ، حسنُ بنُ مصطفى الآيدني، المدعوُّ بين الطلبة بابن قره ديه لي، بيَّض الله وجهه، وغُرَّة أحوالهِ»(٤).

والآيدني تُركيُّ الأصلِ، فهو ينتسبُ إلى مدينةِ آيْدين التّركيّة، وعلى ما يبدو أنّ هذه التّسميةَ هي التّسمية الصّحيحة لهذه المدينة، فآيدين تعني ضياء القمر، إذ تُطلق على إحدى ولايات الممالك المحروسة الشاهانيّة في قارّة آسيا الصّغرى ويكون مركزها مدينة أزمير، وتنقسم هذه الولاية إلى أربعة ألوية، منها لواء آيدين الذي أخذت الولاية منه التّسمية والشّهرة التّاريخيّة، فلها شهرة قديمة، وأهميّة تجاريّة، وتميّزت بسعة أراضيها وخصوبة تربتها، إذ وُصفت بأنّها ولاية ذات محاصيل عظيمة من زيتون وزبيب وتين عجيب، وأكثر ساكنيها من المسلمين والرّوم الأرثوذكس، إلّا أنّ التّطوّر المعرفيّ للمدينة متأخّر جداً قياساً بالثروة المالكة لها وأعداد أهاليها(٥).

---

(١) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي: ٣٢٧/١.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٦٤٤/١، ومعجم المفسرين لعادل نويهض: ١٦١/١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم لعلي رضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط: ١٠٠٠/١، وجامع الشروح والحواشي لعبد الله محمد الحبشي: ١٤٧٥/٣.

(٣) ينظر: بحر القواعد شرح كفاية المبتدي لحسن بن مصطفى الآيدني، دراسة وتحقيق: مُنتصر عبد علي طالب، (أطروحة دكتوراه): ١٥، ١٦.

(٤) المصدر نفسه: ٥٩.

(٥) ينظر: دائرة المعارف لبطرس البستاني: ١٥٧/١، ١٥٨.

أمَّا ولادته فلا نعلم متى ولد؟ وكيف نشأ؟ ولكن يمكن أن نحدّد من تاريخ وفاته (ت١١٩١هـ) أنّه عاش في القرن الثّاني عشر الهجريّ، في أيام التّاريخ العثمانيّ المعقّد والمتشابك، إذ عاصر أيّاماً لم تشهد الاسترخاء والاستقرار(١)، بل هي أيام دمار وحروب وانهيار في الحياة السّياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والصّحيّة(٢)، إذ شهد المجتمع العثمانيّ في عام٩٧٣هـ انتهاء العصر الذهبيّ(٣)، وكانت أوّل معاهدة أُجبرت على توقيعها الدّولة العثمانيّة معاهدة (كارلوفتس) في عام ١١١٠هـ التي مثّلت بداية الانهزام الحقيقيّ والأحساس بالضّعف والخسائر الكبيرة لأملاكها من الأراضي والأموال(٤).

وأيضاً من الأحداثِ العثمانيّةِ الأخرى التي راح ضحيتها كثيرٌ من الأرواح في عام ١١٢٥هـ، المعركة التي دارت بين أحد ملوك الرّوس والصّدر الأعظم، عندما زحف الأوّل على أراضي الدّولة، فقابله جيش كثير العدد، فاستمرت المعركة بين الجيشين أياماً عدّة إلى أن تغطّت الأرض باللّون الأحمر من الدّماء، إلّا أنّ العساكر الشّاهانيّة تمكّنت منهم وانتصرت عليهم وأخذت الأراضي التي سلبوها(٥)، وبقيت المعاهدات والتّنازلات التي أُجبرت عليها الدّولة العثمانيّة مستمرّة، منها معاهدة الصّلح (بساروفتس) في عام ١١٣٠هـ (٦)، ومعاهدة (بلغراد) في عام ١١٥٢هـ(٧)، وهكذا استمرّ الضّياع وانعدام الاستقرار الدّاخلي من سلب، ونهب، وإراقة الدماء، واستمرار المعارك وتوقيع الاتفاقيات حتى عام ١١٨٦هـ(٨)، فبهذا يكون الآيدني قد عاش في عصر التّراجع والتّدهور والصّراع للدولة العثمانيّة، إذ لم

(١) ينظر: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة للدكتور محمد سهيل طقّوش: ٧، ١٠.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٧، ٢٧٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٠، وتاريخ الدولة العلية العثمانية لمحمد فريد بك: ٣١٠.
(٥) ينظر: تاريخ سلاطين بني عثمان لعزتلو يوسف آصاف: ١٠١.
(٦) ينظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية: ٣١٦.
(٧) ينظر: تاريخ العثمانيين: ٢٨٩، ٢٩٠.
(٨) ينظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية: ٣١٨، ٣٢٠، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨.

يحظَ التّاريخ العثمانيّ بالإصلاحات الجديّة والحقيقيّة إلّا في عام ١٢٠٣هـ[١]، أي بعد وفاة الآيدني باثنتي عشرة سنة تقريبا.

- **آراءُ العلمـاءِ فيه وآثارُه**

ذكرَ العلماءُ بأنّ الآيدني عالمٌ فقيهٌ بأصول الشّريعة وأحكامها[٢]، حنفيّ المذهب[٣]، تولّى منصب الإفتاء في ولاية آيدن[٤]، وهو عالم بعلوم اللّغة من نحو وصرف وبيان[٥].

ومن آثارِهِ التي ذكرها المترجمون لسيرته، فهي:-

١- بحر القواعد شرح كفاية المبتدي للبِركوي[٦][٧].

٢- تحرير القواعد في شرح كفاية المبتدي للبِركويّ[٨].

٣- تحفة الخاشعين شرح معدّل الصّلاة للبِركويّ[٩].

٤- حاشية على بعض أقسام تفسير البيضاوي[١٠].

---

(١) ينظر: تاريخ العثمانيين: ٢٦٠.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين: ٦٤٤/١، ومعجم المفسرين: ١٦١/١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ١٠٠٠/١.

(٣) ينظر: معجم المفسرين: ١٦١/١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ١٠٠٠/١.

(٤) ينظر: معجم المؤلفين: ٦٤٤/١، ومعجم المفسرين: ١٦١/١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي: ١٠٠٠/١.

(٥) ينظر: معجم المفسرين: ١٦١/١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي: ١٠٠٠/١.

(٦) هو محمد بن بير علي بن إسكندر البركوي الرومي، محيي الدين، كان عالماً بالعربية وعلومها، لهُ معرفة بالفرائض الدينية، وعلم التجويد، تركي الأصل والنشأة، لهُ امتحان الأذكياء، وإمعان الأنظار وهو شرح المقصود في الصرف، وكفاية المبتدي في علم التصريف، وهو المتن الذي شرحه الآيدني، (ت٩٨١هـ)، ينظر: هدية العارفين:٢٥٢/٢، والأعلام:٦١/٦، والمعجم المفصل في اللغويين لإميل بديع يعقوب:١٢٢/١.

(٧) ينظر: هدية العارفين: ٣٢٧/١، ومعجم المؤلفين: ٦٤٤/١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي: ١٠٠٠/١، وجامع الشروح والحواشي: ١٤٧٥/٣.

(٨) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ١٠٠١/١.

(٩) ينظر: بحر القواعد، قسم الدراسة: ١٨.

(١٠) ينظر: هدية العارفين: ٣٢٧/١، ومعجم المؤلفين: ٦٤٤/١، ومعجم المفسرين: ١٦١/١.

٥- حاشية على شرح رسالة الاستعارة، شرح العَلاقة للأنطاكي[١].

٦- فتح الأسرار في شرح الإظهار للبركويّ[٢].

- **وفاتُهُ**

اتّفقَ جميعُ أصحاب التّراجم الذين ترجموا للآيدني على أنّه توفي في عام(١١٩١هـ-١٧٧٧م) [٣].

(١) ينظر: هدية العارفين: ٣٢٧/١، ومعجم المؤلفين: ٦٤٤/١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي: ١٠٠٠/١.

(٢) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ١٠٠١/١.

(٣) ينظر: هدية العارفين: ٣٢٧/١، ومعجم المؤلفين: ٦٤٤/١، ومعجم المفسرين: ١٦١/١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ١٠٠٠/١.

# الفصلُ الأوّلُ

# منهجُ الآيدنيّ في شرحِهِ على كفايةِ المبتدي

## المبحثُ الأوّلُ

## مزايا شرحه

تبرز أهميةٌ بالغةٌ لهذا الكتابِ، فما يُميِّزُه صفاتٌ عدّةٌ منها:-

◈ استعملَ شارحُه طريقةً تعليميّةً لتعليمِ الناشئةِ والمبتدئينَ آنذاك، وقد أشارَ إلى هذا الأُسلوبِ إشارةً واضحةً وفي عباراتٍ متكرّرة منها على سبيلِ المثالِ في **أحكام الأبواب**؛ إذ يقول: « ثم اعلم أنَّ أحكام الأبواب كلَّها موكولة على السّماع حتَّى لا تُستعمل كلمة في باب بدون السماع، وما ذكرناه من أحكامها بعض ما وُفقناهُ، وتركنا بعضه لئلا يؤدّي إلى الملال للمبتدئين»(١). فنلحظُ أنَّهُ ذكر كلمة المبتدئين، وهذا دليل على ما بيَّناه. وكذلك فيما يخصّ إشارة المصنّف إلى **علامة المجهول**، إذ يقول: « وإن كان الفرق بينهما بالتعريف أنفع في نفسه لإفادته التّمييز الذاتي، لكنْ بيَّنه بالعلامة لكونها أنفع إلى المبتدئ»(٢).

◈ تأخُّرُ صاحبِهِ الزمنيّ، إذ جاء شرحُه زاخراً بآراءِ مَنْ سبقَه من العلماءِ، فقد استوعبَ الشروحَ السابقةَ، وزادَ عليها، ومنها شرحُ الأسكوبي(٣)، فأضفتْ على شرحِه رصانةً، وأكسبتْه جزالةً؛ لأنَّ من فضائلِ الشروحِ كثرةَ الآراءِ المنقولةِ عن العلماءِ الأجلّاءِ، إذ نجدُ ذلك في حديثِهِ عن **أهمّيّةِ الكتابِ**؛ إذ يقول: « والمرجوُّ ممن اطلع فيه عثرة أنْ يدرأ بالحسنة السيئة، فإنَّه أولُ ما أفرغته في قالب الترتيب والترصيف، مُختصِراً في هذا الفن ما عثرته من الفحول، وسميته بَحْرَ القواعد؛ لاشتماله على كثير من الفوائد، ومنه الاستعانة، وإليه الزُّلفى، وهو حسبُ من توكل عليه وكفى»(٤).

---

(١) بحر القواعد: ١٥٨، وينظر مثلاً: ١١٣،٣٥٨،٤٣٤، وغيرها.

(٢) المصدر نفسه: ١٦٩.

(٣) هو حُسين بن فرهاد الأسكوبي، البرزريني، ولد في أسكوب مركز من مراكز الحكم والحضارة في عهد العثمانيين، كان حياً سنة (١١٢٢هـ)، أَلّفَ العناية في شرح الكفاية للبركوي في علم الصرف، تنظر ترجمته في: هدية العارفين: ٣٤١/١، والأعلام للزركلي: ١٨٩/٢.

(٤) بحر القواعد: ٦١.

فلم نجدْ مسألةً إلا وفيها عددٌ كبيرٌ ممن نقل عنهم، ولم يكتفِ بالنقل فقط، بل كان مقارناً وفاحصاً ورادّاً لبعضها ومرجّحاً لأخرى(١).

◈ شخصيةُ الشّارحِ المميّزةُ وكثرةُ تعقيباتِهِ(٢) على المصنّف مما أعطى للشرحِ رونقاً، وأكسبه صقلاً انماز به عن غيرِهِ من الشروح، وجاء (بحر القواعد) أيضاً بكثير من الاستدراكات والقواعد والفوائد، فاستدرك بزيادة خصَّ بها طلبةَ العلم فزاد مبحثين هما: التصغير، وقاعدة الاسم المنسوب، إذ يقول :« ثم إنَّه لما كان المصغر والمنسوب كثير الاستعمال والنّفع أردنا بيان بحثهما على طريق التتمة إعانة للطلاب»(٣).

وفي **بيان ما يُضعّف وما لا يُضعّف** استدركَ على المصنّف كذلك، وفي الوقتِ ذاتِهِ يحاولُ تلمُّس العذرَ له، إذ يقول: « ولم يتعرض لمضاعف الرّباعي المجرّد والمزيد فيه، وهو ما كان فاؤه ولامه الأولى، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد، كـ "زلزل"، إمَّا لاختياره مذهب الكوفيين...وإمَّا لعدم حكم مختصّ به»(٤). وزاد ـ أيضا ـ من معاني الأبنيةِ الكثيرَ، منها حديثه عن (**أفْعَلَ**) من الأبواب الثلاثة للرباعي غير الملحق، إذ يقول: «وبناؤه... للحينونة، نحو: أحْصَدَ الزّرْعُ أي: قرُبَ وقت حصاده»(٥).

فأفْعَلَ من الأبنية التي زُيدت همزةُ قطع في أوَّله(٦)، وزيادة الهمزة ليست من الشرط أن تكون قياساً مُطَّرداً على ما رآه الرّضيّ، فليس من الحقّ أنْ نقول في (ظَرُفَ):(أظْرَف)؛

(١) ينظر: بحر القواعد: ٩٣،١٩٥،١٩٦،٢٥١،٢٦٢،٢٨٧،٣٠٠،٣٠٢،٣٠٣،٣٣٠،٣٤٨، وغيرها.
(٢) ينظر: الرسالة نفسها، الفصل الثالث: ١٢٤، ١٤٩، ١٦٠، ١٧٩-١٨٠.
(٣) بحر القواعد: ٢٥٦.
(٤) المصدر نفسه: ٣٢٩.
(٥) المصدر نفسه: ١٣٥، وينظر مثلاً: ١٣٨،١٣٩،١٤٥،١٤٦،١٤٨،١٤٩، وغيرها.
(٦) ينظر: دروس التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، القسم الأول: ٧٠.

لأن السماع يحكم في استعمال الهمزة ومعانيها[١]، « ويُسَمَّى هذا باب الإفْعَال؛ لكون مصدرِه على باب الإفعال»[٢]. وما قصده الشارح من وراء هذا المعنى(الاستحقاق).

وعرض الحديثَ في هذا سيبويه، إذ قال: « وأحصدَ الزَّرْعُ، وأجزَّ النَّخْل وأقطع أي: قد استحقَّ أن تُفعل به هذه الأشياء، كما استحقَّ الرجل أن تلومه»[٣].

ويأتي هذا البناء لمعانٍ عدة منها: التّعريضُ، وهو أنْ تجعلَ المفعولَ معرَّضاً لأصل معنى الفعل، نحو أقتَلتهُ أي: عرَّضتهُ للقتلِ[٤].

◈ أفاد الشارحُ من كُتبِ المصنّفِ الأخرى كـ (الرسالة الفضليَّة) و(إمعان الأنظار)، ويبدو أنّ هذا الأخيرَ جعله من ضمن المصادر الأساسية لكتابه، ففي **المصدر الميمي** إذ يقول: « ولكن قال المصنِّفُ في الإمعان: "اعلم أنَّ المصدرَ الميميَّ من الأجوف اليائي يجيءُ على مفعِل بالكسر أيضاً، لكن على طريق الفرعية لا الأصالة، ككسر ميم مِنحر[٥]، فلا يُسمى شاذاً وإنَّما الشاذ ما جاء على الأصالة بالكسر بأنّهُ لا يجوز غير الكسر كالمجيء والمحِيض"...»[٦].

ويمكن توضيح ما قاله البركويّ بأنَّ المصدرَ الميميّ من الثلاثيّ يأتي على وزن (مَفْعَل) بفتحِ العين قياساً مُطّرداً، وعلى (مَفْعِل) بكسرها في حالة الشذوذ، ولا يجيءُ على

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٨٤/١، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي: ٣٩٣.
(٢) الفتح الرباني للخطيب الشربيني: ١١٢.
(٣) الكتاب لسيبويه: ٦٠/٤، وينظر: الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور: ١٢٨، وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي: ٤٩، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٤١٢.
(٤) ينظر: المفتاح في الصرف للجرجاني: ٤٩، والممتع الكبير في التصريف: ١٢٨، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين: ٢٤٩/١، ودروس التصريف، القسم الأول: ٧١، وأوزان الفعل ومعانيها لهاشم طه شلاش: ٦١.
(٥) الصواب مِنْخِر، ويبدو أنه خطأ مطبعي؛ لأن أمات المصادر التي رجعت إليها ذكرت مِنْخِر وليس مِنحر، ينظر: الكتاب: ٩١/٤، وشرح الشافية للرضي: ١٨١/١.
(٦) بحر القواعد: ٢٣٤، وينظر مثلاً: ٣٥٧،٣٨٩،٣٩٥،٤١٣،٤٥٧، وغيرها.

(مَفْعُل) بضمّ العين عند سيبويه والأكثرين، إلا أنَّه سَوَّغ طائفةٌ منهم في ذوات الياء من مُعتل العين إتيان المصدر الميمي على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، و(مَفْعِل) بكسرها[١].

أمَّا ما ذكره المصنف بقوله (أيضاً) فهو عنده كما جاء الأجوف اليائي على (مَفْعَل) بالفتح، يجئ بالكسر أيضاً، فليست كلُّها جاءت شذوذاً، فمنها جاء على (مَفْعِل) بكسر العين بطريق الفرعية لا الأصالة، ككسر ميم مِنْخِر، فلا يُعَدُّ شاذاً، إذ قال السيرافي(ت٣٦٨هـ): « ولقائل أنْ يقول: إن مِنْخِر هو من باب مَنْسِك؛ لأنه هو موضع النخور، وفعله نَخَر ينْخر، ومنهم من يكسر الميم إتباعاً للخاء»[٢].

وأمَّا ما شذَّ عن القاعدةِ فهو من المؤكّدِ في طريق الأصالة لا غير، مثل: جاء الشخص مجيئاً[٣]، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: « وربما بنوا المصدر على المفعِل كما بنوا المكان عليه، إلا أنَّ تفسير الباب وجملته على القياس كما ذكرتُ لك... وقال: ﴿ويسئلونك عن المحيض قل هو أذى[٤]﴾ [٥].

◈ حفلَ هذا الشرحُ بالوسائلِ التوثيقيّةِ المرتكزةِ على أصولِ الصناعةِ النّحويّةِ، إذ كثُر استعمالُها بوصفها معيارا للرّفض والقبول[٦]، فالشرحُ مليءٌ بها من سماعٍ، وقياسٍ، وإجماعٍ، وتعليلٍ، وإعطاء الأهميّةِ البالغة من الشارحِ للأصلِ، وسيكون الفصلُ الثاني خاصّاً بالحديثِ عن هذه الأصولِ إنْ شاء الله، فهذه كُلُّها زادت قيمةَ الشرح، وميزة تُحسب له، فتفرّد بذكر الشواهد القرآنية وقراءاتها بخلاف شروح كفاية المبتدي، ففي **مسألة تخفيف الهمزة** إذا كانت في أوّل الكلمةِ، إذ

(١) ينظر: كنز المطالب على شافية ابن الحاجب لأبو جمعة سعيد الماغوسي، دراسة وتحقيق: عبد الله بن مبارك النخار، (أطروحة دكتوراه): ٣٧٤/١.
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٦٦/٤.
(٣) ينظر: كنز المطالب: ٣٧١/١.
(٤) سورة البقرة: الآية: ٢٢٢.
(٥) الكتاب: ٨٨/٤.
(٦) وقد ذهب أحد الباحثين المحدثين إلى أنّ معيار الرّفض يخالف منهجه العام؛ لأنّه في مقام الإثبات لذا لم يعتمده، ينظر: الاحتجاج الصرفي للدكتور باسم محمد عيادة: ١٣٩.

يقول: «ولا تخفّف، أي: الهمزة قياساً من وجوه التخفيف، وهي ثلاثة: القلب، والحذف، وبين بين إذا كانت مبتدأ بها لقوة المتكلم في الابتداء، فلا يستثقلها فيه، ولم يقل: إذا وقعت في أول الكلمة؛ لأنها قد تُخَفَّفُ إنْ اتصلت بكلمة فيما قبلها، نحو: ﴿**فقد جاء أشراطها**﴾(١)، مع أنَّ الثانية وقعت في أول الكلمة حُذِفت، ولا يَرِد، نحو: خُذْ أصله: أَخَذَ؛ لأنَّ الثانية حُذِفت تخفيفاً»(٢).

إنَّ حرف الهمزة حرف استثقلته العرب في كلامها، فلذا وصفه أغلب العلماء بالاختلاف، إذ قال المبرِّد: «اعلم أنَّ الهمزة حرفٌ يتباعد مَخْرجُهُ عن مخارج الحروف، ولا يشركه في مخرجه شيءٌ، ولا يدانيه إلا الهاءُ والألف...»(٣).

فالهمزةُ إمَّا محقّقةٌ كما في (قرأتُ)، أو مخفَّفةٌ، وتخفيفُها بثلاثِ حالاتٍ: بين بين: كالهمزة المفتوحة وقبلها فتحة، فننطقها بين الهمزة والألف الساكنة، وتُعَدُّ محقّقة عند وزنها، مثل: (سال) في (سأل)، والبدل: كالهمزة المفتوحة وما قبلها كسرة، فتُبَدَل ياءً، مثل: (يقريكَ) في (يُقْرئك)، والحذف: كالهمزة المتحرّكة وقبلها ساكن، فتُحذف وتُلقى حركتها على الساكن قبلها، مثل (مَنْ بُوكَ) في اسم الأب(٤).

أمَّا الهمزتانِ المجتمعتانِ في كلمتينِ، فمنهم من يخفّفُ إحداهما بالحذفِ، ومنهم من يثبت كلا الهمزتينِ، فقد قرأ ابنُ عامرٍ (ت١١٨هـ)، وعاصم (ت١٢٧هـ)، وحمزة(١٥٦هـ)، وخلف(ت٢٢٩هـ)، والكسائي(١٨٩هـ) بتحقيقهما أي: الهمزتين المتفقتين بالكسر والفتح والضم(٥).

أمَّا أبو عمروٍ بنُ العلاء(ت١٥٤هـ) فقد قرأ بإسقاط الأولى، وإثبات الثانية في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فقدْ جاء أشراطُها﴾(٦).

---

(١) سورة محمد: الآية: ١٨.

(٢) بحر القواعد: ٢٩٨، وينظر مثلاً: ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٤، ٣٠٤، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٤٨، ٤٥١، وغيرها.

(٣) المقتضب للمبرد: ٢٩٢/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٥٤١/٣، ٥٤٣، ٥٤٥.

(٥) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي القاسم النويري: ٤٤٠/١، ٤٤١، ٤٤٤.

(٦) ينظر: الكتاب: ٥٤٩/٣، والمقتضب: ٢٩٥/١، والتكملة لأبي علي الفارسي: ٢٣٦.

الملاحظُ على العربِ أنّهم يميلونَ إلى التّخفيفِ، فليس في كلامِهم تحقيقُ همزتينِ التقتا في كلمةٍ أو كلمتين إذ يستثقلون تحقيقهما، فقال سيبويه: «ومنهم من يحقِّق الأولى ويخفّف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: (فَقَدْ جاء اشراطها)، و(يا زكرِيَّاءُ انَّا)»[1]. فكلامُه هذا مستمدٌّ من رأي أستاذِه الخليل(ت١٧٥هـ) الذي فضّل تحقيقَ الأُولى وتخفيفَ الثانية على أية حال سواء أكانت في كلمة واحدة أم في كلمتين؛ لأنَّ الأولى لُفِظ بها وثبتت، والثانية امتنع تحقيقها لأجل الأولى[2].

◈ وامتاز الشرحُ ـ أيضاً ـ بكثرةِ الشواهدِ الشعريّةِ التي استعملَها، ومن الأمثلةِ على ذلك ما ذكره في النوعِ السادسِ من أنواعِ **إعلال الناقص السبعة**، إذ يقول: « والنوع السادس منها إسقاطهما، أي: الواو والياء، وكذا الألف، ولم يذكره؛ لأنَّهُ متولِّدٌ منهما حالة الجزم، أي: علامة الجزم؛ لأنّ حرف العلة في الناقص قائمة مقام الإعراب كالحركة في الصحيح، ...وقد شذَّ قوله:

**هَجَوْتَ زَبَّان ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً  مِنْ هَجْوِ زبَّان لم تَهْجُو ولم تدَعِ**[3]

بإثبات الواو...»[4].

فالفعلُ النّاقصُ هو الذي خالفَ الصّحيحَ، وتساوى معه في الرّفعِ وَقْفَاً لا وَصْلاً، ففي الوقفِ عند قولك: (هذا يدعو) تكونُ بمثل قولك: (هذا يكتبُ)، أمَّا في الوصلِ فيختلفُ معه، إذ تسكن الواو والياء كما في (هو يغزوْ بكراً)، أمَّا في النّصبِ فهو مثل الصحيح، فـ (لنْ

(١) الكتاب: ٥٤٩/٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤٩/٣، والمقتضب: ٢٩٥/١، والتكملة: ٢٣٦.

(٣) البيت منسوب لعمرو بن العلاء، في معجم الأدباء لياقوت الحموي: ١٣١٧/٣، واسمه زبان، وقاله للفرزدق، الذي كان قد هجاه ومن ثم اعتذر إليه، وغير منسوب في شرح الأبيات المُشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي: ٢٣٢، وسر صناعة الأعراب لابن جني: ٦٣٠، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري: ٨٧/١، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي: ٣٥٩/٨.

(٤) بحر القواعد: ٤٣٢.

يرميَ) مثل (لنْ يذهبَ)، إلا أنّه في الجزم يختلفُ النّاقصُ معه وَقْفاً وَوَصْلاً، ففي الحالتينِ تُحذف الواو والياء، فتقول: (يغزُ)، و(يرمِ)[1]، فالجازمُ يدخلُ على المعتلّ فيحذف الألف والواو والياء إتباعاً للحركة في الصحيح التي حُذِفت عند دخول الجازم؛ لأنّ اللام بمقام الإعراب مثل الحركة[2].

ويبدو أنَّ ما ذكره الآيدنيُّ شذوذاً بإثباتِ حرف العلّة الواو في (تهجو) كان ذلك نتيجة لاستعمالاتِ العربِ في أثناءِ كلامِهم، إذ قال ابن جِني: « اعلم أنّ العرب قد تُشبِع الضمّة، فتحدث بعدها واو...ولقد يتوجه على هذا عندي قول الشاعر:... لم تَهْجُو ولم تَدَعِ فكأنه أراد "لم تَهْجُ" بحذف الواو للجزم، ثم أشبع ضمة الجيم، فنشأت بعدها واو، ويجوز أيضاً أن يكون ممن يقول في الرفع "هو يهجوُ " فيضم الواو، ويجريها مجرى الصحيح...» [3].

◈ وكذلك مما لا شك فيه تُحسب قيمة هذا الكتاب وتميّزه في ضوء الحكم عليه بوصفه شَرْحاً مؤلفه من علماء القرن الثاني عشر الهجري، وعاش في تلك الفترة العثمانية التي امتازت بالركود وقلة العلماء وتأليف الكتب.

(١) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: ١٦٤/٢.

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٣٨٤-٣٨٥، والفتح الرباني: ٢٧٥.

(٣) سر صناعة الأعراب: ٦٣٠، ٦٣١.

## المبحثُ الثاني

## منهجُه في الشّرحِ

قبل الحديثِ عن طريقةِ الآيدنيّ في عرضِهِ المادةِ العلميّةِ وأُسلوبِهِ، نذكرُ المنهجَ لغةً واصطلاحاً.

فالمنهج لغةً: «طريقٌ نَهْجٌ: بَيِّنٌ واضِحٌ...والجمع نهجاتٌ ونُهُجٌ ونُهوجٌ...وأنهج الطريقُ: وضحَ واستبانَ وصار نَهْجاً واضِحاً بيّناً...والنهجُ: الطريق المستقيم»(١).

فمعرفةُ الإنسانِ للمنهجِ قديمةٌ، فقد كان هذا العلم يبحث في المناهج التي سار عليها العلماء في بحوثهم من أجل معرفة الحقيقة كلٌّ في مجال تَخَصُّصِهِ، فتكوّن هذا العلم لا يتحقق إلا بالنظر في الطرق التي اتبعها هؤلاء العلماء أنفسُهم(٢).

أمّا اصطلاحاً: فقد حدّه الدكتور عبد الصبور شاهين قائلاً: « المنهج في أبسط معانيه هو الخيط الذي يتخذه مؤلفٌ معينٌ ليسلكَ فيه موضوعاتِ تفكيره أو دراسته، ويراد بكلمة المنهج عملياً الخطة التي اتبعها مؤلف الكتاب في علاج المشكلة التي اختارها موضوعاً له ويرادُ به النسق الذي رتّب به المؤلف أجزاء المشكلة»(٣).

أمَّا الآيدني فقد وجدتُه يشيرُ في مقدّمةِ شرحِهِ إلى الطريقةِ التي ينوي انتهاجَها؛ إذ يقول: « وإنَّه لمَّا كان (كفاية المبتدي) الذي صنفهُ الفاضلُ العالمُ العاملُ الكامل... ينطوي على مباحث شريفةٍ، ويحتوي على قواعد لطيفةٍ، سنح لي أنْ أشرحهُ شرحاً يُزيل من اللفظِ صِعابَهُ، ويكشفُ عن وجه المعاني نِقابَهُ ...مُضيفـاً إليه فوائد شريفة، وزوائـد لطيفةً ممَّا عثر عليه فكري الفاترُ، ونظري القاصرُ بعون الله القادرِ»(٤).

---

(١) لسان العرب لابن منظور، مادة "نهج": ١٤/٣٠٠، وينظر: الصحاح للجوهري، مادة "نهج": ١١٧٢.

(٢) ينظر: مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي: ٧.

(٣) مناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام لكريم حسين ناصح (رسالة ماجستير): ٣٢٨، نقلاً عن المنهج اللغوي في كتاب سيبويه للدكتور عبد الصبور شاهين، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد٣/٤لسنة ١٩٧٣.

(٤) بحر القواعد: ٦٠،٦١.

فقد قَرَّرَ الالتزامَ بهذا المنهجِ للمتنِ، وهو تذليلُ الصّعابَ من الألفاظِ، والكشف عن معانيها، واستخراج أسراره، وذكر القواعد والفوائد، ليقرِّبَ الصورةَ إلى الأذهان، مبيّناً في تلك المقدّمة الأهمّية التي تكمُن في علم الصرف، إذ يقول: « إنَّ منْ أراد أنْ يكون له منيحةٌ من الكتاب الإلهيِّ، وفيه عبقةٌ من الكلام النبويّ، فليصرفْ عنانَ همّته إلى نحو علم الصرفِ...إذ به ينحلُّ العويصات الأبية، ويعرف سعةُ اللغات العربية، إذ القياسية منها أكثرُ من السماعية»(١).

فبعدَ النظرِ والتفحُّصِ ظهرتْ لي السمات المتَّبعة في منهج الآيدني، وقسمت هذه السمات على: سمات ثابتة، وسمات كثيرة، وسمات قليلة.

**السماتُ الثابتةُ:**

◈ **التوطِئةُ للأبوابِ والفصولِ من الكتابِ:** اعتمدَ الشارحُ منهجاً التزمَه على طولِ الكتابِ، وهو أن يجعلَ فاتِحةً لكلّ باب وفصل، فهو لا يشرع بذكر كلام المصنف وإنّما يبتدئ بمقدمة تساعد على فهم صورة الموضوع، فإمَّا أن يُعرّف باللغة والاصطلاح، وإمَّا أن يبيَّن معناه، فيتناول كلّ ذلك بالبسط والشرح والتوضيح، ومثال ذلك في باب **بيان أحكام المضاعَف**، إذ يقول: « ويُقال له: الأصمّ أيضاً لاحتياجه إلى تكرار الحرف، كما يحتاج الأصمُّ إلى تكرار الصوت...وهو في اللّغة: اسم مفعول من ضاعف عن الشيء، إذا زاده عليه فيجعله اثنين أو أكثر»(٢).

وفي **(فصلٌ في الصفات)** يقول: « وهي ما دلّ على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها...ومعناها مجموع الحدث والنسبة والذات المُبهمة، فلا تدلُّ على الزمان»(٣).

---

(١) بحر القواعد: ٥٩،٦٠.

(٢) المصدر نفسه: ٣٢٨.

(٣) المصدر نفسه: ٢٠٣، وينظر مثلاً: ١٠٧،١٥٩،٢٢١،٢٤٢،٢٩٧،٣٥٧،٣٧٩، وغيرها.

◈ **اعتمادُ الشرح الممزوج بالمتن:** ينثرُ الآيدنيّ متنَ البركويّ في شرحِه على وفق ما يقتضيه سياق الكلام بأسلوب جميل مترابط، فيبدو المتنُ مع المشروح بصورة واحدة، يَصْعبُ التفريقُ بينهما، إلا بوضعه بين قوسين أو تمييزه بلونٍ مغايرٍ كما فعل المؤلف، فالمتن مع الشرح ممزوجٌ، ويمكن ان أبيّنَ ذلك عبر ثلاثة مواضع:

الأوّلُ: في باب **زيادة الهمزة بعد حذف حرف المضارعة**؛ إذ يقول: « **فإن كان ما بعدها ساكناً**، وهو يكون في غير الأبواب التي في أولها تاء زائدة، وفي غير الرباعيات **أتوا همزة وصل** ليُمكنَ الابتداءُ بها، فإن كانت في ماضيه، أُعيدتْ لانتفاء المانع، وإلا فاجتُلبتْ»(١).

الثاني: في بابِ **عدم إعلال مبالغة المصدر من الأجوف**؛ إذ يقول: « ولا يعلّ منه أيضاً **مبالغة المصدر، نحو: تقوَال**؛ لأنه يفضي إلى حذفهِ فيلتبسُ، وكذا نحو: قُويليّ أو كيليّ»(٢).

الثالث: في بابِ **الفصل بين نون جمع المؤنث ونون التأكيد بالألف الزائدة**؛ إذ يقول: « وقيل: الثقيلة **لتفصل** تلك الألف **بين النونات** الثلاثة: نون جماعة النساء، والمدغمة، والمدغم فيها، ولا يمكن حذف نون الجمع؛ لأنه ضمير الفاعل، ولا نون التأكيد لبطلان الغرض فتعيّن الفصل»(٣).

◈ **التفصيلُ والبسطُ وإيصالُ الفكرة:** وهذا أدّى إلى ضخامةِ الشرحِ على عكس شروحِ كفايةِ المبتدي التي اطلعتُ عليها، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في حديثه عن **بيان ملحقات باب تدحرج**؛ إذ يقول: « الأول: تَمَفْعَلَ، أصله فَعَلَ، فصار تَمَفْعَلَ بزيادة التاء والميم في الأول، نحو: تَمَسْكَن، أي: أظهر الذُّلّ والحاجة، قالوا: تَمَسْكَن ليس ممَّا زيد فيه على الثلاثي، بل هو من قبيل توهُّمات العرب، يعني: توهَّموا كون مَسْكَن مثل دَحَرَجَ، فزيد عليه تاء، كما في

(١) بحر القواعد: ١٩٠.
(٢) المصدر نفسه: ٣٨٦.
(٣) المصدر نفسه: ٤٦٥.

تَدَحْرَجَ، ونظيره لفظ: مكان، توَّهموا كونَّه على فَعَال، وأخذوا منه المُتَمَكِّن والتَمَكُّن، وجمعوه على أمكِنة، كزمان وأزمنة...» [١].

ومنها كذلك تفصيلُهُ في **أنواع إعلال الأجوف**، عندما ذكر المصنّف قلب عينه ألفاً سواء أكانت واواً أو ياءً، إذ يقول: « واعلم أنَّ قلب الألف منهما لا مطلقاً، بل بعد شرائط سبعة: أحدها: كونهما في وزن الفعل؛ لأنَّهُ ثقيل يناسب التخفيف، وهذا الشرط يخرج نحو: الحَوَكَة[٢]، لخروجه بالتاء عن وزن الفعل، وكذا حَيَدَى[٣]»[٤].

أمَّا في توسعة كلامه عن **الاشتقاق** فيقول: « إنَّ علم الاشتقاق لما كان في الحقِّ علماً برأسه تركه المصنِّفُ رأساً لكن لمَّا توقَّفَ عليه معرفةُ هذه المسألة حقَّ المعرفة ذكرنا تعريفهُ أولاً، وأقسامَهُ ثانياً، وما هو المراد منها في محل النزاع ثالثاً»[٥].

◈ **فَصْلُ علم الصَّرفِ عن علم النحو**[٦]: لم يجعل الآيدني علم الصرف من ضمن علم النحو، فهو لم يتابع بعض المتقدّمين والمتأخّرين في عدم التفريق بينهما، مثل: سيبويه وابن السراج، والخضر اليزدي[٧]، وغيرهم، ونشير إلى ذلك بقول أحد المتقدمين وهو ابن السراج

---

(١) بحر القواعد: ١٥١.

(٢) الحَوَكَة: حِياكة الثوب ونسجه، ينظر: الصحاح، مادة "حوك": ٢٩٥، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، مادة "حوك": ٤٢٣.

(٣) حيدى: وهو ما حاد ومال، ويُطلق على كلّ ضلع شديد الميلان، ينظر: القاموس المحيط، مادة "حيد": ٤٢٦،٤٢٧.

(٤) بحر القواعد: ٣٩٠.

(٥) المصدر نفسه: ٩٦.

(٦) مثّل مجموعة من العلماء طور النضج والكمال لعلمي النحو والصرف، وبذلوا جهداً كبيراً في ذلك، فأتمّوا ما فات السابقين، ووضحوا خلاصة كلامهم، وفصلوا الصرف عن النحو، وأول من سلك هذا الطريق المازني، فكتب في الصرف وحده، وشقّ ذلك الطريق لمن بعده، وقيل: إنَّ أوّل من فصلَ مسائل الصرف بالبحث والتأليف مُنعزلة عن فروع اللغة العربية هو الرؤاسي (ت١٧٠هـ) وعمه معاذ بن مسلم الهراء(ت١٨٧هـ)، إذ استنبطوا للصرف كثيراً من القواعد في أثناء تطبيقهم للأبنية والتمارين ينظر: نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي:٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٧.

(٧) وهو من أعلام القرن الثامن، وأحد شرّاح شافية ابن الحاجب، أتمّ شرح الشافية سنة ٧٢٠هـ، نقل عن ابن مالك وعن ركن الدين والجاربردي، ولم أعثر على ترجمة وافية لاسمه بالكامل، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي، " قسم الدراسة ": ٦٩، وإيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي: ٣٨/٢.

في تعريفه(علم النحو): « إنَّ الفاعل رفع، والمفعول به نصب وأن فعل ممّا عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع»(١).

فنلحظُ أنّه مزج بين العلمين، ومثّلَ للإعلال في كلامه، وأما من المتأخرين الخضر اليزدي في مناقشته حدّ التصريف؛ إذ قال: « إنّ الحقّ هو ما عليه المتقدمون، فإنّهم لم يميّزوا بينهما، وعليه سيبويه في الكتاب فإنه ذكرهما بلا فصل وتمييز، وسمَّوهما معاً علم النحو»(٢).

أمَّا الآيدنيّ فقد كرّر في مواضعَ عدّةٍ التّمييز بينهما، ففي **بيان القسم الإنشائي**؛ إذ يقول: « ولمَّا كان الأمر منه مُتصرفاً ومُتعلقاً بوجود الفعل قدَّمه، فقال: وأمَّا الأمر، أي: الغائب والمخاطب عند الصرفيّين، وأمّا عند النّحويّين: الأمر مختصّ بالمخاطب المعلوم»(٣).

وقولُه في **الصحيح**: « إنَّ الصحيح عند النحويين ما ليس في آخره حرف علة، فبينهم وبين الصرفييّن عموم وخصوص من وجه، فإنّ مثل: يَقْتلُ صحيح عندهما، ويكيل صحيح عندهم لا عند الصرفيين وسَيْلَنْقَى بالعكس»(٤).

◈ **متابعة المصنّفِ في التّقديمِ والتّأخيرِ وتبريرها**: شاعت عند الآيدني ظاهرة التسويغ للمصنف في تقديم الأبواب والفصول وأبنية الأبواب بعضها على بعض، مبيَّناً للقارئ السبب في هذا التقديم، كتقديم الرّباعيّ المزيد فيه على الثلاثيّ المزيد فيه، وأمثالها كثير؛ إذ نجده في **باب المثال** يقول: « قدَّمه على سائر المعتلّات؛ لأنَّ حرفَ العلَّة في الكلمة إمّا أنْ يكون واحداً أو متعدّداً؛ فإن كان واحداً قدَّمت على ما يكون متعدّداً؛ لأنّ الواحد قبل المتعدد»(٥).

---

(١) الأصول في النحو: ٣٥/١.

(٢) شرح الشافية للخضر اليزدي: ١٢٨/١.

(٣) بحر القواعد: ١٨٥.

(٤) المصدر نفسه: ١١٠، وينظر مثلاً: ٨٨،١٠٦،١٠٨،١٣١.

(٥) المصدر نفسه: ٣٥٧.

وفي **تقديمِ غيرِ الملحقِ على الملحق**، أنواع ما زاد ماضيه على الثلاثي بحرف واحد، إذ يقول: « وإنّما قدَّم النوع الأوّل على الثاني؛ لأنّ غير المُلحق غير تابع، والملحق تابع، وغير التّابع أولى بالتّقديم، فافهمْ»(١).

**السماتُ الكثيرة:**

◈ **نسبةُ الأقوالِ والمذاهبِ:** اتّخذَ الشّارحُ سمةً غلبتْ على كتابه وهي نسبةُ ما نقل من الآراء والمذاهب إلى أصحابها، سواء أكانوا متقدمين أم سابقين له، فتلك الحصيلة هي الحصيلة التي أغنى بها شرحه، وزاده قيمةً علميةً نافعة، ومنها ما ذكره في باب **اسم الآلة**؛ إذ يقول: « اعلمْ أنَّ اسم الآلة الاصطلاحي يجئ عند غير سيبويه مضموم العين والميم شاذّاً نحو: مُسْقُط ومُدُّق ومُكْحُلة ونحوها، وأمَّا عند سيبويه فهذا(٢) الأوزان أسماء مخصوصة لاسم الآلة الذي اشتقَّ من الفعل مثلاً المُدْهُن عند غيره يصحّ إطلاقه على كل وعاء فيه دهن، سواء اتخذه له أو لغيره، حتى لو كان المُدْهُن جِلدة أو كاغدة، يصحّ إطلاقه عليهما، وأمَّا عنده فلا يطلق إلا على وعاء اتّخذه في أصل وضعه للدُّهن سواء كان فيه دهن أو لا»(٣).

فيظهرُ مما سَبَقَ ذْكرُهُ أنَّ الحديث في هذا القول عن المقيس والشاذّ من اسم الآلة؛ إذ يختلف سيبويه عن غيره في هذا الباب، فقد اشترط في الوزن الذي يُعدّه قياساً عنده وهو ما كان مضموم الميم والعين أن يكون مشتقاً من الفعل؛ لأن اسم الآلة مشتق وجامد، ويكون مخصصاً للشيء الموضوع له، وليس لبدائل عنه مثل المُدْهُن كآلة لوضع الدهن سواء وضعوا فيه الدهن أو لم يضعوا، فهو اسم آلة مقيس عنده من هذا الوزن على أن لا يكون

(١) بحر القواعد: ١٤٠، وينظر مثلاً: ١٠٦،١٣١،١٤٢،١٤٣،١٥١،٢٢١،٢٤٢،٢٩٧،٣٢٨،٣٧٩، وغيرها.
(٢) الصواب فهذه.
(٣) المصدر نفسه: ٢٥٢،٢٥٣، وينظر: الشافية في علم التصريف لابن الحاجب: ٣١، وشرح الشافية لركن الدين: ٣١٨/١، وشرح الشافية للخضر اليزدي: ٢٩٤/١.

المدهن جلدة أو كاغدة، أي: مجرد آلة لحمل الدهن، وأما عند غيره فقد اتخذوا مضموم الميم والعين شذوذاً، فقالوا: أيّ وعاء ممكن أن يكون اسم آلة لهذا الشيء على هذا الوزن فهو شاذ.

وفي **الصفة المشبهة** يقول: « والحاصل أنَّ الجمهور اعتبروا الثبوت في الصيغة فقط، فقالوا: إنَّهُ في نحو: ضَامِر من المادة لا من الصيغة، وابن مالك ومن تبعه اعتبروه مُطْلقاً سواء كان من الصيغة أو من المادة كلها»(١).

وهناك مواضعُ أخرى تخصّ هذه الفقرة نشير إلى عددٍ منها(٢).

◈ **العناية بالتعليل:** اهتم الآيدني بتعليل مسائل الكتاب بوصفها ركناً من أركان القياس، وسيأتي الحديث عنها في مبحثٍ خاصٍّ إنْ شاء الله(٣). ومن العلل التي جاءت في هذا الشرح التعليل بالاستثقال، ففي **اجتماع تائين في أول المضارع المعلوم** يقول: «ويجوز حذف الثانية لاستثقالهم اجتماع المثلين، ولم يُمكن الإدغام للزوم الابتداء بالساكن، ولا يجوز زيادة همزة الوصل في أوّل المضارع؛ لأن حروف المضارعة تقتضي التصدّر لقوّة دلالتها، ولئلّا يلزم زيادة الثّقل في أوّل المضارع»(٤).

وكذلك التعليل بكثرة الاستعمال، كما في **الهمزتين المجتمعتين في كلمة**، إذ يقول: « وأمّا، نحو: أُكرِم وأصله أُأْكرِم، فالقياس وإنْ اقتضى فيه قلب الثانية واواً لزوماً أو تحقيقها جوازاً؛ ولكن حذفوها لكثرة استعماله»(٥).

---

(١) بحر القواعد: ٢١٦، وينظر: شرح ابن عقيل لبهاء الدين ابن عقيل: ١٤٢،١٤١/٣، وهمع الهوامع للسيوطي: ٥٨/٦.

(٢) ينظر: بحر القواعد: ٧٣،١٠٣،١٩٩،٢١٨،٢٢٥،٢٣٠،٢٤٠،٢٦٣،٢٧٥، وغيرها.

(٣) ينظر: الرسالة نفسها: ١٠٢.

(٤) بحر القواعد: ٢٩٥.

(٥) المصدر نفسه: ٣٢٤، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٦١،٦٠/٣، وشرح الشافية لركن الدين: ٧١٢/٢، والكافية في شرح الشافية لمحمود بن محمد الأراني الساكناني، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن مبارك، (أطروحة دكتوراه): ٧٤٦.

وهناك أمثلة أخرى نشير إلى مواضعها في الشرح[١].

◈ **افتراضُ الاعتراضِ والردُّ عليه:** من الأساليب الظاهرة والكثيرة التي اعتمدها الشارح المجيء بكُلِّ موضع فيه تساؤل أو شكّ على طريقة السؤال والجواب، بتقليب كل الأوجه المُمكِنة، والمُحْتَمَلة، لإيصال المادة إلى المُتلقي، مُعلِّلاً وَمُبرهِناً ومُسوِّغاً للمصنف فيما يَذْكرهُ، وهذا ما يُسمى بأسلوب الفنقلة[٢]، ومن أمثلته قوله: فإن قلتَ...قلنا[٣]

أو: فإن قُلتَ...قلتُ[٤]،أو: وقيل...وأجيب[٥]، وأُعترِض...وأجيب[٦]، وقيل...وقلنا[٧]، ومنها في **حذف العين عند اجتماع ساكنين بعد النقل،** إذ يقول: « وإنْ اجتمع ساكنان بعد النقل، أي: بعد نقل حركة العين إلى ما قبله يُحذف العين لدفع اجتماعهما، فإن قيل: هذا الكلام تكرار؛ لأنه بَيّنَ فيما سبق حذف العين بقوله: ثُمَّ اجتمع ساكنان، قلنا: لا تكرار، فإنَّ اجتماعهما كان فيما سبق بسبب قلب العين ألفاً، وهنا بسبب النقل... وللإشارة إلى هذا قال بعد النقل: يُحذف العين فافترقا»[٨].

وفي **الاختلاف بحذف واو المفعول الأجوف،** إذ يقول: « فإن قيل: إذا اجتمع الزائد مع الأصلي، فالمحذوف هو الأصلي، كالياء في غازٍ مع التنوين، وأيضاً إذا التقيا والأول

---

(١) ينظر: بحر القواعد: ١٠١،١٢٣،١٦٣،١٨٧،١٩٩،٢٦٠، وغيرها.

(٢) وهي كلمة منحوتة من جملة:(فإن قيل قلنا)، كالبسملة التي نحتوها من بسم الله الرحمن الرحيم، ينظر: بحر القواعد، " قسم الدراسة ": ٢٧، وهذا الأسلوب استعمل من قبل علماء كثر، ومنهم: سيبويه، والزمخشري، فقد استخدمه كثيراً، وكذا الخضر اليزدي، وغيرهم، ينظر: الكتاب: ٩٢/١، وتفسير الكشاف للزمخشري: ٣٥٥،٣٥٦،٤٢٢، وشرح الشافية للخضر اليزدي: ٩٠/١.

(٣) ينظر: بحر القواعد: ٩٢،١٧٩،١٨٥،٣٥٥، وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١١٢،١٢٠،١٢٦،١٢٧،١٩١،١٩٢،٢٤٨، وغيرها.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٩،١٦٠.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٦.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٧،٣١١،٣١٢،٣٣٤،٣٣٧،٣٣٨،٣٤٢، وغيرها.

(٨) المصدر نفسه: ٤٠٠.

حرف مدّ يُحذف الأول، كما في نحو: قُلْ. قلنا: كلٌّ من ذلك إذا كان الثاني منهما صحيحاً، وهنا ليس كذلك، بل هما حَرْفا عِلّة»[١].

◈ **الاهتمامُ بالمدارسِ العلميّةِ:** شمِلتْ عنايةُ الشارحِ ذكرَ المدرستينِ البصريّة والكوفيّة، سواء أكان فيما يخصُّ عرضَ القضايا الخلافيّة، أم ما وردَ عند تلك المدرستين اتفاقاً، إلا أنَّه في مسائل معدودة بيّنَ رأيه ورجّحَ، أمَّا الأكثر فهو يقتصر على الحديث عنهما فقط، ولم يصرِّحْ برأيه، فيكتفي بعرض آراء المدرستين[٢]، فبهذا لم نلمح لشخصيته اللّغوية أيّ أثر هنا، وكأنّه احتفظ بالرّأي لنفسه، ففي **حركة الهمزة بين بين** يقول: « وهمزة بين بين مطلقاً ساكنة عند الكوفيّين، ومتحركة بحركة ضعيفة ينجلي بها نحو الساكن عند البصريين، ولذلك لا تقع إلا حيث يكون وقوع الساكن فيه، فلا تقع أوّل الكلمة» [٣].

أمَّا ما جاء من ترجيحاتِه لرأي البصريين، ففي **الأحكام المختصة بباب (التَفَعُّل) و(التَّفاعل) و(التَفَعْلُل) وملحقاته؛** إذ يقول: « ويجوز إثباتهما أي: التائين، وهو الأصل لدلالةِ كلٍّ منهما على معنىً لا يدلّ عليه الآخر، ويجوز حذف الثانية... واختُلِف في المحذوفة، فذهب البصريون إلى أنّها هي الثانية؛ لأنّ الأوّل علامة المضارعة والعلامة لا تُحذف، وذهب الكوفيّون إلى أنّها هي الأولى؛ لأنّها زائدة والزائد أولى بالحذف، ولأنَّ الثانية للمطاوعة وحذفها مُخلٌّ، واختار المصنّف مذهب البصريين؛ لأنّ رعاية كونه مضارعاً أَوْلى؛ لأنَّ الغرض من الاشتقاق إنَّما هي الدّلالة على اختلاف المعاني باختلاف الصيغ»[٤].

---

(١) بحر القواعد: ٤٠٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢،١٤٣،١٥٧،١٦٨،١٧٠،٢٣٠،٣٠٦،٣٢١،٣٣٢،٣٥٣.

(٣)المصدر نفسه:٣٠٦.

(٤) المصدر نفسه: ٢٩٥، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، رقم المسألة (٩٦): ٥١٨، وشرح الشافية للرضي: ٢٩٠/٣، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة للشاطبي: ٤٥٥/٩،٤٥٦، وائتلاف النصرة لعبد اللطيف الزبيدي: ١٣١.

◈ **إيرادُهُ المصطلحاتِ:** من القضايا التي تكرّرت في شرح الآيدنيّ استعمالُهُ مصطلحات عدة تنوّعت بين الفقهيّة، والبلاغيّة، واللّغويّة، فمن مصطلحاته المشتركة بين العلوم:(المزارعة[١] والمضاربة[٢]، والدلالة الالتزامية)[٣]، وأمّا الفقهية والمنطقيّة، فمنها:(المحمول[٤]، والاستقراء[٥]، والمعدوم[٦]، والدور[٧]، والاحتراز[٨]، والعهد الخارجي

(١) ينظر: بحر القواعد: ١٣٩، والمزارعة في اللغة: الزرعُ، وهي عملية وضع البذر في الأرض، وإنبات النبات فيها، ينظر: الصحاح، مادة: "زرع": ٤٨٩، وفي الاصطلاح: يُطلق عليها ((المزارعة والمخابرة بالخاء المعجمة، اسمان لعقد واحد، وهو إعطاء الأرض إلى أجل محروس من الزيادة والنقصان، ببعض ما يخرج منها مشاعاً، وسواء كان من أحدهما الأرض والبذر، ومن الآخر العمل، أو من أحدهما الأرض، ومن الآخر العمل والبذر)): السرائر للشيخ الفقيه أبي جعفر ابن إدريس الحلي: ٤٤١/٢.

(٢) ينظر: بحر القواعد: ١٣٩، والمضاربة في اللغة: ((ضربه يضربه، وهو ضاربٌ، والضرب: المثلُ)): القاموس المحيط، مادة: "ضرب": ٩٦٩، واصطلاحاً: هي شراكة قائمة بين شخصين، فيكون المال من جهة، والعمل من جهة أخرى، والربح مشروط بالتقاسم بينهما، أمَّا الخسارة فيتحملها صاحب المال فقط، ويطلقون عليها القِراض، ينظر: معجم لغة الفقهاء لمحمد قلعة جي: ٤٠٤.

(٣) ينظر: بحر القواعد: ٣٣٣، والدلالة الالتزامية: وهو أن يكون اللفظ دالاً على غير معناه المخصص لهُ، فيصبح ملازماً له كالرفيق الدائم، كدلالة كلمة المحبرة على القلم، ينظر: المنطق للشيخ محمد رضا المظفر: ٤٠/١.

(٤) ينظر: بحر القواعد: ١٠٢،٢٤٨،٣٨٥،٣٦٣، والمحمول: هو الأمر الذي يُحكم به على أنه موجود أو غير موجود، وأرسطو يطلق تسمية المحمول على المقولة؛ لأنها تكون محمولة على الجوهر، ينظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا: ٣٥٧/٢، ٣٥٨.

(٥) ينظر: بحر القواعد: ٨٦،١٣٤،٢٩٩،٣٣٠،٣٨٠،٣٨٧،٤١٣، والاستقراء: هو دراسة يقوم بها الذهن لعدة جزيئات فيَستنتجُ منها حكماً عاماً، ويكون على قسمين إمَّا تام وإمَّا ناقص؛ لأنه إما أن يتفحص فيه حال الجزيئات كلها أو بعضها، ينظر: المنطق للمظفر: ٢ /٢٩٥.

(٦) ينظر: بحر القواعد: ٧٩،٣٠٦،٤١٣،٤٢٧، والمعدوم: هو ما يصحُّ أن يُشار إليه بالقول هل هو موجود؛ لأنه منتفٍ غير ثابت، أمَّا الموجود هو ما يصحُّ عنه السؤال بأنه هل يُعقل أن يكون غير موجود؛ لأنه ثابت، وهذا ما متعارف عليه في مواضعات متكلمي الإسلام، ينظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي: ١٧.

(٧) ينظر: بحر القواعد: ١٠٩،١٢٠،١٢٧،٢٥٠، والدور: هو توقف كل من الشيئين على الآخر، إما بمرتبة أو من غير مرتبة عند الحكماء والمتكلمين، ينظر: التعريفات للشريف الجرجاني: ٩٢، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للعلامة محمد علي التهانوي: ٨١١/١.

(٨) ينظر: بحر القواعد: ١٧٨،٢٢٢،٣٢٠،٣٣٦،٣٤٨،٤٢٠، والاحتراز: هو التحفظ على الشيء في المكان المناسب، من أجل الحفاظ عليه أي: ليكون في مكان آمن، ينظر: معجم لغة الفقهاء: ٢٥.

والذهني)[١]، وغيرها[٢].

وما جاء من المصطلحات البلاغية: (القصر الادعائي)[٣].

وقد وردتْ عنده مصطلحاتٌ أخرى مثل: (الفذلكة[٤]، والعظم الصوري[٥]، واللازم الغريزي[٦]) .

◈**شيوعُ التّقسيماتِ:** أوْلى الآيدنيّ التقسيمات عنايةً كبيرةً، فجاءت على نوعين:

الأول منها وهو الأكثر: يأتي بتقسيماتٍ تفصيليّة للتّوضيحِ والإفادة منها فيما يخصّ **اللفيف المقرون**؛ إذ يقول: « واعلمْ أنَّ القسم الثاني من اللّفيف، وهو ما يكون فيه حرفي علة مقارنين على قسمين: أحدهما: ما ذكر في المتن، وثانيهما: ما يكون فاؤه وعينه حرفي[٧] علة، والقسمة تقتضي أنْ يكون أربعة أقسام لما مرّ؛ لكن لم يجيء منها ما كان

---

(١) ينظر: بحر القواعد: ٧٣، والعهد: هو ((حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال...، العهد الذهني: هو الذي لم يُذكر قبله شيء، العهد الخارجي: هو الذي يُذكر قبله شيء))، التعريفات: ١٣٤، وينظر: دروس في علم الأصول لآية الله الشهيد محمد باقر الصدر(قدس)، الحلقة الثالثة: ٣٩-٤١.

(٢) ينظر: بحر القواعد: ٦٢، ٧١، ١٠٨.

(٣) ينظر: بحر القواعد: ٧١، والقصر الادعائي: هو ما يُطلق عليه بالقصر الإضافي، ويكون غير حقيقي، وذلك لأن القصر فيه مُضافاً إلى شيء آخر، وليس مقتصراً على المقصور عليه فقط، ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها للدكتور أحمد مطلوب: ٤٤٩/٢.

(٤) ينظر: بحر القواعد: ٢٤٨، والفذلكة: ((هو مأخوذ من قول الحساب (فذلك كان كذا)، فذلك إشارة إلى حاصل الحساب ونتيجته ثم أطلق لفظ الفذلكة لكل ما هو نتيجة متفرعة على ما سبق حساباً كان أو غيره، ونظير هذا الأخذ أخذهم نحو البسملة والحمدلة ونظائرهما من الكلمات المركبة المعلومة وهذا يسمى بالنحت))، الكليات لأبي البقاء الكفوي: ١١٠٤.

(٥) ينظر: بحر القواعد: ٢٨٣، بعد الاطلاع والتفحص قد يكون ما قصده الشارح بالعظم الصوري هو نفسه الاتحاد الصوري، الذي يُعدُّ نوعا من أنواع المنطق، إذ يتعلق بصورة الفكر فقط، ويقوم بالبحث في صور الفكر من دون وضع أهمية للموضوعات التي يتم التفكير فيها، ويعمل على التوصل لقواعد تجعل العقل متوافقاً مع نفسه، وعن طريق هذه القواعد المنطقية يتم التوصل إلى نتائج صحيحة، ينظر: المنطق الصُّوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة للدكتور علي سامي النشار: ١٧، ١٨.

(٦) ينظر: بحر القواعد:٦٤، ولم أقفْ على تحديد نوع هذا المصطلح ومعناه.

(٧) الصواب حرفا علة.

فاؤه وعينه واوان[١] أصلاً؛ لكونه في غاية الثقل، ولا الباقية الثلاثة فعلاً؛ لأنّ الفعل أثقل، بل اسمان كيَيَن ويوْم وويْل، وإنَّما ترك هذا القسم رأساً لعدم مجيء الاشتقاقية منه»[٢].

والثاني منها وهو الأقلّ: يُسبِق الآيدنيّ تقسيمَ المصنّف بتقسيم رئيس يوضِّحُ به المقصود، فيكون بمثابة الخيط الذي يَسْتَدِلُّ به المُتَعلِّمُ؛ لأنَّ كلام المصنّف جاء بصورة متتابعة فيكون من الصعب الرّبط بين الأقسام، ومنها في **أقسام المزيد فيه**؛ إذ يقول: « والقسم الثاني ما زيد في ماضيه على الثلاثي حرفان، وهو على نوعين أيضاً الأول: غير المُلحق، وإليه أشار بقوله: **وخمسة** منها **للخماسي غير الملحق، وهو** خمسة أبواب: الأول: **انْفَعَلَ بزيادة الهمزة والنون في أوّله، نحو: انكسَر...**»[٣].

◈ **الإفصاحُ عن رأيِهِ:** عبّر الآيدنيّ في مواضعَ عدّة[٤] عن آرائه واختياراته وترجيحاته بعباراتٍ وتراكيب مُبيِّناً موقفهُ فيما يَراهُ مناسباً، ومنها قوله: الأَوْلى[٥]، وفيه نظر[٦]، والحقّ[٧]، والأفصحُ[٨]، والأصحّ[٩]، ومرفوض[١٠]، والأقرب[١١]، وليس بسديد[١٢]، والأشمل[١٣]، وغيرها.

---

(١) وكذا الصواب واوين.

(٢) بحر القواعد: ٤٤٨، ٤٤٩، وينظر مثلاً: ٩٨، ١٢٨، ١٢٩، ٢٢٣، ٢٦٦، ٢٧٦، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٩٠، ٤٣٦، ٤٤٥، وغيرها.

(٣) المصدر نفسه ١٤٧، وينظر مثلاً: ٨٤، ٩٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٠، ١٥١، ١٥٣، ١٧١، ١٧٢.

(٤) وسوف نتناول الحديث عن ذلك في الفصل الثالث إن شاء الله.

(٥) ينظر: بحر القواعد: ١٣٨،١٤٠،١٧٨،١٨١،٢٤٦،٢٩٢،٢٩٦،٢٩٩،٣٠٠،٣٣٨،٣٩٣،٣٩٣،٤٠٣،٤٥٧، وغيرها.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٧،١٥٨،٢١٣،٣٢١،٣٦٥،٤٠٨،٤٤١،٤٦٤.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣،١٣٧،٣١٢،٣٦٤،٤٢٨.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٠،٢٧٢،٢٨٦،٣٥١.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٦،٤٤٨.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٤،٤٥٢.

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٣،٣٤٨.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٠،٣٩٦.

(١٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٨.

ومثال ذلك ردُّهُ في **المصدر غير الميمي**؛ إذ يقول: « وصيغته من غير الثلاثي المجرد مُطلقاً قياسية...والضابط فيه، أي: في مصدر غير الثلاثي سواء رباعياً مجرداً أو ملحقاته أو غيرهما، أنّ كلّ ما، أي: مصدر كان في أول ماضيه همزة زائدة يزاد قبل آخره ألفٌ علامة للمصدر، وللفرق بينه وبين ماضيه، وأما تعيينه من(اليوم تنساه) فلأخفّها، وأمّا تعيينهُ في هذا المحلّ فلأنَّ الأصل في الزيادة أنْ يُزادَ في الآخر لكونه محلَّ تغيير، إلا أنّهُ ممتنعٌ هنا لمشابهته في التثنية، فالزيادة في مَحلّ القريب منه أَوْلى»(١).

وفي **إطلاقِ لفظِ الفعلِ** يقول: « وقيل: لا يجوز أنْ يكون لفظ نَصَرَ مثلاً فعلاً؛ لأنَّ الفعل من مقولة الألفاظ، ولا مجموعها؛ ولأنَّ الكلمة لا تتركب من اللفظ والمعنى، وأجيب: لفظه باعتبار دلالته على جُزءِ معناه، وهو الحدثُ، وهو فعلٌ حقيقةً، فيُسمى اللفظ فعلاً مجازاً. ورُدّ بأنَّ اسمية الاسم أيضاً باعتبار دلالة لفظه على المعنى، فالجوابُ الأصحُّ أنَّه فعلٌ باعتبار دلالة مجموع المادة والهيئة على معناه، وأما باعتبار دلالة مجموعهما على لفظ فعُدَّ اسماً»(٢).

يتّضحُ من ذلك أنّه تناولَ الحديث عن الإشكال في إطلاق مصطلح الفعل على كلمة (نَصَرَ)، فهل كلمةُ الفعل أُطلقت على لفظ (نصر)؟ أو على الحدث الذي يقع في الخارج؟ فبرأيهم لا يمكنُ أنْ تطْلقَ كلمةَ الفعلِ على مجموعِ الكلمةِ من اللفظ والمعنى؛ لأنّ الكلمة لا تتكوّن منهما فقط، فَرَدَّ ذلك موضّحاً أنَّ المادة التي تكونت منها الكلمة ووزنها بمجموعهما يَدُلّان على الحدث الذي يقع، أي: المعنى الواقع، فيصحّ أن نقول: هذا فعل، أما باعتبار دلالة المادة والوزن على لفظ فقط دون المعنى فهو اسم.

◈ **بيانُ الموقعِ الإعرابيّ**: عُني الآيدنيّ بإعرابِ كلمة أو كلمتين في أثناء سياق شرحه، وهذه الكلمات في أكثرها من متن المصنف، وأخرى في بيت شاعر استدل به، أو قد تكون محذوفة من

(١) بحر القواعد: ٢٢٦.

(٢) المصدر نفسه: ١٥٩، ١٦٠.

بعض نسخ المصنِّف فيتصوّر مكانها فيشير إليها، وقد حرص على أن يسند إعراب تلك الكلمات بما ورد عند العلماء؛ لتقديم صورة واضحة دقيقة، ومثال ذلك في **صيغة (مَاْ أَفْعَلَهُ)**؛ إذ يقول: « وهو: ما أَنْصَرَ زيداً، وما أَنْصَرَه، فما: مبتدأ نكرة بمعنى شيء؛ لأنَّ النكارة تُناسب التعجب؛ لأنّه يكون فيما خَفِي سَببهُ، وهمزة (أنصر) للتعدية، وفيه ضمير راجع إلى(ما)، والمنصوب بعده مفعوله، فجملته خبر المبتدأ. وهذا مذهب سيبويه والخليل، وقال الأخفش: (ما) موصولة، والجملة صلتُها والخبرُ محذوفٌ، أي: الذي أنصرهُ، أي: جعله ذا نُصرة شيء عظيم»[(١)].

وفي **الأقسام السبعة للكلمة**، إذ يقول: « قوله: صحيحٌ مهموزٌ مضاعفٌ مثالٌ أجوفٌ ناقصٌ لفيفٌ، إما خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو سواء بلا تقدير العاطف، أو تقديره عطفاً قبل الحكم، والحكم بعد الربط، فإنّ العاطف قد يُحذفُ بلا معطوف»[(٢)].

◈ **الإشعار بصعوبة أسلوبه:** أَدرَجَ الآيدني في كتابه عباراتٍ تُشْعِرُ القارئَ والمتعلِّمَ بالصعوبة والإبهام، فنراه كثيراً ما ينهي كلامَهُ بها، ومن هذه العبارات: (فمن لم يستضئ بإصباح لم يستضئ بمصباح، ومن لم يُدركْ بشاهدٍ واحد لم يُدرِك بألف شاهد ولو تُليتْ عليه التوراةُ والإنجيلُ، وكن على بصيرةٍ في محالها، وتأمّل تَنَل، ويُفهمُ بأدنى تأمّلٍ، و فَاعْلَمْهُ تَجد نَفْعَهُ، ومحلّ تأمل، وافهمْ، وتدَّبْر)[(٣)]، ومثال ذلك في **النوع الخامس لإعلال الأجوف**، إذ يقول: « ولو اجتمع ساكنان بعد هذا الإعلال يُحذف العين لدفعهما، نحو: قِلْنَ بكسر الأول وسكون الثاني، وكذا بِعْنَ واخْتِرْنَ بكسر التاء، وانْقِدْنَ بكسر القاف وسكون ما بعدهما، يُعلم أصلُها وإعلالُها بالتذكر لما تقدَّم، فلا حاجة إلى إعادتهما، فمن لم يستضئ بإصباح، لم يستضئ بمصباح حال كونها مجهولات جمع مؤنّثات للماضي»[(٤)].

---

(١) بحر القواعد: ١٩٥، وينظر: الكتاب: ٧٢/١، ومعاني القرآن للأخفش: ١٦٦/١، وأسرار العربية لابن الأنباري: ٣٧٩، ٣٨٠، وشرح ابن عقيل: ١٤٨/٣-١٥٠.

(٢) بحر القواعد: ٨٩، وينظر مثلاً: ٧٥، ٩٨، ١١١، ١٥٣، ١٥٩، ١٨٣، ١٩٧، ٢٤٢، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٩٣، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٠، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٦، ١٧٧، ١٨٥، ٣٠٥، ٣٧٩، ٤٢٠، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٥٧، وغيرها.

(٤) المصدر نفسه: ٤١١.

وقوله في **باب التَفَعْلَلَ:** « وإنما سُمِّي بالمصدر؛ لأنّ جنسه أصل، فيناسب أنْ يُسمَّى الشيءُ بأصلهِ؛ ولكنْ ينبغي أنْ يُعلمَ أنَّ الملحقات يناسب أنْ تُسَمَّى بموزوناتها لدفع الالتباس في بعضها بالملحق به، وكنْ على بصيرة في محالِّها»(١).

◈ **خَتْم المسائل:** يختمُ الشارح كلامَهُ في المسائل الصرفية في مواضعَ كثيرةٍ بخاتمةٍ إما تكون بكلمة(انتهى)، أو بإسناد شرح تلك المسألة، ب(كذا في شرح التسهيل، وكذا في القاموس، وكذا في الرَّضي، وكذا قاله مولانا، وكذا في الدنقوز، وكذا ذكرهُ صاحب الكشَّاف، وكذا قاله صاحب الترجيح، وكذا قالوا في أمثاله)(٢)، وغيرها فيشير غالباً إلى المصدر الذي اعتمده، وأمثال ذلك في **حكم عين اللفيف المقرون،** إذ يقول: « أي: عين اللفيف المقرون، كحكمِ الصحيح حيث لا يُعلّ؛ لأنَّ لامَهُ أوْلى بالتغيير من عينه، وقد اعتلَّ اللام، فلو تغيّر العينُ يلزمُ نقصُ البناء...واستثنى المصنّف (رحمه الله) في(الإمعان) بعض حكم المصدر حيث قال: إلا في مصدره إنْ كان عينه واواً ولامُه ياءً، نحو: طوى طياً وروى رياً، وشوى شياً، ونوى نيّاً. انتهى»(٣).

وفي **فصلٍ في المصادر** يقول: « اعلم أنَّ استعمال وزني اسم الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك فيهما فيه حقيقة، ولذلك قَصُرَ على السّماعي بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى اسم الفاعل والمفعول، نحو: رجلٌ عَدْلٌ بمعنى عادل، ونَسْجُ اليمن بمعنى منسُوجة، فإنه مَجَاز، ولذلك لا يقصر على السماع، بل يجوز استعمال كُلِّ مصدر في معنى اسم فاعله واسم مفعوله إذا قصد فائدة المجاز، كذا في " الدنقوز "»(٤).

---

(١) بحر القواعد: ١٣٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١١٧، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٦، ١٤٦، ١٥٦، ١٨٣، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٩٩، ٣٩٩، ٤٢٢، ٤٥٤، وغيرها.

(٣) المصدر نفسه: ٤٥٧، وينظر مثلاً: ٩٠، ١٠٤، ١١٣، ١٣٦، ١٥٨، ١٨٤، ٢٣٨، ٢٥٥، ٣٢٦، ٣٦٥، ٣٩٧، ٤١٩، ٤٦٤، وغيرها.

(٤) المصدر نفسه: ٢٢٤.

**السماتُ القليلةُ:**

◈ **ذكرُ المستوى اللّغويّ للأحكامِ الصرفيّةِ:** استعمل الشارحُ في مواضعَ قليلةٍ عبارات في شرحه متابعاً من قبله من العلماء، وذلك دليلٌ على اهتمامه أحياناً بتلك المستويات الصرفية، ومنها:

(قياسٌ مُطَّردٌ، الأفصحُ، نادر، الشاذ، الأشذّ، قليل، خطأ)[1]، ومن الأمثلة على ذلك في **أحكام نوني التأكيد**، إذ يقول: « اعلم أنَّه، أي: النون في ضمن النونين، وإنَّما أفرد الضمير للتنبيه على أنَّ أحدهما إذا دخل لم يدخل الآخر، يدخل الفعل حال كون الفعل غير الماضي والحال لتأكيد الطلب المستقرّ فيه، فلا يدخل إلا فيما فيه طلب، فلذا قال: من الأمر والنهي ومن غيرهما مما فيه معنى الطلب كالاستفهام، نحو: هل تضْرِبَنَّ، والتمني نحو: ليت تضْرِبنَّ، والعرض نحو: ألا تضْرِبنَّ، والقسم نحو: والله لا أضربنَّ، أو شبهه كالنفي تشبيهاً بالنهي، وهو قليل، كقوله:

**يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لم يعْلمَا  شيخاً على كرسيّه مُعَمَّما**[2]

أي: لم يَعْلمنْ قُلبت النون ألفاً بالوقف»[3].

◈ **ذكرُ ترجمةِ الكلماتِ بالتّركيّةِ:** على الرّغم من نسبةِ الآيدنيّ إلى مدينة آيْدِن إحدى محافظات تركيا لكن لم أجدْه يذكر لغته على طول الكتاب إلا في موضع واحد فقط، وهو في **صيغتي فعل التعجب**، إذ يقول: « ومعناهما واحد بعد النقل، فحينئذٍ لا يُعتبر معناهما

---

(١) ينظر: بحر القواعد: ٢٣٠، ٢٤٤، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٦، ٤٠٥.

(٢) البيت منسوب للدُّبيري في شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٢/٢٣٩، ٢٤٠، ولابن جُبابة اللص أو لمساور العبسي أو للعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب: ١١/٤١٨، ولابن جُبابة في معجم الشواهد الشعرية لعبد الرحمن اليماني: ٢٨٨وغير منسوب في كتاب سيبويه: ٣/٥١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٢٦، وشرح ابن عقيل: ٣/٣١٠، وغيرها.

(٣) بحر القواعد: ٤٥٩.

التركيبي إلا المعنى المصدري المتعجب منه، وما كان منصوباً أو مجروراً قبل النقل يكون بعده فاعلاً، ويُستعملان لازماً، فمعناهما بالتركي: نه عجيب يردم ابتدى برار»[1].

◈ **الفصلُ بين اللغةِ والعُرفِ:** فصل الشارحُ في مواضعَ قليلةٍ بين بعضِ المصطلحاتِ لغةً وعرفاً، ومنها في **تعريف الصيغة**، إذ يقول: « الصيغة في اللغة: الصّبّ، وفي العُرف: هي الكلمة باعتبار الهيئة التي تعرضُ لها من الحركات والسكنات، ومن تقدم بعض الحروف على بعضٍ، وتأخره عنه»[2].

(١) بحر القواعد: ١٩٧.

(٢) المصدر نفسه: ٩٢،٩١، وينظر مثلاً: ١٠٥،٦٥.

## المبحثُ الثالثُ

## مقوِّماتُ الشرحِ

لا يستقيمُ شرحُ مؤلِّف معين إلا بوجود مصادر تُعينُهُ على الظهور بشكلٍ علمي يليق به، فالعلمُ بعضُهُ متممٌ لبعضٍ ومكملٌ له، فلا علم بدون أوليات، فالخلف يأخذ من السلف، فلا بدَّ من الإشارة إلى تلك المقومات التي اعتمدها الآيدني، وكيف استثمرها لصالح شرحه؟ وبأي منهج سار؟

فمن هذه المقومات الأعلام، والكتب.

**أولاً: الأعلام وطرائق الإفادة منها**

◈ **الأعلام**

لقد أشار صاحب هذا الشرح إلى مجموعة كبيرة من العلماء المتقدمين والمتأخرين في شرحه، آخذاً منهم ما يعزّز شرحه، أو يؤيد ترجيحاته، أو يَعضُد ما يذهب إليه من آراء تفرّد بها، فمنهم النحويّ، ومنهم اللّغويّ، ومنهم الصرفيّ، ومنهم الأديب، ومنهم الفقيه، ومنهم المُقرئُ.

وقد تفاوتت نقولُهُ عنهم، فهناك مَنْ استأنس بآرائهم، وكانوا الأكثر دوراناً في كلامه، وهناك مَنْ نقل عنهم بحسب حاجته لذلك، وهناك مَنْ لم يُوردْ أسماءهمّ إلا في مواضعَ قليلةٍ، والجدول الآتي يوضِّحُ أسماء العلماء وسِنِيّ وَفَيَاتِهم، وعدد المرات التي أورد ذكرهم فيها، مرتّبة بحسب عدد مرات النّقل من الأقل إلى الأكثر بخلاف الرسائل التي ابتدأت بالأكثر ومن ثَمّ الأقلّ؛ لأنّنا نخلصُ بنتائج نهائية بعد الجدول نريدها أن تكون مطابقة مع المحصلة النهائية لهُ، حتى تكون أقرب إلى القارئ وأكثر حضوراً في ذهنه.

| ت | اسم العالم المنقول من نصوصه | وفاته | عدد مرات النقل |
|---|---|---|---|
| ١ | ابن عامر، عبد الله بن عامر اليحصبيّ[١] | ١١٨هـ | موضعان[٢] |
| ٢ | عاصم، ابن أبي النّجود الأسديّ[٣] | ١٢٧هـ | موضع واحد[٤] |
| ٣ | حمزة الزيّات، أبو عمارة بن حبيب الكوفيّ[٥] | ١٥٦هـ | موضع واحد[٦] |
| ٤ | عيسى بن عمر القارئ، أبو عمرو الهمدانيّ[٧] | ١٥٦هـ | موضع واحد[٨] |
| ٥ | نافع بن عبد الرحمن، أبو رُويم المقرئ[٩] | ١٦٩هـ | موضع واحد[١٠] |
| ٦ | الأصمعيّ، عبد الملك بن قُريب الباهليّ[١١] | ٢١٦هـ | موضع واحد[١٢] |
| ٧ | ابن الأعرابيّ، أبو عبد الله محمد بن زياد[١٣] | ٢٣١هـ | موضع واحد[١٤] |
| ٨ | ابن درستوَيْه، عبد الله بن جعفر بن المرزبان[١٥] | ٣٤٧هـ | موضع واحد[١٦] |

(١) تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبي: ١٨٦/١-١٩٦، وغاية النهاية لابن الجزري: ٣٨٠/١، وتهذيب التهذيب للإمام العسقلاني: ٢٧٤/٥.

(٢) ينظر: بحر القواعد: ١٢٥، ٤٦٤.

(٣) تنظر ترجمته في: جمال القراء للسخاوي: ٤٢٩/١، ٤٤٠، ٤٦١، ٤٦٣، وتهذيب الكمال لجمال الدين المزي: ٤٧٣/١٣-٤٧٩، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٥٦/٥-٢٦٠، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري: ١٤٦/١-١٥٥.

(٤) ينظر: بحر القواعد: ١٢٥.

(٥) تنظر ترجمته في: المعارف لابن قتيبة: ٥٢٩، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ٢١٦/٢، ومعرفة القراء الكبار: ٢٥٠-٢٦٥، وميزان الاعتدال للذهبي: ٦٠٥/١، ٦٠٦.

(٦) ينظر: بحر القواعد: ١٢٥.

(٧) تنظر ترجمته في: تجريد الأسماء للحنبلي: ٩٤/٢، ومعرفة القراء الكبار: ٢٦٩-٢٧٠، وغاية النهاية: ٥٤٠/١.

(٨) ينظر: بحر القواعد: ٢٦٣.

(٩) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٣٦٨/٥، وميزان الاعتدال: ٢٤٢/٤، ومرآة الجنان لليافعي: ٢٧٨/١.

(١٠) ينظر: بحر القواعد: ٤٦٤.

(١١) تنظر ترجمته في: المعارف: ٥٤٣، ٥٤٤، ونزهة الألباء للأنباري: ١٠٢-١١٢، وإشارة التعيين لعبد الباقي اليماني: ١٩٣، وميزان الاعتدال: ٦٦٢/٢، وبغية الوعاة للسيوطي: ١١٢/٢.

(١٢) ينظر: بحر القواعد: ١٥٦.

(١٣) تنظر ترجمته في: الفهرست لابن النديم: ٧٥، ٧٦، ونزهة الألباء: ١٣٤-١٣٧، ونور القبس المختصر لأبي المحاسن اليغموري: ٣٠٢-٣٠٧.

(١٤) ينظر: بحر القواعد: ١٤٥.

(١٥) تنظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين لأبي المحاسن المعري: ٤٦، والمنتظم لابن الجوزي: ١١٥/١٤، وانباه الرواة للقفطي: ١١٣/٢، وإشارة التعيين: ١٦٢.

(١٦) ينظر: بحر القواعد: ١٩٥.

| ت | اسم العالم المنقول من نصوصه | وفاته | عدد مرات النقل |
|---|---|---|---|
| ٩ | الأزهريّ، أبو منصور محمد بن أحمد الهرويّ[١] | ٣٧٠هـ | موضع واحد[٢] |
| ١٠ | الخطيب التّبريزيّ، يحيى بن علي بن الحسن[٣] | ٥٠٢هـ | موضع واحد[٤] |
| ١١ | أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبريّ[٥] | ٦١٦هـ | موضع واحد[٦] |
| ١٢ | السكاكيّ، يوسف بن أبي بكر بن محمّد[٧] | ٦٢٦هـ | موضع واحد[٨] |
| ١٣ | الزنجانيّ، عزّ الدّين عبد الوهاب الخزرجيّ[٩] | ٦٥٥هـ | موضع واحد[١٠] |
| ١٤ | النوويّ، يحيى بن شرف بن مُري بن حِزام[١١] | ٦٧٦هـ | موضع واحد[١٢] |
| ١٥ | ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمذانيّ[١٣] | ٧٦٩هـ | موضع واحد[١٤] |

(١) تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٢٨٠، وطبقات الفقهاء الشافعية للشهرزوري: ٨٣/١، وسير أعلام النبلاء: ٣١٥/١٦، وبغية الوعاة: ١٩/١، ٢٠.

(٢) ينظر: بحر القواعد: ١٤٥.

(٣) تنظر ترجمته في: دُمية القصر للباخرزي: ٦٨، ونزهة الألباء: ٣٢١-٣٢٣، ووفيات الأعيان: ١٩١/٦-١٩٦، ومرآة الجنان: ١٣١/٣.

(٤) ينظر: بحر القواعد: ٩٣.

(٥) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ١١٦/٢-١١٨، وإشارة التعيين: ١٦٣، وبغية الوعاة: ٣٨/٢، والأعلام: ٨٠/٤.

(٦) ينظر: بحر القواعد: ٣١٤.

(٧) تنظر ترجمته في: الجواهر المضية لمحيي الدين القرشي: ٦٢٢/٣، ٦٢٣، وبغية الوعاة: ٣٦٤/٢، والأعلام: ٢٢٢/٨.

(٨) ينظر: بحر القواعد: ٢٣٢.

(٩) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ١٢٢/٢، وأبجد العلوم للقنوجي: ٣٤٨/٢، والأعلام: ١٧٩/٤.

(١٠) ينظر: بحر القواعد: ٤٠٧.

(١١) تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي: ٣٩٥/٨-٤٠٠، والدارس في تاريخ المدارس للنعيمي: ١٩/١، والأعلام: ١٤٩/٨.

(١٢) ينظر: بحر القواعد: ١١٢.

(١٣) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٤٧/٢، وحسن المحاضرة للسيوطي: ٥٣٧/١، وشذرات الذهب لابن العماد: ٣٦٧/٨، والبدر الطالع للشوكاني: ٣٨٦/١.

(١٤) ينظر: بحر القواعد: ٢٥١.

| ت | اسم العالم المنقول من نصوصه | وفاته | عدد مرات النقل |
|---|---|---|---|
| ١٦ | الأشمونيّ، علي بن محمد بن عيسى[١] | ٩٠٠هـ | موضع واحد[٢] |
| ١٧ | القهستانيّ، محمد بن حسام الدّين الحنفيّ[٣] | ٩٦٢هـ | موضع واحد[٤] |
| ١٨ | السروريّ، مصطفى بن شعبان الحنفيّ[٥] | ٩٦٩هـ | موضع واحد[٦] |
| ١٩ | أبو عمرو بن العلاء، بن عمار بن العريان المازنيّ البصريّ[٧] | ١٥٤هـ | موضعان[٨] |
| ٢٠ | أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت[٩] | ٢١٥هـ | موضعان[١٠] |
| ٢١ | المازني، بكر بن محمد بن عدي النحوي[١١] | ٢٤٩هـ | موضعان[١٢] |
| ٢٢ | ابن جِنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي[١٣] | ٣٩٢هـ | موضعان[١٤] |
| ٢٣ | السيد الشريف الجرجانيّ، علي بن محمد[١٥] | ٨١٦هـ | موضعان[١٦] |

(١) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي: ٥/٦، وديوان الإسلام لابن الغزي: ١٢٩/١، ١٣٠، والبدر الطالع: ٤٩١/١، والأعلام: ١٠/٥.

(٢) ينظر: بحر القواعد: ٢١٥.

(٣) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٤٣٠/١٠، وهدية العارفين: ٢٤٤/٢، والأعلام: ١١/٧.

(٤) ينظر: بحر القواعد: ١٠٥.

(٥) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٥١٩/١٠، ٥٢٠، والحِطَّة للقنوجي: ٣٤٦، والأعلام: ٢٣٥/٧.

(٦) ينظر: بحر القواعد: ٢٣٠.

(٧) تنظر ترجمته في: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي: ١٣-٢٠، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي: ٢٢-٢٤، ونور القبس المختصر: ٢٥-٣٧، ووفيات الأعيان: ٤٦٦/٣-٤٦٩، وإشارة التعيين: ١٢١.

(٨) ينظر: بحر القواعد٢٦٣، ٣٢٥.

(٩) تنظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٤٢، ٤٣، ووفيات الأعيان: ٣٧٨/٢، ٣٧٩، وإشارة التعيين: ١٢٨ والجواهر المضية: ٢٢١/٢، ٢٢٢.

(١٠) ينظر: بحر القواعد: ٣٢٦، ٣٩٩.

(١١) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: ٥٧-٦٤، وإنباه الرواة: ٢٨١/١-٢٩٠، وإشارة التعيين: ٦١.

(١٢) ينظر: بحر القواعد: ٢١٨، ٣٧٠.

(١٣) تنظر ترجمته في: يتيمة الدهر للنيسابوري: ١٣٧/١، وتاريخ العلماء النحويين: ٢٤، ونزهة الألباء: ٢٨٧، والمنتظم: ٣٣/١٥.

(١٤) ينظر: بحر القواعد٧٣، ٢٠٩.

(١٥) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع: ٣٢٨/٥-٣٣٠، والبدر الطالع: ٤٨٨/١، وروضات الجنات للأصبهاني: ٣٠٠/٥-٣٠٨، والأعلام: ٧/٥.

(١٦) ينظر: بحر القواعد: ٧٥، ١٠٤.

| ت | اسم العالم المنقول من نصوصه | وفاته | عدد مرات النقل |
|---|---|---|---|
| ٢٤ | ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجيّانيّ[١] | ٦٧٢هـ | ثلاثة مواضع[٢] |
| ٢٥ | الجاربرديّ، أحمد بن الحسن بن يوسف[٣] | ٧٤٦هـ | ثلاثة مواضع[٤] |
| ٢٦ | سيد عبد الله، النقره كار عبد الله بن أحمد النّيسابوريّ[٥] | ٧٧٦هـ | ثلاثة مواضع[٦] |
| ٢٧ | يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن الضّبيّ[٧] | ١٨٢هـ | أربعة مواضع[٨] |
| ٢٨ | الكسائيّ، أبو الحسن علي بن حمزة[٩] | ١٨٩هـ | أربعة مواضع[١٠] |
| ٢٩ | أبو العبّاس المبرّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر[١١] | ٢٨٦هـ | خمسة مواضع[١٢] |
| ٣٠ | الفرّاء، أبو زكرّيا يحيى بن زياد الأسلميّ[١٣] | ٢٠٧هـ | ستة مواضع[١٤] |
| ٣١ | السعد التفتازانيّ، مسعود بن عمر بن عبد الله[١٥] | ٧٩٣هـ | خمسة مواضع[١٦] |

(١) تنظر ترجمته في: طبقات الفقهاء الشافعية:٨٥٩/١، وأعيان العصر للصفدي: ١٦٥/٥، والوافي بالوفيات للصفدي: ١٦٥/١، وشذرات الذهب: ٥٩٠/٧،٥٩١.

(٢) ينظر: بحر القواعد: ٢١٦،٣١٣،٣٢٣.

(٣) تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى: ٨/٩-١٧، وبغية الوعاة: ٣٠٣/١، والبدر الطالع: ٤٧/١.

(٤) ينظر: بحر القواعد: ١٠٣،١٣٣،٣٨٤.

(٥) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٤١٨/٨، والأعلام: ١٢٦/٤.

(٦) ينظر: بحر القواعد: ٢١٦،٢٣٠،٣٧٤.

(٧) تنظر ترجمته في: المعارف: ٥٤١، ونور القبس المختصر: ٤٨-٥٥، وإشارة التعيين: ٣٩٦.

(٨) ينظر: بحر القواعد: ٢٧٥،٢٧٨،٣١١،٤٦٤.

(٩) تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٦٦-٧٢، ومرآة الجنان: ٣٢٤/١-٣٢٦، وبغية الوعاة: ١٦٢/٢-١٦٤.

(١٠) ينظر: بحر القواعد: ١١٦،١٢٤،٣٠٢،٣٩٦.

(١١) تنظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين: ٥٣-٦٤، ونور القبس المختصر: ٣٢٤-٣٣٣، وإشارة التعيين: ٣٤٢.

(١٢) ينظر: بحر القواعد: ٩٤،١٩٩،٢٢٣،٢٥٤،٢٧٤.

(١٣) تنظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٨٦-٩٠، ونور القبس المختصر: ٣٠١، ووفيات الأعيان: ١٧٦/٦-١٨٢، وغاية النهاية: ٣٢٤/٢.

(١٤) ينظر: بحر القواعد: ٩٢،١٩٥،٢٢٧،٣٠٢،٣٣١،٣٦٦.

(١٥) تنظر ترجمته في: البدر الطالع: ٣٠٣/٢، والأعلام: ٢١٩/٧.

(١٦) ينظر: بحر القواعد: ٧٧،٢١٣،٣٦٥،٤١٩،٤٥٤.

| ت | اسم العالم المنقول من نصوصه | وفاته | عدد مرات النقل |
|---|---|---|---|
| ٣٢ | الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر[١] | ٥٣٨هـ | سبعة مواضع[٢] |
| ٣٣ | الإمام، أبو حنيفة النّعمان بن ثابت الكوفيّ[٣] | ١٥٠هـ | سبعة مواضع[٤] |
| ٣٤ | ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر[٥] | ٦٤٦هـ | أحد عشر موضعاً[٦] |
| ٣٥ | الخليل، أبو عبد الرحمن الفراهيديّ[٧] | ١٧٥هـ | ثلاثة عشر موضعاً[٨] |
| ٣٦ | الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة[٩] | ٢١٥هـ | ثلاثة عشر موضعاً[١٠] |
| ٣٧ | الرضيّ، محمد بن الحسن الاستراباذيّ[١١] | ٦٨٦هـ | أربعة عشر موضعاً[١٢] |
| ٣٨ | سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر[١٣] | ١٨٠هـ | ثلاثة وأربعون موضعاً[١٤] |

(١) تنظر ترجمته في: ميزان الاعتدال: ٧٨/٤، وأزهار الرياض في أخبار عياض للتلمساني: ٢٨٢/٣-٢٩٤، والجواهر المضيّة: ٤٤٧/٣.

(٢) ينظر: بحر القواعد: ١٢١،١٢٧،١٣٦،٢٤٠،٢٨٧،٤١٧،٤١٨.

(٣) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٤٠٥/٥-٤١٤، مرآة الجنان: ٢٤٢/١-٢٤٤، وشذرات الذهب: ٢٢٩/٢،٢٣٠.

(٤) ينظر: بحر القواعد: ١٨٦،٢٠٨،٣٠٣،٣٥٩،٣٦٣،٤١٧،٤١٨.

(٥) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣-٢٥٠، والبلغة للفيروز آبادي: ١٩٦، وشجرة النور الزكية لابن مخلوف: ٢٤١/١.

(٦) ينظر: بحر القواعد: ٧٧،١٣٧،٢٣٨،٢٨٧،٣٠٣،٣٠٩،٣١١،٣٢١،٣٢٦،٣٥٣،٤٦٣.

(٧) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: ٣٠،٣١، والفهرست: ٤٨، ونور القبس المختصر: ٥٦-٧٢، وبغية الوعاة: ٥٥٧/١-٥٥٩، وشذرات الذهب: ٣٢١/٢-٣٢٤.

(٨) ينظر: بحر القواعد: ٨١،٨٢،١٢٠،١٣٦،١٦٨،١٩٥،٢٢٥،٢٧٥،٣٢٠،٣٢٥،٣٨٤،٤٠٢،٤٥٥.

(٩) تنظر ترجمته في: الفهرست: ٩١، وتاريخ العلماء النحويين: ٨٥-٨٩، وإشارة التعيين: ١٣١،١٣٢، والمزهر في علوم اللغة وآدابها للسيوطي: ٤٠٥/٢،٤١٩.

(١٠) ينظر: بحر القواعد: ١١١،١٣٦،١٩٥،١٩٧،١٩٩،٢٥٤،٢٧٧،٢٧٨،٤٠٢،٤٠٣،٤٠٤،٤٣١،٤٤٤.

(١١) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٥٦٧/١، وروضات الجنات: ٣٣٦/٣-٣٣٩، والأعلام: ٨٦/٦.

(١٢) ينظر: بحر القواعد: ٧٥،٧٦،٧٧،٩٤،١٣٢،١٣٦،١٥٥،١٥٦،١٦٣،١٨٣،١٩٦،٢٠٧،٢٢٣،٢٣٨.

(١٣) تنظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٦٥، وأخبار النحويين البصريين: ٣٧، وتاريخ العلماء النحويين: ٩٠-١١٢، ونزهة الألباء: ٦٠-٦٥، والفلاكة والمفلوكون لشهاب الدين أحمد الدلجي: ١١٠، والمعجم المفصل في اللغويين: ٢٨٥/١.

(١٤) ينظر: بحر القواعد: ٨٢، ١١٦، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٦، ١٦٧، ١٩٥، ١٩٧، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٥٥، ٢٧٥، ٢٨٧، ٣٠٢، ٣٢٥، ٣٣٥، ٣٦٦، ٤٠٢، ٤٥٥، ٤٦١، وغيرها.

يظهر من هذا الإحصاء أن العماد الذي أسند به الشارح كتابه هو آراء سيبويه، فلا غرابة في أن يترأّس سيبويه تلك المسائل في بيانها وتحليلها، فهو المصدر الأوّل في قضايا العربيّة بشكل عامّ، وقد وُصِف ببيان قيمته وفضله فقالوا: « لقد صنع سيبويه النّحو ما لم يصنع أحد، حتّى ليُعَدُّ بحقّ أستاذه الأشهر، وإمامه المقدّم، ويُعدّ كتابه فيه معيار العربيّة، وكنزاً من كنوزها الزاخرة، بما اشترع لها، وجمع من ذخائرها، وقد عرف القدماء فضله، وأنزلوه في أئمّة اللّغة منزلته، وآتوا الكتاب حقّه من الدّرس والبحث والنّقد والتأليف»[١].

**◈ الإفادة من الأعلام**

لجأَ الآيدني إلى الطريقة نفسها التي اعتمدها السابقون في ذكر مصادرهم، فتنوعت طرائقه في ذكر الأعلام، فكانت على النّحو الآتي: –

١– التصريح بما تعارف على العالم من شهرة، وهي الطريقة الأكثر، ومثالها في **قلب عين الأجوف**؛ إذ يقول: « والأخير ما اختاره الزّنجانيّ، وتبعه المصنّف ظاهراً حيث قال: قلب عينه واواً كان أو ياءً همزة، وقد جاء في الشواذّ حذف هذه الألف[٢] دون قلبها همزة كقولهم: شاكٍ، والأصل شاوَك قُلبت الواو ألفاً وحُذِفت الألف ووزنه فالٍ، وليس المحذوف ألف فاعِل؛ لأنّ حروف العلّة كثيراً ما تُحذف بخلاف العلامة»[٣].

٢– التصريح بكنية العالم فقط، وهي الطريقة القليلة قياساً مع الأولى، ومثاله في **أبنية الملحق بالرباعي**؛ إذ يقول: «وفَعْلنْ كبرهنْ، يقال: برهنَ الرجل على الشيء، أي: أقام البرهان عليه، واختُلفَ في أنَّ النون زائدة أم أصليّة؟... وقال ابن الأعرابيّ: النون أصليّة،

(١) سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف: ٦.

(٢) يقصد بالألف: أي الألف التي جاءت نتيجة قلب الواو والياء، فقد تُقلب الألف همزة كما في قاول وكايل، فتصير قائل وكائل، وقد لا تُقلب همزة كما في شاوك، ينظر: بحر القواعد:٤٠٦، ٤٠٧.

(٣) المصدر نفسه: ٤٠٧، وينظر: تصريف العزي للزنجاني: ٨٣.

كذا في تاج المصادر، وإليه أشار صاحب القاموس حيث ذكره في باب النون دون باب الهاء»[١].

٣- التّصريح باسم العالم فقط، وهي الطريقة الأقلُّ، ومنها في **حكم بناء الافتعال من المثال**؛ إذ يقول: « فإن قيل: لو قُلبت الواو لغير التّاء لا يلزم المحذور الآتي، فلم تعيّن التاء؟ قلنا: لمناسبة بينهما في القرب في المخرج مع أنّه شائع في كلامهم مثل تُراث، وأمّا الياء فحُمِلت على الواو وإنْ لم يَقرُبْ مخرجه من مخرج التّاء على ما قال سيّد عبد الله»[٢].

٤- التّصريح باسم العالم واسم أبيه، وهي الطريقة النّادرة، ففي **التّصغير**؛ إذ يقول: « وقياس: أحْوَى أُحيٌّ غير مُنْصرِف، وعيسى بن عمر يصرِفُهُ»[٣].

٥- ومن طرائقهُ كذلك النّقل عن أعلام متأثراً بهم دون الإشارة إلى أسمائهم، أو أسماء مصادرهم، ومثالها في **بيان وضع الكلمة الاشتقاقيّة**؛ إذ يقول: « وقال بعض العلماء: قد كثر اشتقاق المجرَّد من مجرّد عن بابه، وكذا اشتقاق المزيد من مجرّد، ومن مزيد من بابه، ويشتقّ المجرّد من المزيد إذا كان أشهر في المعنى، كالرّعد من الارتعاد، والبرج من التبرُّج، والوجه من المواجهة، وفي هذا الباب كثرة، وقد يُشتقّ المزيد من مزيد من غير بابه كالمرائية والرّياء من الإراءة»[٤].

---

(١) بحر القواعد: ١٤٥، وينظر: لسان العرب، مادة "برء": ٣٩٣/١، والقاموس المحيط، مادة "برهن": ١٢٥.

(٢) بحر القواعد: ٣٧٤، وينظر: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط: ٢٤٣،٢٤٢/٢.

(٣) بحر القواعد: ٢٦٣، وينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٣٤١/١-٣٤٢.

(٤) بحر القواعد: ١٠٠، وينظر: الاشتقاق لابن دريد: ٣٨٢/١، وصناعة الكتاب لأبي جعفر النحاس: ٩٩-١٠١، والخصائص لابن جني: ٧٦،٣٧،٣٤/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي: ٢٣-٢٥، والمزهر في علوم اللغة وآدابها: ٣٤٥/١-٣٥١.

## ثانياً: الكتب وطرائق الإفادة منها

### ◈ الكتب

لم يعتمد الآيدنيّ على كتب القدماء فقط، بل مزج بين قديم وبين متأخّر، وذكر من بين مصادره ما قاله المصنّف في كتبه الأخرى، وسأصنّف المصادر التي أحال عليها كثيراً، والتي كان فيها مُقلّاً، مشيرة إليها بالطريقة نفسها التي استعملتها في الأعلام.

| ت | اسم الكتاب المحال عليه | صاحب الكتاب | وفاته | عدد مرات النقل |
|---|---|---|---|---|
| ١ | الكتاب | سيبويه، عمرو بن عثمان | ١٨٠هـ | موضع واحد(١) |
| ٢ | تاج المصادر | البيهقيّ، أحمد بن علي جعفرك(٢) | ٥٤٤هـ | موضع واحد(٣) |
| ٣ | المفتاح | السكاكيّ، يوسف بن أبي بكر بن محمد | ٦٢٦هـ | موضع واحد(٤) |
| ٤ | شرح المفصّل | ابن الحاجب، عثمان بن عمر(٥) | ٦٤٦هـ | موضع واحد(٦) |
| ٥ | مختار الصّحاح | الرازيّ، محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر(٧) | بعد ٦٦٦هـ | موضع واحد(٨) |
| ٦ | شروح الكشاف | القزوينيّ، عمر بن عبد الرحمن البهبهائيّ(٩) | ٧٤٥هـ | موضع واحد(١٠) |
| ٧ | **شرح لبّ الألباب** | النقره كار، عبد الله بن محمد بن أحمد | ٧٧٦هـ | موضع واحد(١١) |
| ٨ | التّلويح | التفتازانيّ، مسعود بن عمر بن عبد الله | ٧٩٣هـ | موضع واحد(١٢) |

(١) ينظر: بحر القواعد: ٩٤.
(٢) تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات: ١٤٠/٧، وهدية العارفين: ٨٤، ومعجم المؤلفين: ١٢٩/١.
(٣) ينظر: بحر القواعد: ١٤٦.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٢.
(٥) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣، والبلغة: ١٩٦، وغاية النهاية: ٤٥١/١، وحسن المحاضرة: ٤٥٦/١.
(٦) ينظر: بحر القواعد: ١٣٧.
(٧) تنظر ترجمته في: هدية العارفين: ٣٧٧/١، ومعجم المؤلفين: ١٦٨/٣، والأعلام: ٥٥/٦.
(٨) ينظر: بحر القواعد: ١١٧.
(٩) تنظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٢٥/١، وشذرات الذهب: ٢٤٩/٨، والأعلام: ٤٩/٥.
(١٠) ينظر: بحر القواعد: ١٣٩.
(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٥.
(١٢) ينظر: المصدر نفسه: ٩٣.

| ت | اسم الكتاب المحال عليه | صاحب الكتاب | وفاته | عدد مرات النقل |
|---|---|---|---|---|
| ٩ | شرح المفتاح | الشريف الجرجانيّ، علي بن محمد | ٨١٦هـ | موضع واحد[١] |
| ١٠ | شرح الدنقوز | الديكنقوز، شمس الدّين أحمد[٢] | ٨٥٥هـ | موضع واحد[٣] |
| ١١ | شرح الهارونيّة | النكساريّ، محمد بن إبراهيم بن حسين[٤] | ٩٠١هـ | موضع واحد[٥] |
| ١٢ | شرح المراح | السروريّ، مصطفى بن شعبان الحنفيّ | ٩٦٩هـ | موضع واحد[٦] |
| ١٣ | الكشّاف | الزمخشريّ، أبو القاسم محمود | ٥٣٨هـ | موضعان[٧] |
| ١٤ | شرح الهادي | الزّنجانيّ، عزّ الدّين عبد الوهاب | ٦٥٥هـ | موضعان[٨] |
| ١٥ | شرح التسهيل | ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائيّ | ٦٧٢هـ | موضعان[٩] |
| ١٦ | شروح الشافية | الرضيّ، محمد بن الحسن الاستراباذيّ<br>وركن الدين، أبو الفضائل الحسن بن أحمد الأستراباذيّ[١٠] | ٦٨٦هـ<br>٧١٥هـ | موضعان[١١] |
| ١٧ | المفصّل | الزمخشري، أبو القاسم محمود | ٥٣٨هـ | ثلاثة مواضع[١٢] |
| ١٨ | المراح | أبو الفضائل، أحمد بن علي بن مسعود[١٣] | ٧٠٠هـ | ثلاثة مواضع[١٤] |

(١) ينظر: بحر القواعد: ١٠٤.

(٢) تنظر ترجمته في: الشقائق النعمانية لطاشكبري زاده: ١٣٠،١٣١.

(٣) ينظر: بحر القواعد: ٢٢٥.

(٤) تنظر ترجمته في: الشقائق النعمانية: ١٦٥، وإيضاح المكنون: ١٤٢/١، ومعجم المؤلفين: ٧٥٣/٣.

(٥) ينظر: بحر القواعد: ١٤٠.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٠.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٧،٤٥٤.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٧،٣٨٤.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٠،١٣٦.

(١٠) تنظر ترجمته في: السلوك للمقريزي: ٥١١/٢، وبغية الوعاة: ٥٢١/١، وشذرات الذهب: ٦٥/٨، وهدية العارفين: ٢٨٣/١.

(١١) ينظر: بحر القواعد: ١١٦،٣٤١.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه: ١١٤،٤٠٨،٤١٧.

(١٣) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٣٤٧/١، وكشف الظنون لحاجي خليفة: ١٦٥١/٢، والأعلام: ١٧٥/١.

(١٤) ينظر: بحر القواعد: ١١٤،٢٨٨،٣٠٢.

| ت | اسم الكتاب المحال عليه | صاحب الكتاب | وفاته | عدد مرات النقل |
|---|---|---|---|---|
| ١٩ | الرّسالة الفضليّة | البركويّ، محمّد بن بير علي الرّوميّ[١] | ٩٨١هـ | موضعان[٢] |
| ٢٠ | شرح الفضليّة | البركويّ، محمد بن بير علي الرّومي | ٩٨١هـ | موضع واحد[٣] |
| ٢٠ | القاموس المحيط | الفيروز آباديّ، مجد الدّين محمد بن يعقوب[٤] | ٨١٧هـ | أربعة مواضع[٥] |
| ٢١ | الصِّحاح | الجوهريّ، أبو نصر إسماعيل بن حماد[٦] | ٣٩٨هـ | سبعة مواضع[٧] |
| ٢٢ | إمعان الأنظار على المقصود | البركويّ، محمد بن بير عليّ | ٩٨١هـ | تسعة عشر[٨] |
| ٢٣ | ترجمة الصبيان | جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني الحنفي النقره كار[٩] | ٧٧٦هـ | موضع واحد[١٠] |

يبدو ـ عبرَ هذا الإحصاء ـ أنّ الشارح لديه سمة ظاهرة وهي الاكتفاء بنسبة القول لقائله أكثر من نسبته إلى اسم الكتاب الذي ورد فيه، فلذلك جاءت الأعلام أكثر من الكتب، واتّضح بوساطة الجدول أنّ الآيدنيّ عُني عنايةً بالغة في النقل عن الإمعان، ثم الصِّحاح ثم القاموس المحيط.

---

(١) تنظر ترجمته في: هدية العارفين: ٢٥٢/٢، والأعلام: ٦١/٦، والمعجم المفصل في اللغويين: ١٢٢/١.

(٢) ينظر: بحر القواعد: ١٨٦، ١٨٩.

(٣) ينظر: المصد نفسه: ١٤٢.

(٤) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع: ٧٩/١٠، والأعلام: ١٤٦/٧، وموسوعة عباقرة الإسلام لرحاب خضر عكاوي: ١٩٦/٣-٢٠٣.

(٥) ينظر: بحر القواعد: ١١٠، ١٢٥، ١٤٦، ١٥٨.

(٦) تنظر ترجمته في: يتيمة الدهر: ٤٦٨/٤، ودمية القصر: ٣٠٠، ونزهة الألباء: ٢٩٨، وإشارة التعيين: ٥٥، والبلغة: ٨٧.

(٧) ينظر: بحر القواعد: ١١٨، ١٢٥، ١٢٦، ٢٠٧، ٢٥٥، ٣٧٧، ٣٩٩.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨، ٧٠، ٧١، ٩٠، ١٠٤، ١١٢، ١١٤، ١٧٧، ١٨٦، ٢١٠، ٢٣٤، ٣٤٧، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٨٩، ٣٩٥، ٤١٣، ٤٥٧.

(٩) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٧٠/٢، وشذرات الذهب: ٤١٨/٨، والأعلام: ١٢٦/٤.

(١٠) ينظر بحر القواعد: ٢٣٠.

**الإفادة من الكتب**

وظّفَ الآيدنيّ تلك المصادر بطرائق عدّة، هي: -

١- انتفعَ بالنّقل منها مصرِّحاً بأسمائها فقط، ومن أمثلة ذلك في وجه حصر **الرباعي المجرد ببـاب واحـد**؛ إذ يقول: « وفعلـلَ قد يُصـاغُ مـن اسم ربـاعي بعمـل مسمَّاه... كعَسْـلَجَت[١] الشجرة: إذا أخرجت عساليجها، ولاختصار الحكاية كبسمل: إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم ونحوه، كذا في شرح التّسهيل»[٢].

٢- نقل وأفاد منها مصرِّحاً بأسمائها وأسماء مؤلفيها، ومثاله في **اعتلال الواو**، إذ يقول: « قال الإمام في هذه المسألة: " الواو المتحركة إذا وقعت في آخر الكلمة، وانكسر ما قبلها قُلبت ياءً ". أقول: إنَّما عدل المصنّف[٣] (رحمه الله) إمَّا لاكتفائه عن المتحركة بالمثال، وعن آخر الكلمة بكون المقام في الناقص، وإمَّا لقصد عموم القاعدة إلى ما ذكره الإمام وإلى غيره، وهذا أولى، كما ذكره الزّمخشريّ في المفصّل، فتأمل تنل»[٤].

٣- الإفادة منها بذكر اسم الكتاب مختصراً، فذكرها بالطريقة التالية:(شرح الهادي، وهو الكافي في شرح الهادي- شرح المفصّل، وهو الإيضاح في شرح المفصّل- المفتاح، وهو مفتاح العلوم- الإمعان، وهو امعان الإنظار على المقصود- التلويح، وهو شرح التلويح على التوضيح- شرح المفتاح، وهو المصباح في شرح المفتاح)، وغيرها. ومثال ذلك، في **مضارع ومصدر حيي**؛ إذ يقول: « وتقول على كلتا اللغتين في المضارع: يَحْيَى بلا إدغام، وفي المصدر: حيواة بقلب الواو ألفاً، وكُتِبت بصورة الواو على لغة من يميل الألف إلى الواو، وكذا الصلوة والزكوة والرّبوا، كذا ذكره صاحب(الكشّاف)»[٥]، واسمه الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

---

(١) العُسْلج ((ما لان وأخضرّ من قضبان الشجر والكَرْم، أوّل ما ينبت))، الصحاح، مادة "عسلج": ٧٧٠.

(٢) بحر القواعد: ١٣٠، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٤٩/٣.

(٣) لأنّ المصنّف ذكر في المتن فقط قوله: ((إذا كان ما قبلها مكسوراً))، أي: من دون ذكر إذا كانت الواو متحركة، ينظر: بحر القواعد: ٤١٧.

(٤) بحر القواعد: ٤١٧، وينظر: المفصّل للزمخشري: ٤٠٧.

(٥) بحر القواعد: ٤٥٤، وينظر: تفسير الكشّاف: ٧٧٠.

٤- أحياناً يأتي بالتسمية المشهورة للكتاب، ومنها:(الدّنقوز، وهو شرح مراح الأرواح- الرّسالة الفضليّة، وهي الأمثلة الفضليّة)، ومثاله في **معلوم النهي ومجهوله**؛ إذ يقول: « وتقول في نهي المعلوم: لا يَنصُرْ لا يَنصُرَا لا يَنصرُوا لا تَنصُرْ لا تَنصُرِي لا تَنصُرَا لا يَنصرَنْ لا أنْصُرْ لا نَنصُرْ، وكذا في مجهوله، قال المصنّف هكذا في "الفضليّة"»(١).

٥- إطلاقه تسمية واحدة على ما أفاد منه، وهو بالأصل مجموعة مصادر، ومنها:(شروح الشافية، وهو شرح شافية ابن الحاجب للرضي وركن الدين- شروح الكشّاف، وهو الكشف عن مشكلات الكشّاف وغيره)، ومن أمثلة ذلك في **باب نَصَرَ يَنْصُرُ**؛ إذ يقول: « وقال سيبويه: باب المغالبة مسموع كثير وليس بقياس، وليطلب تفصيله من "شروح الشافية"»(٢).

**منهجهُ في النقل**

دَرَجَ الآيدني على النّقل نصّاً ومعنى، وتنوّعت المسائل التي نقل عنها، سواء أكانت صرفيّة، أم نحويّة، أم لغويّة، وتبيّن أنّها مسائل مشهورة في الكتب مكرّرة في أكثر كتب النّحو والصّرف، وفي مواضع كثيرة أسند المسألة الواحدة بأكثر من رأي لتوثيق ما ينقله.

١- **طريقة النقل بالنص**

لقد كان الشارح أميناً في النقل عن المصادر، فلم ينسبها لنفسه، ولم يغفل عن ذكر صاحبها، فأكثر من النّصوص المنقولة بالنص من كتاب الإمعان، وما لحظته أنه ينقل النّص كما هو، طال أم قصر، وأحياناً قد ينقل بداية النّص كما هو، ومن ثمّ يزيد ويغيّر بحسب ما هو موثّق عنده، أو يتصرّف في النّص بالتّقديم أو التّأخير.

(١) بحر القواعد: ١٨٨، وينظر: رسالة في أمثلة التصريف لمحيي الدين محمد بن بير علي البركوي، دراسة وتحقيق: د. ياسر محمد خليل الحروب، (بحث منشور): ٣٤٥.

(٢) بحر القواعد: ١١٦، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٧١/١.

ومن أمثلة ذلك ما نقله عن الرّضي في **بناء المَرَّة**؛ إذ يقول : « قال الشيخ الرضيّ: "ولم أعثر في مصنّف على ما قاله، بل أطلق المصنّفون على أنّ المرّة من الثلاثيّ المجرّد على فَعْلَة". قال سيبويه: " إذا أردت الوحدة من الفعل جئت بها أبداً على فَعْلة على الأصل؛ لأنَّ أصل المصادر فَعْل "، هذا قوله، والذي أرى أنّك تردّ ذا التّاء أيضاً من الثلاثي المجرّد إلى فَعْلة، فتقول: نشدت نشدة بفتح النون، وغير الثلاثيّ المجرّد تخليه على حاله سواء رباعياً كدحرجة، أو زيادة كإخراج وانطلاق وتدحرج، فإن لم تكن فيه التّاء زدتها، نحو: أكرمته إكرامة، وإن كان فيه تاء خليتها، نحو: عزّيته تعزية، أي: واحدة، والأكثر في مثله الوصف بالواحدة لرفع اللّبس، ولو قلنا بحذف تلك التّاء والمجيء بتاء الوحدة، فلا بأس»[١].

وعند الرجوع إلى شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ وجدتُ هذا النّصّ موجوداً حرفياً فيه[٢]، واتّضح بعد مقابلة النّصيّن أنّ الآيدنيّ زاد كلمة واحدة للنّص وهي المجرّد، وقدّم إخراج على انطلاق، وفي مثله على الوصف.

وأيضاً نقل عن البركويّ نصّاً في **أبواب الملحق بالرباعي**؛ إذ يقول: « قال النّحرير في شرح الفضليّة: "والمعتبر في التقديم أوّلاً تقدّم الزائد ثمّ التّجانس، ثمّ عُلويِّة، فتدبّر" انتهى»[٣]. وهذا النّصّ موجود حرفيّاً في الرّسالة الفضليّة[٤].

وكذلك في **قياس مصدر فاعل**، إذ يقول: « وقياس لغتهم في فاعل فِيْعَالاً بكسر الفاء وقلب الألف ياء...قال سيبويه في قِتال: كأنّهم حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن اكتفاءً

(١) بحر القواعد: ٢٣٨.
(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٧٩/١.
(٣) بحر القواعد: ١٤٢.
(٤) ينظر: رسالة في أمثلة التصريف: ٣٤٣.

بالكسرة في قِيتال، ولذلك قيل: إنَّ قِتالاً فرع قِيتال؛ لأنّ حروف الفعل ثابتة فيه، إلا أنّ الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها»[1].

وقول سيبويه: « كأنّهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قِيتال»[2]. ويبدو أنّ الآيدني نقل بداية القول فقط، ثمّ تصرَّف فيه بتوضيح ما قصده سيبويه " بأولئك " فذكر أهل اليمن تحديداً.

٢- **طريقة النقل بالمعنى**

أمَّا إفادةُ الآيدني من هذه الطريقةِ فكانت الأكثرَ قياساً بالطريقةِ الأولى، فبعد التأمّلِ والمقارنة وجدتُ عنده أكثر أقوال سيبويه منقولة بالمعنى، ومعلوم لدينا أنّ سيبويه كان على رأس المصادر التي نقل عنها، فكانت أغلب نقوله عن العلماء وكتبهم بالمعنى، ومن أمثلة ما نقله عن سيبويه والفرّاء في **شروط حذف الواو**؛ إذ يقول: « فقيل: عِدة على وزن عِلة، وقيل: الأصل وِعد بكسر الواو، فحُذفت الواو، كما مرّ، ثم زيدت التّاء في الآخر عوضاً عنها، واعلم أنّ هذه التّاء يجوز حذفها عند سيبويه مُطلقاً...لأنّ التّعويض من الأمور الجائزة عنده، وعند الفرّاء لا يجوز حذفها؛ لأنّها عوض عن المحذوف، فلو حُذفت لم يبق ما يدل عليه فيلزم الإجحاف إلا في الإضافة؛ لأنّها تقوم مقامها، وكذلك حكم الإقامة والاستقامة ونحوهما، ومن ثمَّ حُذفت التّاء في قوله تعالى:﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ[3]﴾»[4].

فعند رجوعي إلى الكتاب ومعاني القرآن تبيّن لي أنّ ما نقله عنهما كان بمعنى القول لا بنصّه، فكانت عبارة سيبويه على النحو الآتي: « وذلك قولك: أقمته إقامة... وإن شئت لم

(١) بحر القواعد: ٢٣٢.
(٢) الكتاب: ٨١/٤.
(٣) سورة البقرة: الآية:١٧٧.
(٤) بحر القواعد: ٣٦٦.

تعوِّض وتركت الحروف على الأصل»[١]. وأمّا عبارة الفرّاء متمثلة بقوله: «ومثله ممّا أُسقط منه بعضه فجعلت فيه الهاء قولهم: وعدته عِدة... لمّا أسقطت الواو من أوله كُثِّر من آخره بالهاء، وإنّما استُجِيز سقوط الهاء من قوله(وإقام الصلاة) لإضافتهم إياه»[٢].

ومن أمثلة ذلك أيضاً في **وجوه القلب المكاني**؛ إذ يقول: « والسادس: بأن يؤدي تركه إلى منع الصرف بغير علة، على رأي، كأشياء أصلها شيْئاء على وزن فعلاء عند الخليل وسيبويه، فقُدِّمت اللام إلى موضع الفاء كراهية اجتماع الهمزتين، والألف حاجز غير حصين، فوزنها لفعاء مفردة مؤنثة اسمُ جمعٍ غير منصرف لألف التأنيث»[٣].

فقول سيبويه الذي نقله من الكتاب الآتي: « كان أصل أَشْياء شَيْئاءَ، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كُره من الواو»[٤]. و أمّا قول الخليل في كتاب العين، هو الآتي: « قال الخليل: أشياء: اسمٌ للجميع، كأن أصله: فعلاء شَيْئاء، فاستثقلت الهمزتان، فقلبت الهمزة الأولى، إلى أوّل الكلمة، فجعلت: لَفْعاء، كما قلبوا أنوُق فقالوا: أيْنَقُ...»[٥]. ويظهر ممّا سبق ذكرُه أنّه استنبط كلام الخليل وسيبويه ومن ثمّ عرضه بأسلوبه في مسألة واحدة.

(١) الكتاب: ٨٣/٤.
(٢) معاني القرآن للفراء: ٢٥٤/٢.
(٣) بحر القواعد: ٨٢.
(٤) الكتاب: ٣٨٠/٤.
(٥) العين للخليل، مادة "شيأ": ٣٦٩/٢.

# الفصلُ الثّاني

# أدلةُ الشّارح النقليّةُ والعقليّةُ

## المبحثُ الأوّل

## الأدلّة النّقليّة

الدّليلُ لغةً: «ما يُستدلُّ به، والدّليلُ: الدّالُ، وقد دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلالة... والجمع أدلّة وأدِلاء»(١). والدّليلُ هو المرشدُ، ويُطلقُ على كلّ ما فيه دلالةٌ وإرشادٌ(٢).

أمّا في الاصطلاحِ: فـ «هو الذي يلزمُ من العلمِ به علمٌ بشيءٍ آخر، وغايته أن يتوصل العقل إلى التصديق اليقيني مما كان يشك في صحته، وهو ما يمكن التوصل به إلى معرفة الحقيقة»(٣).

وقد شاع وانتشر الدليل عند المتأخرين من العلماء، إذ يوازي مفهومه مفهوم المصطلحين(الاستشهاد، والتمثيل) في الدلالة والاستعمال(٤).

وأمَّا الدّليلُ النّقليُّ: فهو أحدُ الأدلّة النّحويّة، التي يكونُ سبيلُها النّقلَ المحضَ، وليس للمجتهدِ فيها غيرُ استيعابِ الحكم بعد إثباته(٥)، بمعنى « هو الدّليل المتأتّي من طريق الشّاهد المسموع والمنقول نقلاً عن العرب...ويكثر في الأحكام التطبيقية التي يتركّب في ضوئها الكلام العربيّ من حيث ظهورُ العلامات الإعرابيّة التي يتوجّب على المتكلّم مراعاتها في أواخر الكلم، ومثال هذا عموم الأحكام النّحويّة كوجوب رفع الفاعل ونصب المفعول به»(٦).

---

(١) لسان العرب:٤/٣٩٤.

(٢) ينظر: المعجم الفلسفي:١/٥٦٤.

(٣) المصدر نفسه:١/٥٦٤، وينظر: معجم التعريفات: ٩١.

(٤) ينظر: مُقارباتٌ مفهوميةٌ بين مصطلحات (الاستشهاد والاستدلال والتمثيل) للدكتور باسم محمد عيادة، (بحث منشور):١٩٢.

(٥) ينظر: اعتراض النحويين للدّليل العقليّ لمحمد بن عبد الرحمن السبيهين :٣١.

(٦) الدّليل العقليّ عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية لسهيلة خطاف عبد الكريم، (بحث منشور):٧٩.

«وقد عُني العلماء بدليل النّقل المحتج به عناية كبيرة وقسموه من جهة إسناده قسمين: متواتر وآحاد»[١]. وأخذ كلّ قسم من هذين القسمينِ يخبر عن علم خاصّ، له وزنه في تفسير النصوص عند اختلافها[٢]، فأمّا المتواتر فهو الذي شمل عندهم لغة القرآن الكريم والسنّة النّبويّة الشريفة وكلام العرب، وهذا دليل قطعيّ من أدلّة النحو يفيد العلم، واختلف العلماء في إفادته، فذهب الأكثرون إلى أنّه يفيد العلم الضروري؛ لأنّ هذا العلم هو الذي يكون بينه وبين مدلوله اتصال معقول، وذهب آخرون إلى أنّه يفيد العلم النظريّ؛ لأنّ بينه وبين النّظر اتّصالاً، وتوهّمت ثُلَّة قليلة في أنّه لا يفيد العلم بشيء؛ لأنّ العلم لا يتحقّق بنقل كلّ واحد منهم، ولا يتحقّق بنقل جماعتهم[٣]، فعلى ما تقدم أنّ ما ذهب إليه الأكثرون هو الأصحّ ؛ لأنّ هذا العلم لا يحتاج إلى عمليات عقلية ومعادلات فكريّة، بل هو بحاجة القطع بصحّة نسبة الخبر إلى من نقل عنه، وهذا يعتمد على عدم فقدان قدرة الإنسان البديهيّة لأهمّ أسباب التّوجّه من الانتباه وسلامة الذّهن وسلامة الحواسّ وغيرها، إذن هذا العلم لا يحصل بالنّظر والاستدلال ولكن يحصل دفعة واحدة[٤]. وأمّا الآحاد فالمقصود به نقل الشّخص الواحد، ولا يشترط أن يكون معه غيره في النّقل، وذهب الأكثرون إلى أنّه يفيد الظّنّ؛ لكثرة الاحتمالات الواردة فيه، وآخرون قالوا يفيد العلم، وهذا ليس بصحيح لورود الاحتمال فيه[٥].

وتُعدُّ الأدلّةُ النّقليّةُ الركيزةَ الأساسيّةَ التي بنى عليها العلماءُ قواعدهم، فهم لم يبنوها على أسسٍ ركيكةٍ، بل اعتمدوا أفصحَها وأدقّها، فمن الأدلّة النّقليّة المتّفق عليها:

١- **السّماعُ**، ويشملُ:-

◈ القرآنُ الكريمُ وقراءاتُه.

---

(١) مسائل الخلاف النّحويّة في ضوء الاعتراض على الدّليل النّقليّ لمحمد بن عبد الرحمن السبيهين:٢٩.

(٢) ينظر: أصولُ التفكير النّحويّ لعلي أبو المكارم:٦٧.

(٣) ينظر: لُمع الأدلّة لابن الأنباري:٨٣، ٨٤.

(٤) ينظر: المنطق للمظفر:١/٢١، ٢٢.

(٥) ينظر: لُمعُ الأدلّة:٨٣، ٨٤.

◈ الحديثُ النّبويّ الشريفُ.

◈ كلامُ العربِ، شعراً كان أم نثراً.

وفيما يأتي تفصيل لهذه الأدلّة.

**١ – السّماعُ**

السَّمْعُ لغةً: « حِسُّ الأُذنُ، وهي قُوةٌ فيها، بها تُدْرِكُ الأصْوات... والسمعُ للواحد والجمع... وهو الذِّكْرُ المسموعُ، الحسنُ الجميلُ، والسّماع ما سمعتَ به فشاعَ وتُكلِّمَ به»(١).

وفي الاصطلاحِ: « ما ثبتَ في كلام من يُوثق بفصاحته، فشمل كلامَ الله تعالى، وهو القرآنُ، وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فَسَدَت الألسنةُ بكثرة المولّدَين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافرٍ»(٢).

ويُعدُّ السّماع أصلَ الأصولِ فعلى أساس « استقراء " طريقة العرب في كلامها " و " رواية كلّ شيء قام عليه اللّسان العربيّ " تشكّلت خيوط " الفكر النّحويّ " في العربيّة وتبلورت أسسُه العامّة التي لم يخرج عنها أيٌّ من النّحاة الذين تعاقبوا عليه درساً وتنظيراً»(٣).

فلأهميّة السّماع اعتمد العلماء على جملة الكلام العربيّ المنطوقة أو المحكيّة التي كان يتكلّم بها العرب الخُلّص، فأخذوا من البادية ميداناً لاستقراء مادتهم اللّغويّة، ولسماعهم اللّغة الفصحى من سكانِها الذين لم تطرأ على ألسنتهم شائبةُ لحنٍ، ولم تفسدها لُكْنةٌ، ومثّل القرن الأوّل والثاني الهجريّين مرحلة جمع اللّغة وتدوينها، وبلغتْ قمّة نشاطها، وأوّل من باشر بذلك هم علماء البصرة، ومن ثمّ علماء الكوفة، فعلماء بغداد، ولم يتقيّدوا فقط بالرّحلةِ إلى

(١) تاج العروس للزبيدي، مادة"سمع":٢٢٣/٢١، ٢٢٤، وينظر: الصحاح، مادة"سمع":٥٥٩.

(٢) الاقتراح للسيوطي:٧٤.

(٣) ضوابط الفكر النّحويّ للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب:٢١٣/١، ٢١٤.

البادية وإنّما سمعوا عمّن وَفَدَ إليهم من الأعراب[١]، إلّا أنّ مرحلة السّماع المباشر لم تستمرّ طويلاً؛ لأنّ هناك من تأثّروا بالبيئة اللّغويّة الجديدة، فانتفى شرطُ الفصاحة عندهم، إذ نجدهم يسلكون طريقاً آخرَ وهو الرواية لاستقصاء المادّة اللّغويّة واستقرائها[٢]، وقد فرَّق الدكتور علي أبو المكارم بين السّماع والرّواية وعدَّ إطلاق مصطلح « السماع على ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه، وأما ما يرويه عن عالم آخر، أو عن جيل سابق من العلماء، أو عن مصنف من المصنفات اللغوية، أو كتاب من كتب النحو، فلا نعده سماعاً، وإنما نعده رواية... على الرغم من وجود هذا الفارق فإننا نلحظ وجود اتصال عميق بين السماع والرواية حتى ليكاد يوحد بينهما في مراحل معينة؛ إذ كانت مسموعات كل جيل من العلماء تتحول إلى جزء من مرويات الأجيال التي تليه»[٣]. ويفهم من هذا أنه لم يكن لهؤلاء حق السّماع المباشر، بل كان لهم حق الاستشهاد بروافد السّماع التي استشهد بها أسلافهم من القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب.

وفيما يأتي تفصيلٌ للأحكامِ السّماعيّةِ لدى الآيدنيّ التي سيتوضّحُ منها أنّ السّماعّ مرجِّحٌ قويٌّ معتبرٌ عند أهلِ الصّناعةِ، كما يتبيّن اهتمامِه بهذا الأصلِ.

◈ **القرآنُ الكريمُ والقراءاتُ القرآنيّةُ:**

**١- القرآنُ الكريمُ:**

إنّ فضلَ القرآنِ على سائرِ الكلامِ كفضلِ اللهِ على خلقِهِ، قال ابنُ خالويه (ت٣٧٠هـ): « قد أجمع النّاسُ جميعاً أنّ اللّغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غير القرآن، لا خلاف في ذلك»[٤]. فهو أعزّ وأغلى ما امتلكه النّحاةُ، فغايةُ البلغاءِ ومقصدُ النّحاةِ متّجهةٌ

(١) ينظر: الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي:١٣٠، ١٣٢.

(٢) ينظر: أصول التفكير النّحويّ: ٤١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٣.

(٤) المُزهر في علوم اللّغة وآدابها:٢١٣/١.

نحوَه، وله الأثر العظيم في تقوية هذه اللّغة وترسيخها، إذ بنى النّحاة هيكل النّحو من أسس ومسائل عليه، فضلا عمّا اعتمدوه من كلام العرب(١). أمَّا ما وجدناه عند الآيدنيّ فقد لَجأَ إلى هذا الأصل كثيراً لتعضيدِ كلامه، وكان معنيّاً بالاستشهاد به للاستدلال على استعمالات العرب أُسوةً بالعلماء كلّهم، فاستدلّ بهذا الدّليل على مسائل تتّصل ببنية الكلمة، وما يتعلّق بها من مباحثَ صرفيّةٍ، أو قضايا صوتيّة، أو مسائل نحويّة(٢)، وكان عدد الآيات التي استشهد بها أربعاً وثلاثين آيةً من غير القراءات، فمرّة يورد الآيةَ كاملةً، ومرّة أخرى يورد جزءًا منها، وهو الأغلبُ، وغايتُه في ذلك تحديد موضع الشّاهد للقارئ والمتعلّم، من دون تشتيتِ ذهنِه، ومن أمثلة شواهده على ذلك:

• ذكرَ الآيدنيّ في **الاستغناء عن همزة الوصل** عند اجتماعها مع همزة المهموز، قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾(٣).

استشهدَ به على ما جاء به البركويّ من استعمالاتِ العربِ الفصيحةِ في درْجِ الكلامِ، وهي أُمُرْ أفصح منَ مُرْ، إذ يقول« وقالوا: مُرْ، وهو أفصحُ من أُوْمرْ أصلها أُؤْمر بالهمزتين أمريَن من تأمر، ويُعلم إعلالهما ممَّا سبق، وتفصيل هذا المقام أنَّ مُرْ، يعني: أمر المتكلم إلى المخاطب بأمره إلى الغير، لمَّا لم يبلغ مبلغ باب كلّ وخُذْ في كثرة الاستعمال لم يلتزموا حذف الهمزة فيه...ولكن أنّهم إذا ابتدؤا به كان من(٤) عندهم أفصح من أُوْمرْ لاشتغال الهمزتين، ولو بعد القلب، وإذا وصلوا يعكس، وللإشارة إلى هذا، فقال: وأمَّا وأُمُرْ بالهمزة على الأصل، أصله أومر حُذفت الهمزة للوصل، فأُعيدت الثانية، كقوله تعالى:﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾، فأفصح من وَمُرْ لزوال الثقل بحذفها»(٥).

---

(١) ينظر: ضوابط الفكر النّحويّ:١/٢٦٢.

(٢) ينظر: بحر القواعد:١١١، ١٢٤، ١٣١،١٦٧، ٢٣٢، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٤٠، ٤٠٧، ٤٥١، وغيرها.

(٣) سورة طه: الآية ١٣٢.

(٤) في المصدر: من، الصواب، مُرْ.

(٥) بحر القواعد:٣١٩.

ويمكن توضيح ما قاله الآيدنيّ أنّ العرب عند الابتداء بالكلام عملت على إسقاط الهمزتين، أي: همزة الوصل وهمزة الفعل المهموز، في خُذْ و كلْ ومُرْ، وهذا على خلاف القياس، لأنّ الأصل أؤْخذ وأؤْكل وأؤْمر، والقياس فيها قلب الهمزة الثانية واواً، فتصبح أُوخذ وأُوكل وأُومر بسبب انضمام ما قبلها، فعندهم مُرْ أفصح من أُؤمر بإبقاء الهمزتين؛ لأنّ علّة الحذف اجتماع الهمزتين في الابتداء، ولكن لم يلتزموا بذلك في مُرْ؛ لأنّه أقلّ استعمالاً من كلْ وخُذْ، وأمَّا في درج الكلام وأُمُرْ هي أفصح من مرْ؛ لزوال العلّة وهي اجتماع الهمزتين، أي: زوال ذلك بسقوط همزة الوصل عند الوصل[1]. وقد سبق الآيدنيّ عددٌ من العلماء إلى استعمال الشّاهد نفسه والموضع ذاته، ومنهم: الزّمخشريّ، والخضر اليزديّ، والساكنانيّ[2]، والخطيب الشربينيّ[3][4].

- وفي **الأوزانِ السّماعيّةِ لاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ**، ذكرَ قولَه تعالى:

﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[5]

الشّاهد في الآية لفظة(قريبٌ)، استشهدَ به على مجيء الصّيغة السّماعيّة لاسم المفعول: فَعِيل بمعنى المفعول، إذ يقول: « ومن صيغتهما السّماعيّة: فَعِيل، وهو قد يجيء بمعنى الفاعل، نحو: نصير بمعنى ناصِر، وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتُول...إلّا أنّه يستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى المفعول، وذُكِر الموصوف كرجل قتيل، وامرأة قتيل، وإن لم يُذكر

(١) ينظر: الكتاب:٢٦٦/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢١٦٦، وشرح الشافية للرضي: ٥٠/٣، والفتح الرباني:٣٢٦.

(٢) هو محمود بن محمد بن علي الأراني الساكناني، نحوي معروف وصرفي من أهل أران، شرح الكافية في النحو، والشافية في الصرف لابن الحاجب، بعد ٧٣٤، ينظر: معجم المؤلفين:٨٢٩/٣، والأعلام:١٨٢/٧.

(٣) هو محمد بن أحمد، شمس الدين الشربيني(ت٩٧٧هـ)، فقيه وشافعي، ومفسر، من القاهرة، وصِف بالعلم والعمل، يُعدُّ آية من آيات الله تعالى، وحجة على خلقه، ومن كتبه شرح تصريف عز الملة الزنجاني، ينظر: الكواكب السائرة للشيخ نجم الدين الغزي:٧٢/٣، وشذرات الذهب:٥٦١/١٠، والأعلام:٦/٦.

(٤) ينظر: المفصّل :٣٦٥، وشرح الشّافية للخضر اليزدي:٧٧٤/٢، والكافية في شرح الشافية:٧٣٧، والفتح الرّبّاني:٣٢٧.

(٥) سورة الأعراف: الآية ٥٦.

لا بدَّ من التاء في المؤنث خوف اللّبس، وكذا إذا نقل إلى الاسمية دلالة على النّقل، وإنْ ذُكِر الموصوف، نحو: كبشٌ ذبيح، ونعجةٌ ذبيحة، وأمَّا إذا كان بمعنى الفاعل، فيفرق بينهما بالتاء سواء ذُكِر الموصوف أو لا، هذا هو الأكثرُ، والقليل أنّه لا يلزمه التاء، فعلى هذا لا حاجة إلى تأويله في قوله تعالى:﴿إِنَّ رَحْمَتَ الله قريبٌ من المُحْسنينَ﴾، بمعنى قارب»[١].

يتّضحُ ممّا سبقَ أنّ صيغة فعيل إذا كانت بمعنى مفعول فالمذكر والمؤنث بمنزلة واحدة، أمَّا إذا لم يُذكر الموصوف فلا بدَّ من التّاء في المؤنث، وفي حال لم يتحقّق به معنى الفعل بل موضوع لمعنى، يكون بالتّاء، مثل: هذه ذبيحةُ فلان–قبل أن تذبح، وإذا تحقّق به معنى الفعل، كان بغير التّاء، مثل: شاةٌ ذبيحٌ، إذا ذُبحت[٢]، وأمَّا فعيل بمعنى الفاعل فلا بدَّ من التّفريق بين المذكر والمؤنث، وقد ذكّرت قريب، مع أنّها بمعنى الفاعل، ووجّهَ النّحاةُ ذلك لأسباب عدّة، ومنها: رجّحوا أنّ (قريب) لم يُقصد به اسم الفاعل؛ لأنّه لوكان بمعنى اسم الفاعل لقال: قريبة، بل قصد به معنى النّسبِ، أي: ذات قربٍ، فحملوها على فعيل بمعنى المفعول التي لم تلحقها التّاء، وهذا ممّا شُبِّه به[٣]. وقد ذهب إلى الشّاهد ذاتِه ابنُ جنّي، والزّمخشريّ، والخضر اليزديّ، وابن عقيل[٤].

- وفي **جوازالفكّ والإدغام في المضارع المجهول**، ذكر قوله تعالى:

﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾[٥]

استدلّ بهذا الشّاهد على نصب المضارع المجهول بلا إدغام، إذ يقول: « وقيل: يجوز في مجهولِه الإدغام، نحوُ: أُحْيّ يُحْيّ كأُعْطِي يُعْطِي، ولا يدغم حال النّصب أيضاً، بل تقول:

(١) بحر القواعد:٢٠٦.

(٢) ينظر: الكتاب:٦٤٧/٣، والأصول في النحو:١٩/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣٩٤/٤، ٣٩٥.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي:١٤١/٢، ١٤٢، وشرح الشافية للخضر اليزدي:٤٤١/١، ٤٤٢، وشرح ابن عقيل:٩٣/٤.

(٤) ينظر: الخصائص:٤١٢/٢، والمفصّل:١٩٠، وشرح الشافية للخضر اليزدي:٤٤١/١، وشرح ابن عقيل:٩٣/٤.

(٥) سورة القيامة: الآية ٤٠.

إنَّ يُحْيي حملاً على الأصل كقوله تعالى:﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ المَوْتَى﴾، وتقول في تصرّفاتِه: إحياء، فهو مُحْيي، وذلك مُحْياً لم يُحْي ما يُحْي... بحذف اللام »[١].

يريدُ الآيدنيُّ أنّ المضارعَ المجهولَ يجوزُ فيه الإدغامُ وعدمُه في الرّفع والجزم، وفي حالِ النّصب حملوه على الأصل المجرّد، أي بلا إدغام؛ لأنّ حركة الحرف الثاني عارضة غير لازمة؛ بسبب العامل، فهو في الرّفع ساكنٌ وفي الجزم محذوف[٢]. وبهذا يتّفقُ الآيدنيُّ مع مَن سبقه في استعمال الشّاهدِ نفسِه كسيبويهِ، وابنِ جنّي، والرّضيّ، والخطيب الشربينيّ، والأسكوبيّ[٣].

- وفي **المصدر غير الثلاثي على وزن فَعَّلَ**، قوله تعالى:

﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[٤]

استشهدَ به على أنّ (مُمَزَّق) جاءت على غير القياس، إذ يقول: « وقد يجيء على غير القياس على وزن تَفْعَال، نحوُ: تَكْرار، وعلى فَعَال بفتح الفاء وتخفيف العين كسَلام وأَذَان وصَلاة، وعلى مُفْعَّل كقوله تعالى:﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾، وقيل إنَّ الأخيرينِ هما اسم، يعني أنَّ السلام مثلاً اسم للتسليم، والمُمزّق اسم للتّمزيق»[٥]. فالقياسُ في مزَّق تمزيق، فعَّل تفعيل، ومُمَزَّق ليس بقياس. وهذا الاستشهاد مسبوق إليه؛ لأنّ ابن جنّي، والخضر اليزديّ، والماغوسيّ[٦] استشهدوا به[٧].

---

(١) بحر القواعد:٤٥٤.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل:٤/٢٥٠، والمقاصد الشافية:٩/٤٥١، ٤٥٢، وشرح التصريح على التوضيح:٢/٧٦٠.

(٣) ينظر: الكتاب:٤/٣٩٧، والخصائص :١/٣٠٦، وشرح الشافية للرضي:٣/١١٥، والفتح الرباني:٣١٠، والعناية في شرح الكفاية لحُسين بن فرهاد الأُسكوبي، دراسة وتحقيق: قُصي صالح مُطلك، (أطروحة دكتوراه):٣١٨.

(٤) سورة سبأ: الآية ١٩.

(٥) بحر القواعد:٢٣١.

(٦) هو سعيد بن مسعود الماغوسي، الأديب والفقيه والنحوي، والمتعارف عليه بأبي جمعة الصنهاجي والماغوشي، من أهل مراكش، شرح لامية العرب، وله إيضاح المبهم من لامية العجم، وشرح على شذور الذهب، وشرح شافية ابن الحاجب، (ت ١٠١٧هـ)، ينظر: هدية العارفين:١/٣٩٢، والأعلام:٣/١٠٢.

(٧) ينظر: الخصائص:١/٣٦٦، ٣٦٧، وشرح الشافية للخضر اليزدي:١/٢٨٢، وكنز المطالب على شافية ابن الحاجب:١/٣٨٠.

٢- **القراءاتُ القرآنيّةُ:**

تُعدُّ القراءاتُ ثمرةً من ثمراتِ القرآن التي اشتغل العلماءُ بها خدمةً للقرآن الكريم، فلها شرفٌ عظيم وفضلٌ كبير، وهي من الركائز الأساسية التي يستند إليها النّحوُ العربيّ.

ويُقصد بها «اختلافُ كيفيّة الأداء لألفاظ الوحي المُنزل اختلافاً في السمات الصوتيّة للّفظ، نتيجة اختلاف الألسن دون تغيير لفظ بآخر»[١]. وقد قيل عن علمها فنٌ بليغٌ يظهرُ من خلاله قيمة المعنى وجزالته، وقد حظيت بعناية الأئمة، وصنّف فيها كلٌّ من أبي علي الفارسي في كتابه الحجّة، ومكيّ في كتابه الكشف، وصنّفوا في القراءةِ الشاذّة ومن أفضلها المحتَسب لابن جنّي، وتصنيف أبي البقاء وغيرهما[٢].

ومن سماتِها أنّها حفظتْ على أبناء العربيّة ما لم يحفظه غيرها، وهو تحديد كيفية نطق الحروف من مخارجها وصفاتها، وبيان الاختلاف اللهجي بين القبائل وكلّ ذلك بتلقّيهم عن قرّاء القرآن من الصحابة، وأنّها تمثّل المادّة اللّغويّة الكبرى لعلوم اللّغة العربيّة؛ لما فيها من سعة في تعدد وجوه الإعراب[٣]، وأمَّا موقف الآيدنيّ من هذا الأصل فقد استدلّ باثنتي عشرة قراءةً، منها منسوبة إلى قارئيها، وأخرى غير منسوبة، وهي الأكثر عنده، فمن القراءات التي استشهد بها ما يأتي:-

- في **بيان أحوال نون التوكيد الخفيفة** أورد قراءتينِ إحداهما منسوبة إلى نافع[٤]، والأخرى لابن عامر[٥]، إذ يقول: « خلافاً ليونس والكوفيين؛ فإنهما أجازا دخولها بعد الألفين قياساً

---

(١) ضوابط الفكر النّحويّ:٢٨٨/١.

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي:٤٨٨/١، ٤٨٩.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: ٥١/١.

(٤) قرأ نافع مَحْيَاي بإسكان الياء، وهي قراءة شاذة من حيث القياس والاستعمال، وقيل: ربما عامل الوصل معاملة الوقف في جواز التقاء الساكنين، ومنهم من قرأ بالفتح، وهو القياس والأصل؛ لأنّ الأصل في ياء الإضافة أن تأتي متحركة، ينظر: التذكرة في القراءات الثمان للإمام أبي الحسن طاهر المقرئ الحلبي: ٣٣٨، والمُوضَح في وجوه القراءات وعللها للإمام نصر بن علي الفسوي النّحويّ:٥١٨، ٥١٩.

(٥) نقلَ ابن ذكوان عن ابن عامر أنه قرأ بتخفيف النون وكسرها ، وقيل: انفرد ابن عامر بقراءة " ولا تتبعان " ساكنة التاء مشددة النون، وقيل: قرأها بتخفيف التاء وتخفيف النون، ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي:٢٩٢/٤، ٢٩٣،=

على الثقيلة باقية على السكون عند يونس اعتبار بمدّ الألف حركة، كقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايَ﴾[1] بسكون ياء الإضافة وصلاً، ومتحرّكة بالكسر للساكنين عند غيره، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَلا تَتَّبِعَانِ﴾[2]، بتخفيف النّون وكسره، على قراءة ابن عامر»[3].

يقتضي المقامُ هنا توضيحَ ما قاله الآيدنيّ: استشهد الآيدنيّ بالقراءتينِ لما جاء في متن المصنّف، أي: إن نونَ التّوكيدِ الخفيفة لا تدخلُ على التّثنية وجمعِ المؤنث عند البصريينَ وأوّلُهم سيبويه[4]؛ لأنّ دخولَها يؤدي إلى التقاء الساكنين، فنون التّوكيد الخفيفة ساكنة والألفين ألف المثنى والألف التي تسبق نون جمع المؤنث ساكنين كذلك، «والحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما في الدّرج»[5]. وأمَّا يونس والكوفيون فجوّزوا إلحاق الخفيفة بهما، لأنّ الألف كالحركة لما فيها من المدّة، و قرأ نافع (مَحْيَايْ) بإسكان الياء[6]، ووجه القياس في ذلك عدُّ الألف حركة، بتحويلها من حركة طويلة إلى قصيرة، أو من فتحتينِ إلى فتحة واحدة، وهو التوجيه نفسه الذي أجازه يونس[7]، أمَّا نون التوكيد الشديدة في (تَتَّبِعَانِّ) جاءت في موضع جزم مؤكّدة، وقرأها ابن عامر (ولا تتَّبِعانِ) بتخفيف النّون حملها على شبهها بنون التّثنية، وتخيّر لها الكسر؛ لأنّها جاءت بعد الألف[8]. وقد سبق الآيدنيّ المبرّد، والسيرافيّ، والأزهريّ، وابن جنّي، وذكرها مرّة في الخصائص، وأخرى

---

=والوجيز في شرح القراءات الثمانية لأبي علي الحسن الأهوازي المقرئ:٢٠٤، وهناك من نسب قراءة تخفيف النون وكسرها لابن ذكوان، ينظر: التذكرة في القراءات الثمان:٣٦٧.

(١) سورة الأنعام: الآية ١٦٢.

(٢) سورة يونس: الآية ٨٩.

(٣) بحر القواعد: ٤٦٤.

(٤) ينظر: الكتاب:٣/٥٢٥، ٥٢٧، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب:٢/٢٨٠.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش:٥/٢٨٦، وينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ للدكتور عبد الصبور شاهين:٣٩٧.

(٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة:٣/٤٤٠، ٤٤١، والمحتسب لابن جنّي:١/١٢٤.

(٧) ينظر: مآخذ الزجاج اللّغويّة على بعض القراءات القرآنية المتواترة لعلي عبد الحفيظ خالد، (رسالة ماجستير): ١٠٨.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٤٠٦، وحجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة:٣٣٦، والإيضاح في شرح المفصل:٢/٢٨١.

في المحتسب، والزمخشريّ، وابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، إلى الاحتجاج بهذه القراءة في الموضع نفسه[١].

• وفي **موضع تخفيف الهمزة بطريق القلب** احتج بثلاثِ قراءاتٍ مجهولة من غير نسبة[٢]، إذ يقول: « ومثالها في كلمتين: كقوله تعالى: **(الهُدَاتِنا)**على قراءة أصله **﴿الْهُدَى ائْتِنَا﴾**[٣] بالفصل بالهمزتين؛ لأنّه أمر من أتى، فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ثمّ حُذِفت همزة الوصل لاتصال الهدى إليه، فعادت الثانية لزوال موجب القلب، فحذف ألف الهدى لالتقاء الساكنين، ولكون التغيير في الآخر أوْلى، فصار ذات من الهداءتنا بمنزلة رأس، فقلبت الهمزة فيه ألفاً، كما في راس، وكذا قوله تعالى:**﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾** [٤] وقوله:**﴿يَقُولُ ائْذَن لِي﴾** [٥] بقلب الهمزة ياءً في الأوّل، وواواً في الثاني على قراءة»[٦].

من المعلومِ أنّ الهمزةَ السّاكنةَ إمَّا أن تلتقي مع همزةٍ أو لا تلتقي، فإذا جاءت بعدها يجبُ أن تدغم، وإذا جاءت قبلها فهي بحاجة إلى التخفيف، فتصيّرها إلى حركة ما قبلها، أي: إن كانت قبلها فتحة صارت الهمزة ألفاً، وإن كانت قبلها ضمّة صارت الهمزة واواً[٧]، وهذا هو القياس المطّرد[٨]، وحكمُها هي وحركة ما قبلها في كلمة مثل حكمها في كلمتين،

---

(١) ينظر: المقتضب:١٢/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢٥٨/٤، ومعاني القراءات للأزهري: ٣٩٩/١، والمحتسب:١٢٤/١، والخصائص :٩٢/١، والمفصل:١١٣، وشرح المفصل:٢١٠/٢.

(٢) القراءة الأولى:(الهُدَاتِنَا): هي منسوبة لورش وحمزة عند وقوفهما على الكلمتين، ينظر: غيث النفع في القراءات السبع للشيخ علي النوري السفاقسي: ٢١٣، والقراءة الثانية: (الذيتُمن): «أبدل همزة حال الوصل ورش والسوسي ياءً خالصة؛ لأنّ همزة الوصل تذهب في الدرج فيصير قبلها كسرة ولا يجانسها إلا الياء، وبعض من لا علم عنده يبدلها واواً، وهذا لم يقل به قارئ ولا نحوي، والباقون بالهمزة»، المصدر نفسه: ١٢٥، ١٢٦، والقراءة الثالثة: (يقولوذن): أبدل ورش والسوسي الهمزة واواً للوصل، والباقي عند الابتداء ياءً، ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٥.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٧١.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٨٣.

(٥) سورة التوبة: الآية ٤٩.

(٦) بحر القواعد:٣٠١.

(٧) ينظر: الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: ٤٠٥/١، ٤٠٦.

(٨) ينظر: في تعريفه من الرسالة: ص٩٦.

ومنها القراءة التي ذكرها الشّارح: (إلى الهُدَاتِنَا) الأصلُ فيها همزتان الأولى للوصلِ مكسورة، والثانية فاء الفعل الساكنة، فقلبوا الثانية ياء على القياس، فعندما تقدم الأولى كلمة الهدى فلا حاجة لهمزة الوصل فسقطت؛ لأنّ بالإمكان النطق بالهمزة الساكنة لاتصالها بما قبلها، وفي هذه الحالة عادت الياء المقلوبة همزة ساكنة؛ لعدم بقاء سبب انقلابها، ومن ثمّ لاجتماعها مع ألف الهدى، حُذِفت ألف الهدى، لالتقاء الساكنين، ثمّ قُلِبت الهمزة ألفاً لانفتاح الدّال قبلها، والعمل نفسه في القراءتين (يَقُولُوذَن)، و(الَّذِيتُمِنَ)[1]، واختُلِف في الألف الموجود في اللّفظ، هل هو البدل على أنّها الألف المبدلة من الهمزة، أو الإمالة على أنّها ألف الهدى، والأوّل أكثر قياساً؛ لأنّ ألف الهدى سقطت عند عودة الياء همزة ساكنة[2]. والآيدنيّ مسبوقٌ بهذه القراءة، فقد ذكرها الزّمخشريّ، وابن يعيش، وابن الحاجب، والخطيب الشّربينيّ، والأسكوبيّ[3].

• وفي **تخصيص الصّيغة الصرفية للفعل الماضي المجهول** مثال من أمثلة استشهاده بقراءة شاذّة[4] غير منسوبة، إذ يقول: « والسّرُّ في كسر ما قبل الآخر وضمّ ما عداه أنّه لا بدَّ من تغيير فيه ليفصل بين المعلوم والمجهول، وإنَّما خصّوه به دون سائر الأوزان ليبعد عن أوزان الاسم، وللاحتراز عن الأثقل؛ لأنّ الخروج من الكسرة إلى الضمّة أثقل عن عكسه، وأمّا

(١) ينظر: المفصّل:٣٦٣، وشرح المفصّل:٢٦٦/٥، ٢٦٧، وشرح الشافية للرضي:٣٢/٣.

(٢) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني: ٢٠٥٣.

(٣) ينظر: المفصّل: ٣٦٣، وشرح المفصّل:٤٣٠/٥، والشافية في علم التصريف: ٨٧، والفتح الرباني:٣٢٥، ٣٢٦، والعناية في شرح الكفاية:١٩٧.

(٤) ميّز ابن الجزري(ت٨٣٣هـ) بين القراءة المشهورة والقراءة الشاذة، فقال: «كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها... ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم...»، النشر في القراءات العشر:٣٥/٢، والقراءة الشاذة يُستشهد بها عند بعض العلماء أمثال الخليل واستاذه يونس بن حبيب، فلا يرفضان قراءة ولا يردانها، وأمَّا سيبويه فقد اعتمد عليها كثيراً سواء أكان في القياس عليها، أم في تأييد صحَّة القاعدة النّحويّة التي قررها، أو يقوي صحّة الشّاهد الشعري بها، ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النّحويّ للدكتور محمود أحمد الصغير:١١١، ١١٣، وموقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة لمحمد السيد أحمد عزوز: ٤٤، ٤٧، ٤٨.

نحو: فُزِدْ[1] له بضم الفاء، وضِرْبَ بكسر الفاء وسكون العين فيهما مبنيّتينِ للمفعول، كما قُرئ: **(رِدَّت إلينا)** بكسر الرّاء فشاذٌّ»[2].

يُفهمُ من قولِ الآيدنيّ أنّ الوزنَ الذي يجري عليه الفعلُ الماضي المبنيّ للمجهول هو ما ضُمّ أولُه وكُسر ما قبل آخره، وهو وزن ثقيل، ولكونه أقلّ استعمالاً من المعلوم فكان الثّقل معادلاً لخفّة الاستعمال، فلمّا حُذِف الفاعل خيف أن يُعدّ من الأسماء، فأصبح على وزن غير موجود في الأسماء، فظهرت تساؤلات كثيرة منها: لو حصل العكس، أي: كسر الأوّل وضمّ ما قبل الآخر، كذلك يُفرق بينهما، إلّا أنّ الخروج من الكسرة إلى الضمّة يكون أثقل[3]، وأمَّا الأفعال التي خرجت عن الأصل وهي مبنيّة للمجهول نحوُ: فُزْدَ له، و ضِرْبَ، فلأنّها وردت بهذه الحركات، وأشار إلى ذلك ابن جنّي بقوله: « ومنه تقريب الحرف من الحرف... وعليه قول العرب في المثل لم يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ له [4]أصله فُصِدَ لَهُ، ثمّ أُسكنت العين، على قولهم في ضُرِب: ضُرْبَ»[5].

فإنّهم أبدلوا الصّاد زاياً؛ لأنّها جاورت الدّال المجهورة، والصّاد المهموسة[6]، وفي القراءة(رِدَّت إلينا) [7]، من قوله تعالى:﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾ [8]، التي قرأت بإخلاص الكسر فهي على خلاف الأصل[9]، فإنّ العرب لهم لغة مطّردة حملوا المضاعف الثّلاثيّ من فُعَل على المعتلّ من فُعِل، فكسروا الفاء من رُدَّ، أي: حدث النقل في المعتل فقط، نقلوا كسرة

(١) الصواب: فُزْدَ؛ لأن هذا ما ذكره الآيدني في شرحه بضم الفاء، وسكون العين.
(٢) بحر القواعد: ١٧٠.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٢٩/٤.
(٤) ينظر: الأمثال لابن سلام: ٢٣٥، والأمثال للهاشمي: ٢٢٠.
(٥) الخصائص: ١٤٤/٢.
(٦) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي: ٩٥٩/٢.
(٧) بكسر الراء قراءة نُسبت لعلقمة ويحيى، وهي لغة قليلة، ينظر: المحتسب:٣٤٥/١.
(٨) سورة يوسف: الآية ٦٥.
(٩) ينظر: الفعل المبني للمجهول في اللّغة العربيّة للدكتور أيمن عبد الرزاق الشّوا:٧٢.

العين إلى الفاء، كما قالوا في: قِيل بفاء مكسورة، فحملوا المضاعف الثلاثي من هذا الوزن على المعتلّ كما قلنا(١). ونجد الشّيخ خالد الأزهريّ(٢) قد سبق الآيدنيّ في الاستشهاد(٣).

• وفي **موضع الباب السّادس من أبواب الثلاثيّ المجرّد** نسب الشّارح قراءة إلى ثلاثة قرّاء(٤)، إذ يقول: « وهذا الباب لا يجيء من الأقسام السّبعة بالأصالة، أي من غير أن يجيء من غيره، بل على كلّ ما جاء منه كثُر استعماله في باب علِم وقتَل فيه، كنعِم ينْعم، ويَئِس ييئَس، مثلاً حَسِبَ يجيء من أربعة أبواب من الأوّل، كما في الصّحاح: حَسَبَه عَدَّه، وبابه نَصَرَ، ومن باب عَلِم كقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ﴾ (٥) بفتح السين في قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة»(٦).

نسجَ الشّارحُ على منوالِ المصنّفِ بأنّ هذا الباب لا يجيء بالأصالة من الصّحيح وغيره، وإنّما يجيء بطريق الفرعيّة والتّبعيّة، وما يؤكد ذلك ما ذهب إليه الرّضيّ في قوله: « اعلم أنّ القياس في مضارع فَعِل المكسور العين فتحها، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواويّ، يجوز فيها الفتح والكسر، والفتح أقيس، وهي حسِب يحسِبُ، ونعِم ينعِمُ، ويئِس ييئِسُ، ويبِس ييبِسُ»(٧). وهناك من عدَّ الفتح والكسر فيهما لغتانِ، ومنها قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة،

---

(١) ينظر: شرح التّصريح على التّوضيح: ٤٤٠/١.

(٢) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهريّ، نحويّ، من أهالي مصر، له المقدمة الأزهريّة في علم العربيّة، وشرح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشرح البردة، والألغاز النّحويّة، (ت ٩٠٥هـ)، ينظر: الكواكب السائرة: ١٩٠/١، وشذرات الذهب: ٣٨/١٠، والأعلام: ٢٩٧/٢.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح:٤٤٠/١.

(٤) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة يَحْسَبُهُم بفتح السين، وهو القياس؛ لأنّ المضارع يجب أن يأتي بحركة مخالفة للماضي وهو الفتح، وقرأ الباقون كلّ القرآن بالكسر بحسب ما سُمِع، ينظر: التذكرة في القراءات الثمان:٢٧٨، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية:١٤٣، والمُوضَح في وجوه القراءات وعللها:٣٤٩.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٧٣.

(٦) بحر القواعد: ١٢٥.

(٧) شرح الشافية للرضي: ١٣٤/١، ١٣٥، وينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع: ٣٢٨، وشرح المفصل: ٤٢٧/٤.

بفتح السين[١]. ولم أقفْ على أحد بحسب اطّلاعي من العلماء والشّراح قد سبق الآيدنيّ إلى الاستشهاد بهذه القراءة، وهناك أمثلة أخرى للقراءات التي وردت عنده نشير إلى مواضعها في الشّرح[٢].

◈ **الحديثُ النبويُّ الشريفُ:**

وهو الأصلُ الثاني من أصول الاستدلال؛ لأنه «من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر...إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيراً ولا أفعل في النفس ولا أصح لفظاً ولا أقوم معنى...»[٣]، فعندما نذكرُ الحديثَ الشّريف المعلوم منه كلام الرّسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) سواء أكان بلغة قبيلته أم بلغات القبائل التي تَحَدَّث مع وفودها[٤]، فقد وصفَ الجاحظُ (ت٢٥٥هـ) كلام النّبيّ– فقال: « هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجلَّ عن الصّنعة، ونُزِّه عن التّكلّف...واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجَرَ الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السُّوقيِّ، فلم ينطقْ إلا عن ميراث حكمةٍ، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وشُيِّدَ بالتأييد، ويُسِّر بالتوفيق»[٥]. فلذا « أجمع علماء المسلمين وأربابُ اللّغة وأساطين البلاغة، على أن فصاحة النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه في الحديث لا يقاربه أسلوب»[٦].

---

(١) ينظر: حجّة القراءات لأبي زرعة: ١٤٨، «اختلفوا في كسر السين وفتحها... فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: يَحْسِبُهُمْ ويَحْسِبَن بكسر السين في كلّ القرآن، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: بفتح السين في كلّ القرآن، وقال هُبيرة، عن حفص: أنّه كان يفتح ثمّ رجع، فكان يكسر» السبعة في القراءات لابن مجاهد: ١٩١، ١٩٢، وينظر: التيسير في القراءات للداني:٨٤.

(٢) ينظر: بحر القواعد: ١٨٧، ١٨٩، ٣٠٤، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٢.

(٣) في أصول النحو لسعيد الأفغاني:٤٦.

(٤) ينظر: موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي: ١٣.

(٥) البيان والتبيين للجاحظ: ١٦/٢، ١٧.

(٦) الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين للدكتور محمد صالح شريف عسكري، (بحث منشور) :٩٧.

أمَّا آراءُ النّحاةِ فقد اختلفت في مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف، فكانوا ثلاثَ فرق: مانع، ومُجيز، وبين الجواز والمنع، والخلافُ في ذلك مشهورٌ(١)، وهنا نبيّن الأحاديث الشريفة التي وردت عند الآيدنيّ، فقد استشهد بتسعة أحاديث، ومنها:-

• في **موضوع شروط بناء أفعل التفضيل** استدلّ بمجيء هذا البناء من الألوان، وهو من الشواذّ، إذ يقول: « وأمَّا عدم بنائه من لون وعيب ظاهريّ؛ فلأنّ فيهما يجيء أفْعَل للصفة المشبّهة، فيلزم الالتباس، وأمَّا قوله (عليه السلام) في وصف الحوض: "**أَبْيَضُ منَ اللَّبَنِ**"(٢)، وقولهم: أسْوَدُ من حَنَكِ الغُرابِ(٣)، فشاذّان»(٤). أي: إن الآيدنيّ تابع البصريين في ذلك، إذ يُعدّ بناء أفعل التفضيل من الألوان شاذّاً؛ لمجيء الصفة المشبهة على هذا الوزن، ولو جاء أفعل التفضيل على هذا الوزن التبس أحدهما بالآخر(٥)، إذ قال المبرّد: « فإذا كان من الألوان، والعيوب قلت يا هند، أشدِدْ بحُمْرة زيد، ويا رجال، أشدِدْ بحمرة زيد»(٦). بمعنى يمكن أن يتحقّق صياغة اسم التفضيل من الألوان بالمجيء باسم تفضيل يناسب الفعل، كـ" أشدّ وأقوى وأكثر"، ومن ثمّ نأتي بالمصدر الصّريح للفعل ونجعله تمييزاً(٧)، وقد ذهب الآيدنيّ إلى هذا المذهب نفسه، إذ

---

(١) انقسم علماء العربيّة في استشهادهم بالحديث على ثلاثة أقسام:- قسم اعتقد بأن ألفاظ الحديث ليست ألفاظ الرسول(ص) فمنع الاستشهاد بالحديث مطلقاً وعلى رأسهم أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، وشيخه ابن الضائع، وقسم أجاز الاستشهاد به مطلقاً ويترأسهم ابن مالك ويتبعه ابن هشام، وقسم جوّز الاستشهاد بالحديث المروي لفظاً لا معنى وأولهم الإمام الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، والسيوطي، ينظر: الاقتراح:٨٩-٩٣، وفي أصول النحو:٤٧، ٥٠، وأصول النحو العربيّ للدكتور محمود أحمد نحلة:٤٩، ٥٣، ٥٤.

(٢) الحديث عن عبد الله بن عمرو، وورد في الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل الجُعْفِي البخاريّ، ينظر: الجامع الصحيح: ١١٩/٨، رقم الحديث: ٦٥٧٩، وصحيح مسلم لمسلم الحجاج النيسابوري: ١٧٩٤/٤، رقم الحديث:٢٢٩٢، ولفظ مسلم:( ماؤه أبيضُ من الورق).

(٣) ينظر: المستقصى في أمثال العرب للزمخشري: ١٩٢/١.

(٤) بحر القواعد: ٢٢١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو:١٠٤/١-١٠٥، وشرح ابن عقيل: ١٧٥/٣، والاقتراح: ١٥٦، والمهذّب في علم التصريف للدكتور صلاح الفرطوسي، والدكتور هاشم طه شلاش: ٢٦٣.

(٦) المقتضب:١٨٣/٤.

(٧) ينظر: المهذَّب في علم التصريف: ٢٦٣.

يقول: «واعلم أنك إذا أردت بيان الزيادة ممَّا لم يستوف الشروط المذكورة، توصّلت بأن تأخذ أفْعَل ممَّا يدلّ على كيفيّة الزّيادة، وتجعل ما قصدت زيادته تمييزاً، نحو: أشَدَّ منه بياضاً أو عمًى»(١).

وقد سبق الآيدنيّ بالاستشهاد بهذا الحديث الأسكوبي(٢).

• في **توكيد الفعل الماضي بالنّون الثّقيلة**، قال: « قال سيبويه: يجوز في الضّرورة أنت تَفْعَلَنْ، وما قيل: إنّه قد يدخل الماضي إذا كان في المعنى مستقبل كقوله (عليه السلام):" **وأمَّا أَدْرَكَنّ واحِدٌ مِنكمْ الدَّجَّالَ** "(٣) فمشَّبه بالقسم...»(٤).

استشهدَ به على أنّ (أدرك) هنا هو فعل ماضٍ يمتنع تأكيده بنون التّوكيد الثّقيلة؛ لأنّه حصلَ وفاتَ وتأكيدُ الفائتِ ممتنعٌ، فلا يتحقّق معنى الطّلب في ما تحقّق أصلاً(٥)، وأشار إلى ذلك سيبويه بقوله:« فالنّون لا تدخل على فعل قد وقع»(٦). فالماضي لأنّه حصل ليس بحاجة إلى توكيد، ولكن مع هذا ورد الفعل الماضي مؤكداً بالنّون، ليس لغرض التّوكيد وإنمَّا لأغراض أخرى، ومنها: إذا كان في المعنى مستقبل لدخول أمَّا على الفعل الماضي، وعدّوا ذلك من النوادر أو الشواذ(٧)، ويوافق المبرد سيبويه، بقوله :« واعلم أنك إذا أقسمت على فعل ماضٍ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنّون؛ لأنّ الفعل الماضي مبنيٌ على الفتح غير متغيّرة لامُه، وإنمَّا تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت، فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد، وذلك قولك: والله لرأيت زيداً يضرب عمراً فأنكرت ذلك»(٨).

---

(١) بحر القواعد:٢٢١.

(٢) ينظر: العناية في شرح الكفاية: ١٥١.

(٣) الحديث عن حذيفة، وورد في صحيح مسلم: ٢٢٤٩/٤، رقم الحديث: ٢٩٣٤.

(٤) بحر القواعد:٤٦١، ٤٦٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:١٤/١، وشرح التصريح على التوضيح:٣٠٠/٢.

(٦) الكتاب:١٠٥/٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل:١٦٩/٥، ١٧٠، وشرح التصريح على التوضيح:٣٠٠/٢.

(٨) المقتضب: ٣٣٤/٢.

وبهذا يكون الآيدنيّ متابعاً من قبله كسيبويه والمبرّد.

• وفي **موضع تثنية اسم الفاعل والمفعول** ذكرَ الحديثَ الشّريفَ عن إعراب التّثنية في بعض اللّغة، إذ يقول: « واعلم أنَّ إعراب التّثنية يكون في بعض اللّغة بالألف في حالة النّصب، كما في الرفع، كقوله (عليه السلام): " **كلّ مَوْلودٍ يُولدُ على فِطْرةِ الإسلام إلّا أنّ أبَوَاهُ يُهَوّدَانِه**"[(١)]»[(٢)]. يتحدث هنا عن الوجوه الأعرابية المحتملة في اللّغة ومنها ما يخصّ هذا الحديث، إذ ورد الحديث عند سيبويه:( كلّ مولود يُولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذانِ يهوّدانِه وينصِّرانِه) ويشتمل على وجوه عدّة، الأوّل منها: أنّ مولود هو اسم يكون، وجملة أبواه هما يهودانِه، مبتدأ وخبر، فتكون في محل نصب خبر يكون، والثاني منها: أنّ أبواه هو الاسم، وهما اللذانِ مبتدأ وخبر في محل نصب خبر، والوجه الثالث: بالنصب، على أنّ (أبواه) منصوبةٌ بالألف كما في الرفع[(٣)].

ويُعدُّ سيبويهِ أوّلَ من استندَ إلى هذا الحديثِ وتبعَه ابنُ جنّي[(٤)]. ويحوي الشّرحُ مواضعَ أخرى من الاستشهاد بالحديث النبويّ الشّريف[(٥)].

### ◈ الشّواهدُ الشّعريّة والنّثريّةُ:

يُعدُّ الشعر والنثر«...المصدرُ الثالث من مصادر المادّة اللّغويّة المسموعة عن العرب، والمقصود به ما أُثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده...والمأثور عنهم من جيد الشعر أضعاف ما أُثر عنهم من جيّد النّثر، ذلك بأنّ الشعر كان ديوان العرب، والقلب إليه أنشط، والذّهن له أحفظ، واللّسان له أضبط»[(٦)].

---

(١) الحديث عن أبي هريرة، وورد في الجامع الصحيح: ٢/٩٤، ٩٥، رقم الحديث:١٣٥٨.

(٢) بحر القواعد:٢١١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/٣٩٣، ٣٩٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٣٩٣، والمحتسب: ٢/٣٣.

(٥) ينظر: بحر القواعد: ٦٢، ٦٧-٦٨، ٧٢، ١٨٦، ٢٤١، ٣١٩.

(٦) أصول النحو العربيّ للدكتور محمود نحلة:٥٧.

**١-الشّواهد الشّعريّةُ:**

استحقّ الشّعرُ المكانة المتميّزة، والقيمة التّراثيّة الجليلة، والثّروة اللّغويّة، والأسلوبيّة الهائلة؛ لأنّه وسيلة لعونِهم وفخرهم وتقربهم، وسجل مآثرهم وأمجادهم(١)، ولمنزلته الرفيعة استعانوا به في تفسير القرآن، ففي القرآن كلمات غير مفهومة يحتاج المفسّر عند توضيح معناها إلى الاستشهاد بشيء من كلام العرب؛ ليعرف أنّ التفسير لم يخرج عن نطاق اللّسان العربيّ فيطمئنّ إلى صحّته(٢)، ولكن هذا لا يدعو إلى الاطمئنان مطلقاً، يقول

أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ): « وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبتهُ العربيّة وأصولها فمردود»(٣).

فالشعرُ هو الكلامُ الذي يُستشهدُ به ولكن ليس على إطلاقه، أمَّا الشعراء فقسم يُحتجّ بهم، وآخرون لا يُحتجّ بهم إطلاقاً(٤).

ويُعدُّ أثر هذا الأصل من الشواهد الشّعريّة في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم وقراءاته عند الآيدنيّ من حيث العدد؛ فقد بلغت في الشرح تسعاً وثلاثين بيتاً، منها ثلاثة أبيات منسوبة فقط، نسب أحدها لزهير، والآخر لجرير، والثالث لرجل من قبيلة طيء(٥)، والبقية على إطلاقها من غير نسبة، وأغلب شواهده ممن يحتجّ بشعرهم، فهم من الشعراء الجاهليّين والمخضرمين والإسلامين، وتبيّنَ أنّهم شعراء معروفون أمثال رؤبة، والعجّاج، ولبيد، وعلقمة،

---

(١) ينظر: الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النّحاة لمحمد ناجي دراغمة، (رسالة ماجستير): ١٣.

(٢) ينظر: نقض كتاب في الشعر الجاهلي لمحمد الخضر حسين: ١٧٣.

(٣) الصاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها لأحمد بن فارس: ٢٦٧.

(٤) على وفق العامل الزمني قُسِم الشعراء إلى أربع طبقات: جاهليون، منهم امرئ القيس والأعشى، ومخضرمون أدركوا الجاهلية والإسلام، منهم لبيد وحسّان، وإسلاميون كجرير والفرزدق، ومحدثون مولّدون أولهم بشار بن برد، وأبو نؤاس، واجمعوا على جواز الاستشهاد بالطبقة الأولى والثانية، أمَّا الطبقة الثالثة فالصحيح جواز الاستشهاد بها وأن أعترض عليها قسم من اللغويين، وأمَّا الطبقة الرابعة أجمعوا على عدم الاستشهاد بها مطلقاً، ينظر: خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب:١/٥، ٦، وضوابط الفكر النّحويّ:١/٢٢٣.

(٥) ينظر: بحر القواعد:٢٨٣، ٣٥١، ٤١٨.

والفرزدق، وغيرهم، وآخرين مغمورين، أمثال جُران العود، والأضبط بن قريع، والمودود العنبري، وغيرهم.

أمَّا المولّدونَ فلا يمكنُ الجزمُ بأنّه لم يستشهد بهم؛ لأنّه استشهد بأبيات مجهولة القائل، وعددها خمسة أبيات(١)، ولعلّ السّبب في عدم نسبة أكثر الأبيات عند الآيدنيّ هو عدم الالتفات إلى صاحب القول؛ لأهمية الجانب النّحويّ أو الصرفيّ عنده، أو لتأخر الآيدنيّ الزمنيّ؛ إذ ألقى مهمة التأكّد من صحّة القول على من سبقه. ومن أمثلة استشهاده بالشعر:-

• في **الأحكامِ المختصّةِ بباب الافْتِعال والتّفعُّل والتّفَاعُل والتّفَعْلُل** لجأَ إلى ذكر البيت كاملاً، مصرّحاً باسمِ قائلِهِ، إذ يقول: «ويُدغم جوازاً بعد القلب على الوجهينِ: أحدهما: قلب الطاء على فاء، والأخرى عكسه لمساواةٍ بينهما في العظم الصوري ولاتحادهما في الصّفة، وفي قوله نحو: اظْطَلَم، أي: فيما فاؤه ظاء معجمة، فأصله اظتلم من الظلم، إشارة إلى جواز الإظهار بعد قلب التّاء طاءً نظراً إلى عدم الجنسيّة في الذّات، ورويت الوجوه الثلاثة في قول زهير(٢):

**هُوَ الجَوادُ الذي يُعْطِيْك نائِلهُ عفواً ويُظْلَم أحْيَاناً فَيَظْطَلِمُ»** (٣)

فيمكنُ القولُ توضيحاً أنّ هناك حالةَ وجوبٍ سبقتْ الجوازَ، وهي: وجوب قلب التّاء طاءً، إذا كان فاء افتعل صاداً، أو ضاداً ،أو طاءً، أو ظاءً، وأمَّا الجواز ففيه أولاً: قلب الطاء ظاءً، ومن ثمّ تدغم، وهي مماثلة تقدميّة، وثانياً: بالعكس قلب الظاء طاءً، وهي مماثلة رجعيّة(٤)، وقد أشار إلى هاتين المماثلتين الدكتور عبد الصبور شاهين، بقوله: «وقد لوحظ أنّ المماثلة الرجعيّة هي الصورة الأكثر وقوعاً في اللّغة العربيّة، حيث تسير في أمثلتها على

(١) ينظر: بحر القواعد: ١٠٩، ١٦٣، ٢٣٩، ٢٨٨، ٣٨٣.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه: ١١٥، وينظر: معجم الشواهد الشّعريّة: ٣١٥.

(٣) بحر القواعد: ٢٨٣.

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة للدكتور عبد الصبور شاهين: ٢٠٩.

قياس مطّرد، على حين لا تكون المماثلة التّقدميّة إلا في أمثلة قليلة مسموعة... وتنقاس في صيغة الافتعال مما فاؤه صوت مطبق مفخّم، أي: ممّا فاؤه صاد، أو ضاد، أو طاء، أو ظاء»(١).

وفي اظْتَلَمَ تجوز أربعة وجوه، منها: ترك الإدغام بعد قلب التّاء طاء، بإظهار كلّ من الظّاء والطّاء في اظْطَلَم، واطَّلِمُ بالقلب والإدغام، فتكون مماثلة رجعيّة، واظَّلم بالقلب والإدغام، فتكون مماثلة تقدميّة، ويَنْظَلِم على وزن ينفعل(٢).

والآيدنيّ مسبوقٌ بهذا الشّاهد؛ لأنّ سيبويه أوّل من استشهد به، ثمّ ابن جنّي، والزّمخشريّ، وابن يعيش، وابن الحاجب، وركن الدّين الاستراباذيّ(٣).

• في **شروط بناء اسم الفعل** اعتمد الآيدنيّ هنا على كتابٍ من كتب اللّغة، ونقل منه، مع ذكر صاحب الكتاب، ولم يرجع إلى كتب النّحو في ذلك، فذكر شاهدينِ من صاحب الصّحاحِ، إذ يقول: «ضَرَاب بمعنى اضْرِبْ مبالغة، ولا يُقال من يَذَرُ، ولم يقل: من ذَرْ لعدم الأمر من يَذَر، وذَار لعدّم التصرّف حتى قالوا: وأماتوا ماضي يَدَع ويَذَر، قال في الصّحاح: وربّما في ضرورة الشّعر وَدَعَ، فهو مَوْدُوع كقوله(٤):

**لَيْتَ شِعْري عَنْ خَلِيلي مَا الّذِي غَالَهُ في الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ**

وكقوله(٥):

**إذا ما اسْتَحَمَّتْ أرضهُ من سَمائِهِ جَرى وهو مَوْدوعٌ وواعِدُ مَصْدَقِ**

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربيّة :٢١٠.

(٢) ينظر: الكتاب:٤/٤٦٨-٤٦٩، وسر صناعة الأعراب: ٢١٩، وينظر: الخصائص: ٢/١٤١، وشرح التصريح على التوضيح:٢/٧٤٠.

(٣) ينظر: الكتاب:٤/٤٦٨، والخصائص: ٢/١٤١، والمفصل:٤٣١، وشرح المفصل:٥/٤٠٧، والشافية: ١٢٩، وشرح الشافية لركن الدين:٢/٩٥٩.

(٤) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه:٣٦، وينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: ٢/٧٢٩.

(٥) البيت لخفاف بن نُدبة السلمي، وهو في ديوانه:٣٣، وينظر: معجم الشواهد الشّعريّة: ٢٠٩.

وصادق، ولا يُقال من كُنْ كَوَان لعدم التّمام، ولمَّا انتفى أحد الشروط الثلاثة فيهما قلَّ فلا يناسب القياس على القليل»[١].

يظهرُ ممّا سبقَ أنّ اسمَ الفعلِ يجبُ أن يكون متصرّفاً وتامّاً؛ لأنّه فعل في المعنى والاستعمال[٢]، واستشهد بهذينِ الشاهدينِ على مجيء الفعل الماضي (ودع)، واسم المفعول (مودوع)، للضّرورة الشّعريّة فقط؛ لأنّ العرب أماتوا ماضي يدع ويذر وتركوا استعمالهما؛ لأنّهما لم يسمعا، وأشار إلى ذلك ابن جنّي، بقوله: «فإن كان الشيء شاذّاً في السّماع مطّرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وَذَر، ووَدع؛ لأنّهم لم يقولوهما... فأما قول أبي الأسود: ليت شعري عن خليلي... فشاذّ»[٣].

وقد ذهبَ إلى الشّاهدِ الأوّل ابن جنّي والرّضيّ[٤]، وأمَّا الشّاهدُ الثاني فلم أقفْ على أحدٍ من العلماء سبق الآيدني إليه غير صاحب الصّحاح[٥].

• في **معنى التّصغير ودلالته** استشهد على أنّ دويهية تصغير داهية، إذ يقول: «وقيل: يخرج عن هذا ما للتعظيم كقوله[٦]:

**وكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنَامِلُ**

وما للشفقةِ كقولهم: يا بُنَيّ، وأُجيب أنَّ الدّاهية إذا كانت عظيمةً تدلّ على سرعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدّة، وأنّ الشفقة لا تنافي العلّة»[٧].

---

(١) بحر القواعد: ٢٥٥.

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: ٨١/٤.

(٣) الخصائص: ٩٩/١، وينظر: شرح الشافية للرضي:١٣٠/١-١٣١.

(٤) ينظر: المصدران نفسهما.

(٥) ينظر: الصحاح: ١٢٣٦.

(٦) البيت للبيد، وهو في ديوانه:٨٥، وينظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة الدينوري:١/ ٨٥٩، وخزانة الأدب:١٥٩/٦.

(٧) بحر القواعد: ٢٥٧.

اختلف البصريون والكوفيون في مجيء التّصغير بمعنى التّعظيم، على أنّ الكوفيين أثبتوا معنى التّعظيم في تصغير داهية، والبّصريونَ أولّوها على التقليل، بأنّ الداهية كلما عظُمت وصلت سريعاً، وبهذا فهي وصلت بمدة قليلة(١)، وتناول الحديث في ذلك الرّضيّ، يقول: «وقيل: يجيء التّصغير للتّعظيم، فيكون من باب الكناية، يُكنّى بالصِّغَرِ عن بلوغ الغاية في العِظَم، لأنّ الشيء إذا جاوز حدّه جانس ضدّه... واستدلّ لمجيء التّصغير للإشارة إلى معنى التّعظيم بقوله: وكُلَّ أُناسٍ... ورُد بأنّ تصغيرها على حسب احتقار النّاس لها وتهاونهم بها، إذ المراد بها الموت: أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنّه عظيم في نفسه تصفرّ منه الأنامل»(٢). بمعنى أنّه أوّل التّصغير في دويهية على حسب تقليل قدرها ومنزلتها عند النّاس، فهم يستبعدون وقوع المنيّة.

وأمّا الآيدنيّ فقد عدَّ الغرضَ من التّصغير التّأويل على تقليل المدّة التي وصلت بها الدّاهية، والذي استشهد بهذا الشّاهد ابن الشجريّ(ت٥٤٢هـ)، وتبعه ابن الأنباريّ(ت٥٧٧هـ)، وابن يعيش، والرّضيّ، والسّيوطيّ(ت٩١١هـ)، وغيرهم(٣).

• وفي **موضع جمع بناء المرة وبناء النوع** استشهد الآيدنيّ على إسكان الفاء في كلمة زَفْرَاتِها للضرورة الشّعريّة، إذ يقول: «وفي جمعهما من الثّلاثيّ المجرّد بفتح عينهما، فرقاً بين الاسم والصفة، فإنَّ العين في الصفة تبقى على السّكون كعَصْبَاتٍ جمع عَصبة، بخلاف الاسم، فإنَّه يُفتح عينه، ولم يعكسوا؛ لأنّ الصفة لثقلها باقتضائها الموصوف أجدرُ بالخفّة، إلا في ضرورة الشعر، كقوله(٤):

**فَتَسْتَرِيحَ النَفْسُ من زَفْرَاتِها**

---

(١) ينظر: شرح الشافية لركن الدين:٣١٩/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٥٩/٢، وهمع الهوامع: ١٣٠/٦-١٣١.

(٢) شرح الشافية للرضي:١٩١/١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري لهبة الله العلوي: ٣٦/١، و٢٥٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١١٥، وشرح المفصل:٣٩٤/٣، وشرح الشافية للرضي:١٩١/١، وهمع الهوامع: ١٣٠/٦.

(٤) البيت ورد غير منسوب في معاني القرآن: ٢٣٥/٣، ولسان العرب: ٥٥/٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٤٥٤.

بالإسكان، وأمَّا من غير الثلاثي، فيبقى جميع حروفهما على حالها»[١].

يفهم من هذا أنّ زَفْرَاتِها جمع زَفْرة قياسها الفتح، إلّا أنّها أُسكنت للضّرورة الشّعريّة، وتناول الحديث في ذلك ابن يعيش، بقوله: « اعلم أنّ ما كان من هذه الأسماء الثلاثيّة المؤنّثة بوزن (فَعْلة) كقَصْعَةٍ وجَفْنَةٍ فإنّك تفتح العين منه في الجمع أبداً إذا كان اسماً، نحو: جَفَنَاتٍ وقَصَعاتٍ، كأنّهم فرّقوا بين الاسم والصفة، فيفتحون عين الاسم، ويقولون: تَمَرَات، ويُسكِّنُون الصفة... وإنَّما فتحوا الاسم وسكَّنوا النعت، لخفّة الاسم وثقل الصّفة، لأنّ الصفة جارية مجرى الفعل، والفعل أثقل من الاسم، لأنّه يقتضي فاعلاً، فصار كالمركّب منهما، فلذلك كان أثقل من الاسم، ولا يجوز إسكانه إلا في ضرورة الشّعر»[٢].

وقد ذكر هذا الشّاهد ابن جنّي، وابن يعيش، وابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، في مواضع مختلفة، أمَّا من اتفق مع الآيدنيّ في الموضع ذاته هو الساكنانيّ[٣]. وهناك مواضع أخرى للشواهد الشّعريّة في الشّرح نشير إليها[٤].

**٢- الشواهدُ النثريّةُ:**

النّثرُ هو « الكلامُ الفصيحُ المعبِّرُ الذي لم يُنظم في أوزان وقوافٍ، وإنّما زُيّن بزينة أخرى كالسّجع، زيادةً على ذلك أنّه ليس كلّ كلام عاديّ يُعدّ نثراً فنياً، وإنّما النثر الفنيّ يحصر في كلام العرب وقصصهم ورسائلهم وأمثالهم وحكمهم وخطبهم ووصاياهم»[٥].

وهو جنسٌ من أجناسِ الأدب، وله أسلوبُه الخاصّ، ويختلف عن الشّعر، لا من حيث الأسلوب فقط، وإنّما من حيث الخصائص التركيبيّة نحوياً وصرفياً[٦]، فالنّثر له مكانة مهمّة،

(١) بحر القواعد: ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) شرح المفصل:٢٥٦/٣، ٢٥٧، وينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور الأشبيلي: ٨٥.

(٣) ينظر: الخصائص:٣١٦/١، وشرح المفصّل: ٢٥٧/٣، وضرائر الشعر: ٨٦، والكافية في شرح الشافية: ٣٨٦.

(٤) ينظر: بحر القواعد: ٧٥، ١٠٩، ١٢٢، ١٧٧، ١٨٩، ١٩٢، ٢٨٨، ٣٠٤، ٣٥١، ٤٠٦، ٤٣٤، ٤٥٢، وغيرها.

(٥) الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النّحاة لمحمد ناجي دراغمة:١٢.

(٦) ينظر: الأصول، دراسة إبستيمولوجية للدكتور تمام حسان: ٧٦.

وموضع اهتمام عند النّحاة، وأظهر ذلك كتاب سيبويه، إذ نجده «... يعوّل على كلام العرب المحكيّ وهو نثر أكثر ممّا يعوّل على الشّعر، فإذا اجتمع ما جاء من شواهد القرآن، وما ورد من كلام العرب، أربت الشواهد النثريّة في "الكتاب" على شواهد الشّعر، ومثل سيبويه الكسائيّ والفرّاء والأخفش»[١].

◈ **أمثالُ العربِ وأقوالُهم:**

قال أبو عبيد القاسم بنُ سلّام فيها: « هي حكمةُ العربِ في الجاهليّة والإسلامِ، وبها كانت تُعارِض كلامَها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق، بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاثُ جلالٍ[٢]، إيجازُ اللفظ، وإصابةُ المعنى، وحسنُ التّشبيه، وحثّنا عليه ما روينا من الأحاديث المأثورة عن النبيّ (ص) أنّه قد ضربها وتمثّل بها هو ومن بعده من السّلف»[٣].

فأقوالُ العربِ أكثرُها أصبحت مضرباً للأمثال؛ لأنّ ما ترضاهُ العامّة والخاصّة في لفظهِ ومعناه ابتذلوه فيما بينهم، وتكلّموا به في السرَّاءِ والضرَّاءِ[٤]، أمَّا الآيدنيّ فقد أورد جملة من الأمثال، والأقوال الجارية مجرى الأمثال، مستشهداً بها على ما يورده من قواعدَ وأحكامٍ، وبلغ عددها ثمانية[٥]، ومنها:

• في **أبواب السداسي غير الملحق**، ففي حديثه عن معاني اسْتَفْعَلَ، إذ يقول: « وللتّحوّل: كاستخلَّ الخمر، أي: انقلب إلى الخلّ، ونحو: **إنَّ البُغاث بأرضنا تَسْتَنْسِرُ**[٦]»[٧].

---

(١) أصول النحو العربيّ للدكتور محمد خير الحلواني:٧٦، ٧٧.

(٢) الصواب خِلال.

(٣) الأمثال: ٣٤.

(٤) ينظر: الفاخر في الأمثال للمفضل الضبي: ٨.

(٥) ينظر: بحر القواعد:١٥٨، ١٧٠، ٢٢١، ٣٣٣.

(٦) ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ١٨٨/١، ومجمع الأمثال للميداني:١٢/١، والمستقصى في أمثال العرب:٤٠٢/١.

(٧) بحر القواعد:١٥٤.

استشهد به على أن تَسْتَنْسِرُ مضارع اسْتَنْسَرَ على استفعل، تفيد معنى التحوّل، من حال إلى حال، « أي: لتحويل فاعله إلى ما اشتقّ منه الفعل حقيقة، وإنَّ البُغاث بأرضنا يستنسر... يتحول إلى صفة النسر»[١]. يُضرب المثل للضّعيف يصير قويّاً، والذّليل يعزَّ بعد الذّل، والمثلُ ذكرَه الزّمخشريّ، وابن الحاجب، وغيرهم[٢].

• وفي **موضع امتناع الإدغام**، استدرك على المصنّف بالنسبةِ للحرف الثاني السّاكن المتّصل بالضّمير، إذ يقول: « واعلم أنّه لم يُذكر حذف المتجانسينِ وإبداله بحرف العلّة للتّخفيف، نحو: ظَلْتُ وأَحَسْتُ، والأصل: ظَلِلْتُ وأَحْسَسْتُ، ونحو: أَمْلَيْتُ **وتقضّيَ البازي**[٣]، والأصل أَمْلَلْتُ وتَقَضّض لعلّةِ وقوعهما»[٤].

استشهد بتقضّي البازي على أنّ العرب أبدلوا من الضّاد الثالثة ياءً للتخفيف، وأشار إلى ذلك ابن جنّي بقوله: « هو في الأصل من تركيب (ق ض ض)، ثمّ أحاله ما عرض من استثقال تكريره إلى لفظ "ق ض ي"»[٥]. وفي مثل ظَلِلْتُ وأَحْسَسْتُ التقى المثلان في كلمة واحدة، الأوّل متحرّك والثاني ساكن، فلا يمكن الإدغام، فعملوا على حذف الأوّل على غير قياس؛ لأنّهم إذا حذفوا الثاني يجب تسكين الأوّل؛ لأنّ تاء الفاعل يُسكن ما قبلها، وهنا ترد كثرة في التغييرات، وهي غير مقبولة[٦]، والقول يُطلق على الطّير إذا هوى في طيرانه، فيكسر جناحيه، وقد ذكر هذا القول ابن جنّي كما ذكرنا.

---

(١) شرح الشافية لركن الدين:١/٢٦٥.

(٢) ينظر: المفصّل:٢٨٤، والشافية: ٢١.

(٣) ينظر: ديوان العجّاج: ١/٤٢، والفاخر في الأمثال: ٤٥.

(٤) بحر القواعد: ٣٥٦.

(٥) الخصائص: ٢/٩٠-٩١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤/٤٢٢، وشرح المفصّل: ٥/٥٦١، والكناش لصاحِب حَمَاة: ٢/ ٢٣٥.

• وفي بيان **الغرض من همزة الوصل**، إذ يقول: « وتسقطُ في الوصل مطلقاً لعدم الاحتياج إليها، إلّا في الضرورة كقولهم[١]: **كلّ سرٍّ جاوزَ اثْنَيْن شَاعَ**»[٢].

المعلوم عن همزة الوصل يؤتى بها للتّخلص من النّطق بالسّاكن، لكن في حالة الوصل يُستغنى عنها لاتصالها بما قبلها، فتسقط من التّلفظ فقط دون الخط، أمّا في الضّرورة الشّعريّة فقد سقطت كتابةً ونطقاً[٣]، ويُقال القول في إفشاء السرّ وإعلانِه، ولم أقف بحسب اطّلاعي على أحدٍ من العلماء سبق الآيدنيّ إليه في هذا الموضع.

• في **فعل التّعجّب** وما وُضع لإنشاء التّعجّب؛ إذ يقول: « وأمَّا فعلُ التّعجب فهو ما، أي: فعل، فلا ينتقض بمثل: **للهِ درّهُ**[٤]، وذا إهالة[٥]، وبقوله: وُضِع ليدلّ على لإنشاء[٦] التّعجّب؛ لأنّ أصل الفعل، خرج نحو: قاتلهُ الله تعالى، ولا شدَّ عشرُهُ؛ لأنّ هذه الأفعال إنّما وُضِعت للدعاء، ثمّ اسْتُعملت في بعض الموادّ للتّعجّب، وخرج نحو: عَجِبتُ وتعجّبتُ؛ لأنّها لإخبار التّعجب لا لإنشائه»[٧].

استشهد بهذا المثلِ للهِ دَرّهُ وغيره، على أنّ الإنسان يمكن أن يتعجّب بعبارات أخرى ربّما لا تكون أُنشئت للتّعجّب أصلاً، وقد خرجت من استعمالاتها للدّلالة عليه، فالتّعجّبُ الإنشائيّ يمكن أن ينطلق لمعنى التّعجب من بعض الصّيغ السّماعيّة، فلا يقتصر على الصّيغ القياسيّة التي تستعمل بها أفعال التّعجّب فقط، التي منها نعرف التّعجّب الأخباري[٨]، ولكن يمكن أن يحدث من الجمل الأسمية كلله دَرّهُ المبتدأ والخبر، ومن صيغ أخرى، قد

(١) ينظر: ديوان جميل بثينة: ١١٦، وجمهرة الأمثال: ٤١٧/١.
(٢) بحر القواعد: ١٦٧.
(٣) ينظر: العناية في شرح الكفاية: ١٠٢.
(٤) ينظر: الفاخر في الأمثال: ٩٣، ومجمع الأمثال: ١٤٠/٢.
(٥) ينظر: مجمع الأمثال: ٣٤٩/١، وسَرْعان ذا إهالةً: يُضرب المثل في مَنْ يخبر بكينونة الشيء قبل وقته.
(٦) الصواب على إنشاء.
(٧) بحر القواعد: ١٩٢-١٩٣.
(٨) ينظر: أسلوب التعجب بين النظرية والتطبيق لأحمد محمد سليمان، (رسالة ماجستير): ١٧.

تكون أمراً، أو نهياً، أو دعاءً، أو استفهاماً وغيرها؛ وذلك نتيجة لتطوّر الدّلالة و كثرة الاستعمال، فكثير من الصّيغ بحسب السّياق الذي خرجت له يمكن أن تعطي معنى التّعجّب، والقولُ يُقال في فعل الرّجل إذا حُمِد، ومن ثمّ جعلوه لكلّ متعجّب منه.

وذكره الزمخشريّ في موضعينِ مختلفينِ(١).

◈ **لهجاتُ العربِ:**

عبّر علماء العربيّة القدماء عن اللّهجة بكلمة مرادفة وهي اللّغة أو اللّحن(٢)، ومما يُذكر في هذا المقام « ما رواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، قال: أتينا المُنْتَجع(٣) فأتينا رجلا يَعْقِل، فقال له خلفٌ: ليس الطِّيبُ إلا المِسْكَ، فَلَقَّنَّاه النّصب وجهِدنا فيه فلم ينصب وأَبى إلا الرّفع»(٤). بمعنى أنه لم يتكلّم بغير ما اعتاد عليه من لغته، ولم يخرج عنها، ولذا عرّفها الدكتور إبراهيم أنيس بأنّها: « مجموعةٌ من الصّفات اللّغويّة، تنتمي إلى بيئة خاصّة، ويشترك في هذه الصّفات جميع أفراد هذه البيئة»(٥). أمَّا الآيدنيّ فقد تابع المشتغلين بعلم الصرف في الإفادة من استعمال لغات العرب، والاستشهاد بها في كثير من المسائل، مثلُ لغة الحجاز، وتميم، وطيء، وبني عامر، واليمن، وهذيل، وبعض اللغات، واهتم بذكر المستوى اللغوي لهذه اللغات، ومن أمثال ذلك: ضعيفة، وفصيحة، وجيدة، ورديئة(٦)، ومنها:-

(١) ينظر: المفصّل: ٨٤، ٢٨٢.

(٢) ينظر: في اللهجات العربيّة لإبراهيم أنيس:١٥.

(٣) هو المنتجع بن نبهان الأعرابي التميمي، لغوي، أخذ عنه علماء زمانه، من بني نبهان من طيء، ينظر: انباه الرواة: ٣٢٣/٣.

(٤) ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي: ٣٩.

(٥) في اللهجات العربيّة: ١٥.

(٦) ينظر: بحر القواعد: ١٢٧، ٢٢٠، ٢٦٢، ٣٦١، ٤٤٢.

- **لغةُ بني عامرٍ**

وردَ ذكرُهم في عدم مجيء **المثال من الباب الأوّل**، إذ يقول: « وأمَّا وَجَدَ يَجُدُ بضمّ الجيم، فهو لغةُ بني عامر، فحُذفت الواو، وإنْ لم يقعْ بين ياء وكسرة لثقل الواو مع ضمّ ما بعدها، وقيل: لأنّ هذه اللّغة ضعيفة لعدم موافقته لاستعمال الفصحاء فأُتبع يَجِدُ ليَعِدُ في الحذف، وهذا لغة غيرهم من باب ضرب»(١).

يظهر مما سبق أنّ سبب ضعف لغة بني عامر هو خروجها عن القياس؛ لأنّ القياس في كلّ ما كان فاؤه واواً من فَعَل يكون مضارعه على يَفْعِل بكسر العين(٢).

- **لغةُ قبيلةِ طيء**

جاء ذكرُهم في **ما يرد الكلمة إلى أصلها**، إذ يقول: « واعلم أنّ قبيلة طيء يقلبون الكسرة من المبني للمفعول من المعتل اللّام فتحة، واللّام ألفاً، فيقولون: غَزَى ورَمَى ونحو ذلك، قال قائلهم(٣):

**نَسْتوقِدُ النَّبلَ بالحضيضِ ونَصْـ طادُ نُفوساً بُنَتْ على الكَرمِ**

والأصل: بُنِيَتْ، قُلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً»(٤).

استشهد به على أن بُنَتْ أصلها بُنِيَتْ، فأبدل من كسرة النون فتحة، فانقلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فأصبحت بُنَاتْ، ثمّ حُذفت الألف لالتقاء السّاكنينِ(٥).

---

(١) بحر القواعد: ٣٦٠، ٣٦١.

(٢) ينظر: الخصائص: ٣٧٩/١، وشرح الشافية للرضي: القسم الثاني/٥٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ٣٧٣٩/٨.

(٣) وهو للبَوْلاني الطائي، وهو في ديوان الحماسة لأبي تمام: ٥٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي:١/ ٤٢٧، وشرح الشافية للرضي: القسم الثاني/ ٤٨.

(٤) بحر القواعد: ٤١٨.

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي: القسم الثاني/ ٤٨، وتمهيد القواعد: ٣٧٤١، وكنز المطالب على شافية ابن الحاجب: ٣١٠/١.

- **لغةُ بني تميمٍ**

استشهد بكلامهم في **جواز الإدغام في المضاعف السّاكن**، إذ يقول: « إنّ بني تميم يدغمون في نحو: لم يَمُدّ، لكونه سكوناً عارضاً، وينزلون الأمر منزلته في الإدغام، إذ الأمر مأخوذٌ من المستقبل، فكان الأمر مرفوع والمستقبل فرع له، فيكون سكون الأمر عارضاً كالمجزوم، وإنْ كان عند البصريين مبنيّاً، فأُجري مجرى المستقبل في الإدغام اعتباراً لحمل الفرع على الأصل، فيقال: مِدّ، كما يقال: لم يَمِدّ ويَمِدّ»[1].

إنّ بني تميمٍ أجازوا الإدغام في مثل لم يَمُدّ؛ لأنّهم رأوا سكون المضارع سكون إعراب، وهو عارض ولم يكن أصليّاً، فيمكن تغييره وجعله كالمتحرك، وأمَّا الأمر أجازوا فيه الإدغام كذلك؛ لأنّهم حملوه على المضارع، من حيث حمل الفرع على الأصل، إذ المضارع أصلٌ، والأمر فرعٌ لهُ[2].

- **لغةُ أهلِ اليمنِ**

ذكرَهم في مجيء **مصدر غير الثلاثي على خلاف القياس**؛ إذ يقول: « وجاء في فاعل فِعال بكسر الفاء، وتخفيف العين على غير القياس، حيث لم يدخل تحت قياس لغة اليمن اختياراً مذهب سيبويه، وأمَّا عند السكاكيّ، فالقياس فيه عندهم هذا ولكن فِيْعَالاً حصل بإشباع كسرة الفاء، وقد يجيء فِعّال بكسر الفاء وتشديد العين، نحو: مِرّاء... وقد قيل: قياس لغة أهل اليمن في فَعَّل بتشديد العين فِعّال بكسر الفاء، وتشديد العين وزيادة الألف قبل الآخر، ولذا أكثر استعماله في كلام الفصحاء»[3].

---

(١) بحر القواعد: ٣٥٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٣٩/٢، وكنز المطالب على شافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: مبارك بن لافي بن سليم، (أطروحة دكتوراه): ٧٥٤/٢، وشذا العرف في فن الصرف: ١٨٠.

(٣) بحر القواعد: ٢٣١، ٢٣٢.

إنَّ مجيء مصدر فاعل على وزن فِعال بكسر الفاء، وتخفيف العين على خلاف القياس؛ لأنّ القياس أن يكون على وزن مفاعلة، وعلى مثله يقيسُ أهل اليمن، ولكن في فعّل قياسهم فِعّال، بكسر الفاء وتشديد العين، وهو شاذّ؛ لأنّ قياس فعّل تفعيل وتفعلة(١).

**٢. الإجماعُ**

يُعدُّ الإجماعُ مصطلحاً من مصطلحات الفقهاء، ويريدون به اتفاقاً ينعقد بين جميع المجتهدين من أمّة الرّسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد وفاته في عصر معيّن على حكم شرعي مجتَهد فيه(٢).

ويُستعمل الإجماع في اللّغة لمعانٍ عدة، ومن أشهرها: العَزْمُ، فهو « إحكام النيّة والعزيمةِ، أجمعْت الرأي وأزْمعْتُه وعزَمْت عليه، وتقول: أجمعت الخروج في العزيمة على الشيء» (٣).والمعنى الثاني :الاتفاق: أجمعوا على الأمر، أي: اتفقوا عليه وتواطؤوا(٤)، فالمعنى الأوّل يحدث من الشخص الواحد، أمَّا الثاني يُشترط في حدوثه اتفاق شخصين أو أكثر (٥).

أمَّا في اصطلاح النّحاة فـ: « هو إجماع أهل البلدين ما لم يخالف نصاً أو قياساً، إذ لم يرد أنَّهم معصومون ككلّ الأمة، وإنَّما هو منتزع من استقراء اللّغة»(٦).

فالإجماع أثبت أنّ له سلطة امتد أثرُها إلى داخل كلّ مذهب، سواء أكان مذهباً كلاميّاً، أم فقهيّاً، أم نحويّاً، فلهُ جذور ممتدّة إلى القِدم كالعربيّة نفسِها، فالعربُ كثيرٌ ما اتفقوا على

(١) ينظر: مفتاح العلوم: ٤٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٥/٢، ٣٦.
(٢) ينظر: الإجماع دراسة في أصول النحو العربيّ للدكتور محمد إسماعيل المشهداني: ٤١.
(٣) لسان العرب، مادة" جمع": ٣٥٨/٢.
(٤) ينظر: الصحاح، مادة" جمع": ٢٠٠، والقاموس المحيط: ٢٩٤.
(٥) ينظر: الكليات: ٤١/١.
(٦) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ليحيى الشاوي المغربي: ٥٥.

صورة من صور الكلام ولم يُخالفوا فيها، فهم لم يعرفوه بالمصطلح المتعارف عليه، إنّما تكلّموا به ضمن حدود سليقتهم التي فُطروا عليها، لكن بعد استقراء المادّة وتصنيفها[١] اعتمدوا عليه بوصفه أصلاً من الأصول الأساسية للاحتجاج لما يقرّرون من الآراء، أو لما يردّون من الآراء المخالفة[٢]، والإجماعُ المُستعمل في اللّغة إمَّا أن يكون بين الرواة، أو بين العرب أنفسهم، أو بين النّحاة[٣]، ويُعرف بحصوله إمَّا عن طريق التّحصيل بتتبع كلّ الأقوال التي وردت في المسألة المراد التّأكّد من حصول الإجماع فيها، وإمَّا عن طريق النّقل بنقله عن الّذين عرفوا بحصوله، واختلف علماء أصول النّحو فيما بينهم حول المرتكز الذي يجعلونه العماد النّحويّ للارتكاز عليه في الإجماع، فهناك من ذهب إلى السّماع فقط، ومنهم من زاد القياسَ إليه، ومنهم من يرى أكثر من ذلك[٤] وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد المشهداني بقوله:« ومن خلال استقراء المسائل المُجمع عليها تبيّن أنّ الإجماع لا يستند إلى السّماع والقياس فحسب، وإنَّما يستند إلى الاستصحاب والاستحسان كذلك» [٥].

ويأتي سيبويهِ في مقدمة النّحاةِ الذين استعملوا الإجماع في كتابه، ولكنه غير واضح المعالم؛ بسبب قلّة الآراء والمذاهب لقلّة النّحاة، ولعدم وجود مدارس نحوية كثيرة[٦]، أمَّا المبرد فقد أوضحَ معالمَ هذا الأصل، إذ يخصّص النّحويّين في كلامه، بأنّ إجماعهم حجة على مَنْ خالفهم[٧]، إلى أنْ نصل إلى ابن جنّي فنجده يسلك طريقاً مختلفاً عن مَنْ سبقه، إذ تميّز بوضع بابٍ خاصٍّ للإجماع، أطلق عليه « باب القول على إجماع أهل العربيّة متى

(١) ينظر: الإجماع دراسة في أصول النحو العربيّ: ٥٣.
(٢) ينظر: بنية العقل العربيّ دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربيّة للدكتور محمد عابد الجابري: ١٢٥.
(٣) ينظر: أصول النحو العربيّ لمحمود نحلة: ٧٩-٨١.
(٤) ينظر: الإجماع دراسة في أصول النحو العربيّ: ٤٦، ٥١، ٥٢.
(٥) المصدر نفسه: ٤٦.
(٦) ينظر: الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٤١.
(٧) ينظر: أصول النحو العربيّ للحلواني: ١٢٧.

يكون حُجَّة» [١]. فالخصائص المُصنّف الأوّل الذي أُدرك به مكانة الإجماع ومنزلتهِ، فقد نال هذا الأصل التّفصيل والاهتمام الكثير عنده، وأصبح على يده يشابه المرتبة ذاتها التي وضعها الفقهاء للإجماع عندهم، إذ جعله بعد السّماع في ترتيب الأدلّة[٢]، وليس كلّ إجماع يُعتدّ به، وإنَّما اشترطوا في حجّيّته أن يكون دليلاً معقولاً وبرهاناً واضحاً عند الاستدلال به[٣]، وجاء تقييد ابن جنّي لحجّيّة الإجماع بهذا الشّرط، وهو في قوله:« اعلم أن إجماع أهل البلدين إنّما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمُك يده ألّا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمَّا إن لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجّة عليه... فكلّ مَنْ فُرِق له عن علّة صحيحة، وطريقٍ نهجةٍ كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكرِه»[٤]. ففي هذا النص تأكيد بأنّ الإجماع لا يكون حُجّة إذا خالف الخصم ما هو نصٌّ أو قياسٌ ولم يذكر السّبب الوجيه الذي اعتمده في المخالفة من وجهة نظره[٥]، ومن هنا ذهبت الدكتورة عفاف حسانين إلى أنّ الإجماع هو تشديد وتضييق على الخصم وليس حُجّة، فيجوز تركه لكن ليس على إطلاقه[٦]، أمَّا ما نقله السيوطي في الاقتراح بالنسبة للعلماء الذين لم يُجوّزوا ترك الإجماع وخرقه، جاء ذلك بقوله:« إجماع النّحاةِ على الأمور اللّغويّة مُعْتَبَرٌ خلافاً لمن تردّدَ فيه، وخرقُه ممنوعٌ»[٧]. فاتفاقُهم يُؤخذ به ولا يجوز تركُه.

وفي المحصّلة النهائيّة من المؤكد أنّ العلماء في حرصهم هذا على الإجماع بذلوا جهداً كبيراً فيه، وفحصوا أدقّ الأمور، فلم يكن الإجماع عندهم مجرّد تحصيل رأي يُطلب الأخذ به، إنّما هو مجموعةُ خبرات مرّت بمراحلَ عدّةٍ، واستخلاصٌ لتجارب كثيرة، واستنباطٌ

(١) الخصائص: ١/١٨٩.
(٢) ينظر: الإجماع في الدراسات النّحويّة للدكتور حسين رفعت حسين: ٢٨.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣١.
(٤) الخصائص: ١/١٨٩، ١٩٠.
(٥) ينظر: الإجماع في الدراسات النّحويّة: ٣١.
(٦) ينظر: في أدلّة النحو للدكتورة عفاف محمد حسانين: ٢١٨.
(٧) الاقتراح: ١٩١.

للتفكير اللغوي الذي اختزلوه في عقولهم[١]، وما زال الإجماع قائماً حتى عصرنا الحاضر وذلك بإقامة مجامع لغويّة في أقطار متعدّدة، تكون بمثل المجلس يجتمعون فيه لعرض آرائهم خارجين بنتيجة وهي الاتفاق على رأي واحد[٢].

أمَّا الآيدنيّ فقد استعمل هذا الأصل وأشار إليه بلفظتين:(الاتفاق، والجمهور)، والمواضع التي ذكره فيها تتمثل في المسائل الآتية:-

• في **بناء فعَّل من أبواب الرباعي**؛ إذ يقول: « فعَّل تفعيلاً بتكرير العين والإدغام، والزائد هو الأوّل عند الخليل لسكونه، وللثاني عند الأخفش ومعه الجمهور لقربه من الآخر الذي هو محل التغيير، وسيبويه جوزهما، وبعضهم رجح الثاني لانقلابه ياءً في المصدر، وفيه نظر؛ لأنّ القلب في الأصلي كثير من أن يحصى»[٣].

اختُلِف في الزائد هل هو العين الأولى أو الثانية؟ فقسم ذهب إلى أنّ الزائد هو العين الأولى؛ لأنّ اعتبار الزيادة في الساكن أولى من المتحرك[٤]، وقسم آخر والجمهور ذهب إلى أنّ الزّيادة هي العين الثانية؛ لأنّ موضعها أقرب إلى الآخر الذي هو محلّ للتغيير دائماً[٥]، وبأنّ الوجهين جائزان وصحيحان عند سيبويه[٦]، أمَّا الآيدنيّ فيردُّ على من عدَّ العين الثانية هي الزائدة، بحجّة انقلابها ياءً في المصدر، فبرأيه القلب لا يقتصر على الزائد فقط، بل هو حاصل في الأصليّ كذلك.

• في **ترك القلب المكانيّ**، إذ يقول: « بأن يؤدي تركُ القلب إلى اجتماع همزتين، إنّما يقولُ بهذا الوجه الخليلُ، نحو: جاءٍ أصله جائئ بالاتفاق؛ لأنّه اسم الفاعل من الأجوف المهموز

(١) ينظر: الاحتجاج الصرفي: ٢٩١.
(٢) ينظر: الإجماع دراسة في أصول النحو العربيّ: ٥٩.
(٣) بحر القواعد:١٣٦، ١٣٧.
(٤) ينظر: الكتاب:٤/٣٢٩، والفتح الرباني:١١٦.
(٥) ينظر: الفتح الرباني:١١٦، والعناية في شرح الكفاية:٧٤.
(٦) ينظر: الكتاب:٤/٣٢٧، ٣٢٩، والفتح الرباني:١١٦، ١١٧.

اللام، فقُلبت اللامُ إلى موضع العين عندهُ، لئلّا يلزم اجتماعُ الهمزتين، وهو مستكرهٌ، فأُعلَّ إعلال قاضٍ، فوزنه فالٍ»(١).

يُفهم من هذا النصّ أنّ الخليل يرى في أصل جاءٍ هو جايئ، فحدث القلب المكانيّ فقُدّمت لامها على عينها فأصبح جائي، ثمّ أُعلّ إعلال قاضٍ فصار جاءٍ على وزن فالٍ، إذ لو لم يحدث القلب المكانيّ لانقلبت الياء همزة، وأصبحت بهمزتين جائئ، وهو مستكره(٢).

• في **أبواب الملحق بالرباعي**؛ إذ يقول: « والثامن فَعْلى فَعْلاة بزيادة الألف في الآخر اختار مذهب البعض؛ لأنّ الجمهور قالوا: الألف لا يجيء للإلحاق أصلاً، فعندهم أصله الياء فقُلبت، إلّا أنْ يقال: مراده بعد القلب، ويدلّ عليه كتابة الألف بصورة الياء، ومثال المتعدّي، نحو: سَلْقَيْتُ رجلاً، أي: ألقيته على قفاه» (٣).

من أبواب الملحق بالرّباعي المجرّد هو فَعْلى بزيادة الألف في طرفه(٤)، ومن النّصّ يتّضح أنَّ الآيدنيّ قد أشار إلى أنّ المصنف اختار مذهب الذين يجيزونَ زيادة الألف للإلحاق غير مذهب الجمهور؛ لأنّهم لم يجيزوا زيادة الألف لا في أوّل الكلام ولا وسطه ولا نهايته، وأمَّا إذا زيدت للإلحاق في الآخر فهي في الأصل بدلٌ عن حرف، كما في عَلْقَى وسَلْقَى، فالألف هنا بدلٌ عن ياء(٥).

• في **أبواب السداسي غير الملحق**؛ إذ يقول: « وثانيهما: افْعَوْعَل افْعِيْعَالاً، بزيادة الهمزة في الأوّل والواو بعد العين وتكرير العين بعد الواو، والزائد الآخر اتفاقاً...وثالثهما: افْعَوَّل افْعِوَّالاً بزيادة الهمزة في الأوّل والواوين مع الإدغام بين العين متعلّق بزيادة واللام، وبناؤه

(١) بحر القواعد: ٨١، ٨٢.
(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٥/١، ومجموعة الشافية في علمي التصريف والخط: ١٦٤/١، ١٦٥.
(٣) بحر القواعد: ١٤٤.
(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢٢٩/٣، والممتع الكبير في التصريف: ١١٦.
(٥) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٥٧٨/٢.

لـلّازم يفيد المبالغة أيضاً، نحو: اجْلَوَّذَ البعير، أي: أسرع زيادة مبالغة، وقد يكون متعدّياً، نحو: اعْلوَّطَني، أي: لزمني...وفي هذين البابين اختلاف، قيل: إنَّهما ملحقان باحْرَنْجَم، وقيل: إنَّهما غير ملحقان(١)، وهذا اختيار الجمهور»(٢).

يتكلَّم الآيدنيّ هنا عن أبواب السداسي التي هي بالأصل مزيد الثّلاثيّ بثلاثة أحرف(٣).

• **همزة الوصل في مسألة اَيمنُ الله**؛ إذ يقول: « وأمَّا فتح همزة اَيمن ولام التعريف في الابتداء للخفّة عند الجمهور، وأمَّا أيْمُن جمع يَمِيْن عند الكوفيين، وهمزة لام التعريف عند الخليل، فلقطعهما وسقوطهما في الوصل لكثرة الاستعمال»(٤).

يبدو من هذا النصّ أنّ الهمزة التي في كلمة أيمن هي همزة وصل وذلك ما أجمعوا عليه بدليل قولهم: « إنّما جاءت مفتوحة وإن كان القياسُ يقتضي أن تكون مكسورة؛ لأنّه لمّا كثُر استعماله في كلامهم، فتحوا فيه الهمزة؛ لأنّها أخفُّ من الكسرة، كما فتحوا الهمزة التي تدخلُ على لام التعريف وإن كان الأصل فيها الكسر لكثرة الاستعمال، فكذلك ها هنا»(٥).

فحُجة الكوفيين بأنّ كلمة أيمن جمع؛ لأنّها على وزن أفْعُل وهو وزن خاصّ بالجمع، لذلك فهمزتها همزة قطع، والبصريّونَ يؤكّدونَ أنّها مفرد، وهمزتها همزة وصل، إذ لو كانت همزة قطع لما جاز كسر الهمزة بالإجماع فقيل إيمُنُ الله(٦). وهناك أمثلة أخرى في الإجماع نشير إلى مواضعها في الشرح(٧).

---

(١) الصواب غير ملحقين.

(٢) بحر القواعد: ١٥٤، ١٥٥.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٦٠/٤.

(٤) بحر القواعد: ١٦٨.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٦٢): ٣٤٥، ٣٤٦.

(٦) المصدر نفسه: ٣٤٤، ٣٤٥.

(٧) ينظر: بحر القواعد: ٩٢، ١١٠، ١٥٠، ١٦١، ١٦٤، ١٨١، ٢١٦، ٢٧٤.

## المبحثُ الثاني
## الأدلّةُ العقليّةُ

العَقْلُ في اللّغةِ: «عَقَل فهو عاقِلٌ وعقولٌ، ورجل عاقِلٌ، وهو الجامع لأمره ورأيه، وسُمّي العَقْلُ عَقْلاً؛ لأنّه يَعْقِل صاحبه عن التورّط في المهالك، أي يَحْبسهُ»(١).

وفي الاصطلاح: «يُطلقُ على القوّة الفطريّة التي أودعها الله تعالى في الإنسان، وخلقه عليها متهيّئاً بسببها لقبول العلم، وهذا هو محلّ التّكليف ومناط الأمر والنّهي، وبه يكون التّمييز والتّدبير، وهو العقل الفطري الغريزي»(٢).

فالدّليل العقليّ قضيّةٌ معروفةٌ في علم أصول الفقه، تُدرك بالعقل، ويكون بوساطتها استنباط الحكم الشرعيّ(٣)، أمَّا في النحو فهو أحد الأدلّة النّحويّة التي تعود إلى الرأي الخالص للنحويّ، ويكون عملهُ فيها بيِّن واضح(٤)، وعلى هذا يكون هو « المستنبط بالعقل استنباطاً مبنيّاً على المحاكمة العقليّة... وغالباً ما يكون في الأحكام النّحويّة النّظريّة(غير التطبيقية) التي لا تأثير فيها على تركيب الكلام كقولهم: المصدر أصل للفعل، وإنّ الخبر مرفوع بالابتداء»(٥).

والنحو العربيّ جارٍ على قواعد عدّة، منها ما تبنى على العقل، وهي صنفان: الأول قواعد خاصّة بأدلّة النّحو وهي التي توجّه النّحويّ إلى التعامل الصّحيح مع هذه الأدلّة لاستنباط أحكامهم، والثانية قواعد خاصّة بتفكيرهم عندما يضعون سبباً لاستعمالٍ نحويّ أو ظاهرة أو تأويلهم لبعض النّصوص التي تعارضت مع قواعدهم حتى تنطبق عليها القاعدة(٦).

---

(١) لسان العرب:٣٢٦/٩، وينظر: مقاييس اللّغة لأحمد بن فارس: ٦٩/٤-٧٢.

(٢) مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية لعثمان جمعة ضميرية: ١٨٤.

(٣) ينظر: دروس في علم الأصول، الحلقة الثالثة: ٢٢١.

(٤) ينظر: اعتراض النحويين للدليل العقلي: ٣١.

(٥) الدّليل العقلي عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية لسهيلة خطاف عبد الكريم: ٧٩.

(٦) ينظر: أثر العقل في توجيه القاعدة النّحويّة إلى أصلية وفرعية لمعن عبد القادر بشير، (بحث منشور): ٢٣٥.

أمَّا بالنسبة لأنواع الأدلّة العقلية فقد أشار ابن الأنباري إلى أنّها كثيرةٌ ولا يمكن الإحاطة بها، لكن أهمّها وأكبرها مكانةً وأكثرها تداولاً هو القياس، وبقية الأدلّة تابعة له[١]، وعلى هذا الأساس بنى ابنُ الأنباريّ كلامَه عندما وضع عنواناً للفصل الرابع والعشرين أطلق عليه «الفصل الرابع والعشرون في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال»[٢].

وأمّا بالنّسبة لعددِها فقد اختلف العلماء في عدد هذه الأدلّة، وجاءت تقديراتهم متفاوتة في ذلك، فعدّها ابنُ الأنباريّ ستة، وهي: الاستدلال بالتّقسيم، وبالأولى، وبالأصول، وببيان العلّة، وبعدم الدّليل في الشيء على نفيه، وبالاستحسان، ثمّ زاد عليها السيوطي الاستدلال بالعكس، والاستدلال بعدم النظير، فجعلها ثمانية[٣]. والسبب في هذا الاختلاف يعود إلى وجهات نظرهم، فقسم اكتفى بذكر ما ذاع صيته على ألسنة العرب المحتجّ بكلامهم، وقسم من ذكر ذائِع الصّيت وغيره، ومنهم مَنْ رأى وجوه يصحّ الاستدلال بها، وهي الأصل، ووجوه ملحقة بها، وآخرون أكّدوا على وجود علاقة مترابطة ومتداخلة بين بعضها والآخر[٤].

وسأتناول في هذا المبحث الحديث عن الأدلّة العقليّة المُتفق عليها، ويكون عرضها على الترتيب الآتي:

١. القياس

٢. التّعليل

٣. استصحاب الحال.

---

(١) ينظر: اعتراض النحويين للدليل العقلي: ٣٢.
(٢) لُمعُ الأدلّة: ١٢٧.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٧، ١٣٣، ١٤٢، والاقتراح: ٣٧٩-٣٩٥.
(٤) ينظر: اعتراض النحويين للدليل العقلي: ٣٣.

**١. القياسُ**

القياسُ لغةً: «قاسَهُ بغيره، وعليه يقيسُهُ قَيساً وقِياساً واقتاسَهُ: قَدرهُ على مثاله فانقاسَ، والمقدارُ: مِقياسٌ، وقايَستُهُ: جارَيتُه في القياس، وبين الأمرين: قَدّرْتُ»(١).

أمَّا في الاصطلاح: فهو في عُرف بعض العلماء القدماء «علمٌ قياسيّ ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهينَ وحججٍ»(٢).

وبهذا المعنى القياسُ ليس إلا قاعدة تستنتج بعد التحليل والاطمئنان إلى وجود برهان ودليل، أمَّا عند بعض المحدثين هو: «مبدأ مقبول مشروع في كلّ العلوم، شريطة أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات والصفات، وأن يكون المقيس عليه في اللّغة بالذات له واقع ووجود يتمثل في الاستعمال الحيِّ للكلام»(٣).

فعلى هذا فإنّ من شرط تحقيق القياس وجود ارتباط وثيق بين المقيس عليه والمقيس، على أن يكون المقيس عليه ثابت في الاستعمال اللغوي ومتداول بين العرب

وتُعدُّ عملية القياس قديمة في اللّغة، لكنها بدأت تشيع أكثر في مرحلة نشأة النحو على يد أبي الأسود الدؤلي(ت٦٩هـ)، ومن ثمّ تطوّرت وبرزت على يد الحضرميّ (ت١١٧هـ)، فهو «أوّل من بَعّجَ النحو ومدّ القياس وشرح العلل...»(٤). ومن ثمّ انطلق العلماء وهم على يقينٍ بضرورة تحقيق هذا الأمر المهمّ، بإجراء ضوابط ومقاييس على كلامهم، ومبدأهم في ذلك قياس ما لم يُسمع على ما سُمِع(٥)، وهو المبدأ الذي أَيّده المازني وابن جنّي وغيرهم(٦)، ورفضه بعضُهم، ويمثّلُهم أحمد بنُ فارس، الذي أشار إلى ذلك معتمداً على النّظرة التّوقيفيّة

(١) القاموس المحيط: ١٣٨٥، وينظر: لسان العرب: ٣٧٠/١١.
(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٤١.
(٣) اللّغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم لكمال بشر: ١٤٠.
(٤) إنباه الرواة على أنباه النّحاة: ١٠٥/٢.
(٥) ينظر: أصول النحو العربيّ للدكتور محمد خان: ٧٠.
(٦) ينظر: الخصائص: ٣٥٧/١، والمنصف: ١٧٣/١.

للّغة[١]، بقوله: «ليس لنا اليوم أنْ نخترع، ولا أنْ نقول غير ما قالوه، ولا أنْ نقيس قياساً لم يقيسوه؛ لأنّ في ذلك فساد اللّغة وبُطلان حقائقها»[٢]. فمن المؤكد أنّ ما ذهب إليه ابن فارس فيه نظر؛ لأنّنا عندما نطبق القواعد الصّرفيّة أو النّحويّة ما هي إلا عمليّة مضمونها القياس، قائمة على أوجه التّشابه أو التّجانس بين ما تعلمناه سابقاً، وما هو جديد، فيُحمل الجديد على ما سبق تعلمه، وبهذا نكون واثقين من الاتجاه الذي سلكناه؛ لأنّ هذا ما يؤيد القواعد التي وضعها العلماء من استقراء كلام العرب[٣].

أمَّا بالنّسبةِ لمنزلتِه فيحتلّ القياسُ مكانةً عظيمةً في نفوس العرب، إذ «فُتن النّحاة بالقياس وتمسّكوا به أشدّ التّمسّك، فيقول ابن جنّي: مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون النّاس، وقال أستاذه أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): أُخطئُ في خمسين مسألةٍ في اللّغة، ولا أُخطئُ في واحدةٍ من القياسِ»[٤]. فلولا التزام هؤلاء العلماء بهذا المنهج العقليّ لاستنباط قواعدِهم لما بقت اللّغة نشيطة ومتجددة، فبالقياس قد حافظوا على روحها، فكثرت وارتقت وغطّت فروعها حضارات مختلفات[٥]، إذ دعت حاجة الإنسان إلى هذه المقاييس فبدونها تتعسر عليه اللّغة، ويقع في نقص كثير ما يريد أن يعبّر عنه، فقد يضطر إلى الإكثار من الإشارات، على عكس النطق الفصيح للكلمات الذي يعطي حليةً للمنطق، وفي حال إذا أراد الواضع أن يخصص لكل معنى لفظاً لوقعت اللّغة في وضع مربك للإحاطة بكل الكلمات والصيغ، واستحال على البشر حفظها، فالقياس طريقٌ يسهل به القيام على اللّغة؛ لأنّه يُمكّن الإنسان من نطق عدد غير متناهٍ من الكلمات واثقاً منها وهو لم يسمعها[٦].

---

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللّغة: ٦٧.

(٢) المصدر نفسه: ٦٧.

(٣) ينظر: دراسات لغوية، القياس في الفصحى للدكتور عبد الصبور شاهين: ١٠.

(٤) أصول النحو العربيّ للدكتور محمد خان: ٧١.

(٥) ينظر: في أصول النحو لسعيد الأفغاني: ٨٠.

(٦) ينظر: القياس في اللّغة العربيّة لمحمد خضر حسين: ٢٣، ٢٤.

وقد درس الباحثون مصطلح القياس كثيراً، ووضعوه في ميزان الدّراسة، وأغنوا فيه مؤلفاتهم، وللقياس دلالتان تختلف إحداهما عن الأخرى، هما:-

◈ **القياس الاستقرائي(قياس النصوص)**[١]: هو المعنى الأوّلُ للقياس والمشهور في البحث النّحويّ في القرون الثلاثة الأولى، إذ يُعدُّ صميم الممارسة النّحويّة؛ لكونه انتحاءً لكلام العرب[٢]، ويعتمد على اطّراد الظّاهرة اللّغويّة في النّصوص، والالتزام بها كقاعدة عامّة أصليّة كانت أم فرعيّةً، وتأويل ما خالفها، مع رفض الأحكام الشّاذّة والنّصوص التي حملتها وإن كانت موثوقة[٣].

وهذا النّوع من القياس هو الذي لجأت إليه اللّغة عندما ازدادت الحاجة إلى المفردات الجديدة؛ لإثراء الحصيلة اللّغويّة، إذ يشمل الصّيغ والمفردات غير المسموعة بقياسها على المسموعة، ولهذا النّوع علاقة وثيقة بالاشتقاق، إذ تلحق المشتقات غير المسموعة بالمسموعة، وتباينت مواقف العلماء حول هذا القياس، فقسم اعتمد في البناء على أيّ مثال وإن لم يُسمع عن العرب، وقسم آخر اقتصر على المسموع عن العرب فقط[٤].

◈ **القياس الشكلي (قياس الأحكام)** [٥]: وهو معنى جديدٌ طرأ على القياس عندما أصبح القياس أصلاً من أصول النحو، ويقصدونَ به «عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل:" هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع "... وقيل: "هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع" وهذه الحدود كلّها متقاربة»[٦].

---

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٥، ٨٥.

(٢) ينظر: ضوابط الفكر النّحويّ: ٢/٢٤٤.

(٣) ينظر: أصول التفكير النّحويّ: ٢٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٨٦-٨٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٧٧، ٩٠.

(٦) لمع الأدلّة: ٩٣، وينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

ومن هنا فالقياس بحاجة إلى أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وعلة تجمع بينهما، وحكم يُنقل من الأصل إلى الفرع، وهذا النوع من القياس لم تتوقف غايته عند جمع النصوص واستقرائها، وملاحظة مدى اطّراد الظاهرة في النصوص اللّغويّة(١). إنّما هي عملية تحتاج إلى التّأمّل بنظرة فاحصة وتحكيم العقل فيها، بالجمع بين ظواهرها المتشابهة بعضها مع بعض(٢).

ويمكن القول إن ما أطلق عليه النحويون (قياساً) جرى على وجوهٍ مختلفة(٣)، وأقسامٍ متشعّبةٍ، ومعانٍ متنوعةٍ، ولكن مهما تباينت تلك الوجوه وتعدّدت تلك الأقسام فإنّ لها دلالةً تجمع بينها عن طريق الارتباط والتّلازم(٤).

وعلى هذا فللقياس أقسامٌ بحسب الاستعمال (قياسٌ مطّردٌ، وقياسٌ شاذٌّ، وقياسٌ متروكٌ)(٥) .

وبحسب العلّة الجامعة (قياسُ طردٍ، وقياسُ شبهٍ، وقياسُ علّة)(٦)، والأخير ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام:(القياسُ المساوي، والقياسُ الأولى، والقياسُ الأدون)(٧)، وكذلك يُقسمُ بحسب المعنى على قسمينِ: القياس المعنوي، والقياس اللّفظيّ(٨).

---

(١) ينظر: أصول التفكير النّحويّ: ٧٧.

(٢) ينظر: ضوابط الفكر النّحويّ: ٢/٢٤٥.

(٣) وذهب باحث محدث إلى اختلاف صور القياس عند القدماء ابتداءً من ما قبل الخليل إلى المبرد وخلص بنتيجة وهي تباين مواقفهم من الاعتماد على ظاهرة القياس فمنهم من قيَّد ذلك القياس ضمن ما اطرد من كلام العرب، المسموع عنهم كثيراً، ومنهم من قاس حتى على القليل والنادر، ومنهم من رفض ذلك رفضاً قاطعاً، ينظر: القياس الصرفي في كتاب كنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب للدكتور باسم محمد عيادة، (بحث منشور):٨٥، ٨٦.

(٤) ينظر: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي للدكتورة منى الياس: ٧٧.

(٥) ينظر: الخصائص: ١/٩٧، ٩٨، والقياس في النحو العربيّ نشأته وتطوره للدكتور سعيد جاسم الزبيدي: ٣٥-٤٢.

(٦) ينظر: لمع الأدلّة: ١٠٥-١١٠، والقياس في النحو العربيّ نشأته وتطوره: ٤١-٤٣.

(٧) ينظر: الاقتراح: ٢٢٠، والقياس في النحو العربيّ نشأته وتطوره: ٤٢.

(٨) ينظر: الخصائص: ١/١٠٩، والقياس في النحو العربيّ نشأته وتطوره: ٤٣.

أمَّا بحسب الوضوح والخفاء فينقسم إلى: قياس جليّ، وقياس خفيّ[١]، وذهب الدكتور تمام حسان إلى القياس بتسميتين هما: القياس الاستعماليّ، والقياس النّحويّ[٢].

وإذا وصلنا إلى الآيدنيّ نجده قد اعتمد في (بحر القواعد) على القياس في توجيه المسائل النّحويّة، وأجراه في شرحه على نحوٍ ظاهرٍ بارزٍ، فما جرى على قياس كلام العرب وتوجيهاتهم فهو مقبول، وما خالف ذلك فهو مرفوض ومردود، ومن المسائل التي أشار إليها في حكم القياس فهي ما يأتي:-

◈ **القياس المطّرد**

إنَّ مفهوم الاطّراد هو ما كان مستمراً وشائعاً فهو «"ما كثر وشاع واطرد " فليس المقياس ما قالته العرب أيّا كان، بل المقياس المعيار المستخرج من تتبع كلام العرب باعتبار الكثير المطرد غالباً»[٣].

إذن هو الأسلوب الذي اجتمعوا عليه فعدّوه أصلاً قاسوا عليه غيره لوجه من الشبه بينهما[٤]، والاطّراد ليس معناه الكثرة العدديّة للألفاظ كما توهم بعضهم، إنّما مقصده كثرة النظائر التي طابقت الأصول العامة، والقوانين التي استنبطت من استقراء كلام العرب، وإن كان ما طابق تلك الأصول قد وُصِف بالقلة أو الندرة[٥]، وأشار الآيدنيّ إلى القياس المُطّرد في **إعلال المثال بالقلب**، إذ يقول: «واعلم أنّه إنْ انضم ما قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو: إيْجَل أُعيدَتْ الواو، وتقول: يا زيدُ إيْجَل، تُلفظ بالواو وتُكتب بالياء؛ لأنّ الأصل في كلّ كلمة أنْ تُكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها؛ لأنّ كلّ واو ساكنة بسكون أصليّ أو عارضٍ إذا كُسِر ما قبلها قُلبتْ ياء، فاء كان أي: سواء كان ذلك الواو فاء

(١) ينظر: الاقتراح: ٣٧١، والقياس في النحو العربيّ نشأته وتطوره: ٤٤.

(٢) ينظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية: ١٥١وما بعدها.

(٣) ضوابط الفكر النّحويّ: ٤٤٦/١.

(٤) ينظر: الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٥٩.

(٥) ينظر: ضوابط الفكر النّحويّ: ٤٥٥/١.

الفعل أو غيره، نحو: اعْشِيْشَاباً، أصله اعْشِوْشَاباً قُلبتْ الواو ياء لما مرّ، وهذا قياس مطّرد لِتَعسُّر النّطق بالواو الساكنة المكسورة ما قبلها»[١].

يتّضح من ذلك أنّه عدَّ هذا القلب أصلاً يُقاس عليه، فهو قياسٌ مطّردٌ، فمن باب التّناسب اقتضاءً لحركة ما قبلها، تُقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، للمناسبة بين الياء والكسر، إذ هو من جنسها، وقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كذلك للتناسب بينهما، فالضّمّة من جنس الواو[٢]، ومثلها اعْشِوْشَاباً قُلبت الواو ياءً؛ استثقالاً لنطق الواو الساكنة المكسور ما قبلها.

◈ **القياسُ الشّاذُّ**[٣]

إنّ المتعارفَ على هذا المصطلحِ عند القدماءِ هو ما يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه، فهو ما لم تبنى عليه قاعدة لغويّة لمخالفته القياس، وهذا ما أكّدهُ ابنُ جماعة (ت٨١٩هـ) بقوله: «ما خالف القياس وقلّ وجودُه شاذٌ ونادرٌ وما خالف وكان كثيراً شاذّ فقط وما قلّ ولم يخالف نادرٌ فقط، وأن الضعيفَ مباينٌ لهما»[٤].

وهذا المفهوم (أعني القياس الشّاذّ) لم يكن واضحاً عند القدماء، إذ كلّ ما ذكروه أنّه مقابل للقياس المطّرد[٥]، وقد ذكر ابنُ السّرّاجِ ثلاثة أضربٍ للشّاذّ[٦]، وهي:-

- شاذٌّ في القياس مطّردٌ في الاستعمال، مثل: استحوذ.

---

(١) بحر القواعد:٣٦٧، ٣٦٨.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢١٥/١، وشرح الشافية لركن الدين: ٧٣٣/٢، وشرح الشافية للخضر اليزدي: ٨١٨/٢، والمستقصى في علم التصريف للدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب: ١١٤٥/١.

(٣) قيل: إنَّ كلّ ما لم يُحمَل على الأصل فهو قياسٌ شاذ، فذهب لذلك أحد الباحثين المحدثين، بقوله: «في الحقيقة أنَّ هذا ليس من سنخ القياس المستعمل عندهم، إذ إنَّ الحمل يقتضي معاينة الأصل، ولا يمكن حمل الشاذ لأنّه خارج عن بابه، منفردٌ عن سائر أقرانه»، الاحتجاج الصرفي: ١٣٢.

(٤) مجموعة الشافية في علمي التصريف والخطّ: ١٥٥/١، ١٥٦.

(٥) ينظر: الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٣٦.

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ٥٧/١.

- شاذٌّ في الاستعمال مطّردٌ في القياس، مثل: تركِهم وَدَعَ ماضي يدع.
- شاذٌّ في القياس والاستعمال، مثل: ثوب مصوون.

وأمَّا ما يخصّ هذا الأصل عند الشّارحِ فقد وردَ في **قاعدة الاسم المنسوب**، إذ يقول: «وأمَّا خُرَيبيّ فشاذ، وكذا ثَقَفِيّ وقُرَشِيّ وفُقَمِيّ ومُلَحِيّ شاذ؛ لأنّ القياس إثبات الياء من فعيل بفتح الفاء وبضمّها إذا كان لامها صحيحاً كظَريفيّ وكُميتيّ، وتحذف الياء من المعتل اللام في فعيل وفعيلة بفتح الفاء أو ضمة فيهما، وبفتح العين في فعيل، وتقلب الياء الأخيرة واواً، فيقال في غَنِيٍّ غَنَويّ»(١).

يبدو أنّ الآيدنيّ ذهب إلى ما كان صحيح اللّام من فُعَيلة بأن يكون قياسُهُ بحذف الياء، فالقياسُ المطّردُ في خُرَيْبَة هو خُرَبِيٌّ فالنّسب إليها بخُرَيْبِيٌّ شاذ(٢)، أمَّا فُعَيل وفَعِيل كثَقَفِيّ وقُرَشِيّ وفُقَمِيّ ومُلَحِيّ فشاذ كذلك، وذهب العلماء فيه مذهبين، عدَّ سيبويه القياس في صحيح اللّام منها أن لا تُحذف الياء من فُعَيل وفَعِيل(٣)، أمَّا المبرّد فجوّز الوجهين إثباتها وحذفها معتمداً في ذلك على أنّ العرب تستعمل كُلاً منهما(٤)، أمَّا المعتل اللّام في مثل غَنِيٍّ تُحذف الياء الأولى، وتبدل كسرة العين فتحة، ثمّ تُقلب الياء الأخيرة واواً(٥).

### ◈ القياسُ المساوِي

يُعدُّ أصلاً من الأصولِ التي اعتمدها النّحاةُ في بناءِ القوانينِ العامّة لنظريّة النّحو العربيّ، وعُرِف بـ«حمل نظير على نظير»(٦). وأُطلق عليه(القياس الأصلي)(٧) فهو «إلحاق

(١) بحر القواعد: ٢٧٢، ٢٧٣.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣٣٩/٣، وشرح الشافية لركن الدين: ٣٧٧/١.
(٣) ينظر: الكتاب: ٣٣٥/٣، ٣٣٦، وكنزُ المطالب على شافية ابن الحاجب: ٣١٧/٢-٣٢٠.
(٤) ينظر: المقتضب: ١٣٣/٣، وكنزُ المطالب على شافية ابن الحاجب: ٣١٩/٢.
(٥) ينظر: شرح الشافية لركن الدين:٣٧٩/١.
(٦) الاقتراح: ٢٢٠.
(٧) ينظر: القياس في اللّغة العربيّة لمحمد الخضر حسين: ٢٧.

اللّفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامّة كصيغ التّصغير والنّسب والجمع، وأصل هذا أنّ الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصّة، يستنبط منها علماء العربيّة قاعدة تخول المتكلّم الحقّ في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة، ما ينطق به من أمثالها»[١].وقد استعمل الآيدنيّ هذا الأصل وأشار إليه في **وجوب تخفيف الهمزة الثانية بالقلب**، إذ يقول: «ووجب قلب الهمزة الثانية واواً في غيرهما، أي: في غير كون ما قبلها مكسور[٢]، أو كونها مكسورة سواءً كانتا مفتوحتين أو مضمومتين، أو الأولى مفتوحة والثانية مضمومة أو بالعكس، فتكون الصور سبعة، نحو: أُوَيْدِمٌ تصغير آدَمُ، وأصلُه أُأَيْدِم فقُلبت الثانية واواً لضمِّ ما قبلها، وأَوَادِمُ في جمع تكسيره، وأصله أَأَادِم قُلبت الثانية واواً حملاً للتكسير على التّصغير»[٣].

تمثّل هذه المسألة العلاقة بين التّكسير والتّصغير، وذلك بإجراء حكم التّصغير على التّكسير للمشابهة بينهما، فكلاهما فرع ومن وادٍ واحد فالتّكسير فرع المفرد، والتّصغير فرع المكبَّر.

وقد يُحمل التّصغير على التّكسير وذلك عندما أجروا ما حصل في التّكسير على التّصغير في مواضع عدة، وفاعليّة التّأثير تنطلق من التّكسير إلى التّصغير؛ لأنّ ما وصلهم عن العرب من شواهد التّصغير قليلة، فلم يستطيعوا بناء قواعد متكاملة عنه، ولسدّ ذلك النّقص اعتمدوا في قياسه على بنية أخرى مشابهة له[٤].فتصغير كلمة آدمُ أوَيْدِم، إذ أصلها أُأَيْدِم بهمزتين، فقُلبت الثانية واواً بحسب حركة ما قبلها للتّناسب بينهما، أمّا في جمع التّكسير تكون كلمة آدمُ أَوَادِم، على وزن أفاعل، إذ أصلها أَأَادِم بهمزتين مفتوحتين ويتبعهما ألف، فقُلبت الثانية واواً ولم تُقلب ألفاً

(١) القياس في اللّغة العربيّة لمحمد الخضر حسين: ٢٧.

(٢) الصواب مكسوراً.

(٣) بحر القواعد: ٣٢٢، ٣٢٣.

(٤) ينظر: أثر مركزية جموع التّكسير في أبنية التّصغير: دراسة في كتاب سيبويه للدكتور أحمد طالب الخلوف، (بحث منشور): ٢٠٧.

كما أشرنا إليه سابقاً في قلب الهمزة اقتضاءً لحركة ما قبلها؛ وذلك لأنّ في حال قلبها ألفاً يؤدي هذا إلى التقاء الألفين، وهنا يقتضي حذف الهمزة، وعندها يلتبس المفرد بالجمع(١)، وهذا ما أكّدهُ سيبويه بقوله: «وإذا جمعت آدَمَ قلت: أَوادِمُ، كما أنك إذا حقرت قلت: أُوَيْدِم؛ لأنّ هذه الألف لمّا كانت ثانية ساكنة وكانت زائدة؛ لأنّ البدل لا يكون من أنفس الحروف، فأرادوا أن يكسروا هذا الاسم الذي قد ثبت فيه هذه الألف صيّروا ألفه بمنزلة ألف خالد»(٢).

فتبيّن من هذا العرض أنّ ما ذهب إليه الآيدنيّ في هذه المسألة هو حمل الفرع على الفرع لأنّ القياس المساوي هو ما كان حمل نظير على نظير كما أشرنا إليه سابقاً، فلم يكن أحدهما أصلاً، والآخر فرعاً عليه(٣).

### ◈ قياسُ الحملِ

تُعدُّ فكرةُ الحملِ نوعاً من أنواعِ القياس، وظاهرةً من الظواهرِ المهمّة التي اتّكأَ عليها النحويونَ العرب القدماء في إحالة أغلب الظواهر الكلاميّة، فالحملُ «هو قياسُ أمرٍ على أمرٍ وتحميل أحدهما حكم الآخر، والحمل طريق يسلكه النّحاة، ويحيلون إليه الظّاهرات الكلاميّة التي لا تنتظمها قواعد أصليّة تنسب إليها»(٤).

وهو معنًى من معاني القياس، فهو على صلة وثيقة به، إذ عرفوا أهميته، وطبقوه تطبيقاً شاملاً في الدّرس اللّغوي كلّه، واستعملوه في تأويل المسائل التي خرجت عن القياس، جاهدين في إرجاع تلك المسائل إلى الظّاهرة الأُمّ، بتطبيق بعض صورها لصنع نظام كلّيّ تنضبط تحته كلّ مفردات الظّواهر اللّغويّة(٥)، وقد ورد لفظ القياس والحمل بمعنى واحد عند

(١) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٧٠٩/٢، وشرح الشافية للخضر اليزدي: ٧٨٥/٢.
(٢) الكتاب:٥٥٢/٣.
(٣) ينظر: الاقتراح: ٢٢٠.
(٤) معجم المصطلحات النّحويّة والصرفية للدكتور محمد سمير اللبدي: ٦٧.
(٥) ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربيّة بين علماء اللّغة القدامى والمحدثين للدكتور عبد الفتاح حسن البجة: ٦.

أبي البركات الأنباريّ، وأكّد ذلك بقوله: «وأمّا القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه» (١) . إلّا أنّ أحد الدارسين المحدثين ذهب إلى وجود فرق واضح بين القياس والحمل، فالقياسُ هو الأصل في كلّ ظاهرة لغويّة، وأمّا الحمل فهو وسيلة أو آلة تستعملها لردّ ما خرج عن هذه الظاهرة عن طريق اصطناع رابطة بين الظّاهرة الأُمّ وما خرج عنها(٢)، وعدّوا القياس أوسع وأشمل من الحمل، أمّا الحمل فهو لونٌ من ألوانِ التّصرف التي مثّلته نموّ العربيّة وتغيّرها وتطوّرها(٣)، وما ذهب إليه المحدثون لم يكن بدعاً منهم، وإنَّما ساروا على آراءِ القدماء ومنهم ابن جنّي، إذ يقول: «وسبب هذه الحُمُول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللّغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرُّف فيها والتَّركُّح(٤) في أثنائها؛ لِما يلابسونه ويُكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخُطب والسّجوع، ولقوة إحساسهم في كلّ شيء شيئاً، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم» (٥).

ولقد ذكر الشّارح هذا الأصل كثيراً، ومنها في **جمع الأسماء**، إذ يقول: «تشترك صيغة اسم الزمان والمكان والمصدر الميميّ مع المفعول فيما فوق الثلاثيّ للاختصار في كثير من الحروف، وإنَّما لم يشتركوا مع اسم الفاعل منه لمشابهتهما للمفعول في كونهما محلاً للفعل، والمصدر يشاركهما في الثلاثي غالباً، فيناسب فيما فوقه دائماً، ويُصرَّف، أي: كلّ منهما من غير الثلاثي على ثلاثة أوجه أيضاً، أي: كما من الثلاثي، إلّا أنّه، أي: لكنَّ الفرق أنَّهما من غيره لا يُجمع إلا بالألف والتاء، أمَّا عدم جمعها بالواو والنون فلما مرّ...فإن قلت: لا مجال للجمع بالألف والتاء لما مرّ، قلت: نعم، لكن عدّوا الغير العاقل بمنزلة المؤنث، فناسب ان يُحمل عليه»(٦).

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

(٢) ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربيّة بين علماء اللّغة القدامى والمحدثين: ١٧٦.

(٣) ينظر: الحمل والمحمول في النحو العربيّ للينا علي محمد: ٢٠.

(٤) التَّركّح: التوسع والتصرف، ينظر: لسان العرب، مادة "رَكَحَ": ٢٩٨/٥.

(٥) الخصائص: ٢١٥/١.

(٦) بحر القواعد: ٢٤٧، ٢٤٨.

يُفهم من هذا القول أن كلّ ما زاد على ثلاثة أحرف، ثلاثيّاً مزيداً، أو رباعيّاً مجرداً، أو مزيداً من اسم الزمان والمكان والمصدر الميميّ تكون صيغتها كصيغة اسم المفعول، واشتركت مع اسم المفعول ولم يكن اشتراكها مع اسم الفاعل؛ لفتح ما قبل الآخر في اسم المفعول فيكون أخفّ من كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل(١)، وقد أشار الآيدنيّ إلى سببٍ آخرَ وهو نتيجة المشابهة بينها وبين اسم المفعول لوقوع الفعل في كلٍّ منهما.

ويُصرف كلّ واحد منها من غير الثلاثيّ على ثلاثة أوجه، أي: مفرد ومثنى وجمع، أمَّا جمعها فلا تجمع بالواو والنّون؛ لعدم توفّر شرط قياس هذا الجمع فيها، من العقل والعلميّة(٢)، وتجمع بالألف والتّاء كجمع المؤنث السالم؛ لأنّها أشبهت هذه الأسماء غير العاقلة من اسم الزمان والمكان والمصدر الميميّ بالمؤنث وهي بمنزلتها، فناسب أن يحملوها عليه. وأمثلة القياس كثيرة عند الآيدنيّ نشير إلى مواضعها في الكتاب(٣).

**٢. التّعليل**

يفيدُ مصطلحُ العلّة في اللّغة معانيَ عدةً لعلّ من أهمّها الآتي:

- منها السّبب، يقال: هذا علّة لهذا، أي: سبباً لهُ(٤).
- ومنها بمعنى المرض، في قولهم: العلّة: المرض، وصاحب العلّة يُسمى مُعتلّ، وعَلّ المريض يعلّ واعتلّ فهو عليل، ويُطلقون على ما كان كثير العلل رجل عُلَلَة (٥).

(١) ينظر: الفتح الرباني:٣٥٣.

(٢) ينظر: بحر القواعد: ٢٤٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١١٦، ١٥٦، ٢٠٨، ٢٤٤، ٢٩٠، ٣١٣، ٣٥٣، ٣٧٤، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٣٦، وغيرها.

(٤) ينظر: لسان العرب: مادة، "علل":٣٦٧/٩، وترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة للطاهر أحمد الزاوي: مادة "علّ": ٣٠٠/٣.

(٥) ينظر: معجم مقاييس اللّغة: مادة "علّ": ١٤/٤، وينظر: القاموس المحيط: مادة "علل": ١١٣٦.

• وتأتي بمعنى العذر، كما ورد « في حديث عاصم بن ثابت: ما علّتي وأنا جَلْدٌ نابِلٌ؟ أي ما عذْري في ترك الجهاد، ومعي أهْبة القتال، فوضعَ العلّة موضع العذر. وفي المثل: لا تَعْدَمُ خَرْقاءُ علّة[١]، يُقال هذا لكلّ معتلّ ومعتذر وهو يَقْدِر»[٢].

أمَّا في الاصطلاح: من القدماء عرّفها الرّمانيّ (ت ٣٨٤هـ) بقوله: « تغيير المعلول عمّا كان عليه» [٣]. أي: خروجه عن الأصل الذي كان عليه.

وعرّفها من المحدثين بقوله هي: «اجتهادٌ من النّحويّ في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف يفسّرها وفق مؤثرات مختلفة، منها قدرته العقليّة، وثقافته، ومذهبه الدّينيّ، وخبرته اللّغويّة»[٤]. وما دمنا قد مررنا باجتهاد النحوي فإن «المتتبع لنشأة العلة النحوية يصل إلى علامات مفضية تؤكد أن نشأة العلة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بنشأة النحو»[٥].

والعلّة ركنٌ مهمٌّ من أركانِ القياسِ؛ لأنّ كلّ قياس يشترط في تحقيقه أربعة أركان: أصل، وفرع، وعلّة، وحكم[٦]، وبسبب العلّة التي جمعت بين الأصل وهو المقيس عليه، والفرع وهو المقيس استحق المقيس حكم المقيس عليه، وهذا ما أكّده الدكتور علي أبو المكارم[٧]، فالعلّة جزء أصيل من النّحو نشأت معه، وتطوّرت بتطوّره، فلا غنى عنها[٨]، وأثبت العلماء ذلك بأنّها في غاية الوثاقة والصّلة مع النّحو، فهي ليست مصنوعة، ولا ضعيفة، وإنَّما هي أصل من أصول البحث النّحويّ[٩]، ويرتبط نشوؤها بفطرة الإنسان الميّالة إلى معرفة الأسباب التي تسبّبت في

(١) تمام المثل هو: «لا تَعْدَم خَرْقَاءُ علّة، ولا تَعْدَمُ صَناعُ ثَلَّةً»، جمهرة الأمثال: ٢/ ٢٩٧.
(٢) لسان العرب: مادة "علل": ٣٦٧/٩، وينظر: القاموس المحيط: ١١٣٦.
(٣) رسالتان في اللّغة، باب الحدود لعلي بن عيسى الرماني: ٦٧.
(٤) نظرية التّعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين للدكتور حسن خميس الملخ: ٩٩.
(٥) العلة الصرفية في كتاب كنز المطالب على شافية ابن الحاجب للدكتور باسم محمد عيادة، (بحث منشور):١٢٢.
(٦) ينظر: لُمع الأدلّة: ٩٣.
(٧) ينظر: أصول التفكير النّحويّ: ١٠٨.
(٨) ينظر: النحو العربيّ العلّة النّحويّة نشأتها وتطورها للدكتور مازن المبارك: ٥.
(٩) ينظر: الاقتراح: ٢٤٩.

حدوث الأشياء والظواهر، فانطلقت العلّة من محاولة الدّارس لمعرفة سبب كلّ ما يراه من الأحكام؛ ليكون مستوعباً للّغة مدركاً واقعها[١]. ومرّت العلّة بمراحلَ عدّةٍ[٢]، فأوّل من نُسِب إليه أمرُ العنايةِ بها هو الحضرميّ الذي وصِف بأنّه مُعلّل النّحو[٣]، وكانت تعليلاته بسيطة بعيدة عن التّعقيد، فأمَّا أن يقرّر العلّة من القاعدة ذاتها التي أنتجها بالاستقراء النّاقص من كلام العرب، وأمَّا أن يأوّل ما خرج عن كلام العرب معتمداً على المعنى بوصفه نمطاً من أنماطِ التّعليل لا يبتعد عنه[٤]، ومن ثَمّ دخل التّعليل مرحلة أخرى تغيّرت فيه ملامحه وخصائصه، وهي مرحلة النّماء والارتقاء، ومثّلها الخليل بن أحمد الفراهيديّ وتلامذته، فبعد أن اكتمل التّقعيد وانتهى في نهاية المرحلة السّابقة وبداية هذه المرحلة بدأوا يبحثون عن سبب الظّواهر اللّغويّة والقواعد النّحويّة التي استقروها، فتفرغوا تفرغاً تاماً لهذا الاتجاه الجديد، يعلّلون كلّ جزئيّة من جزيئات البحث النّحويّ التي استعملوها وكثرت في ألسنتهم، ويعلّلون حتى ما خالف كلامهم في إطار يسوّغها ويبيّن سبب حكمها، فأصبح الانتشار في هذه المرحلة السمة الأساسيّة للتّعليل[٥]، وهذا ما ذهب إليه سيبويه من دون تقييد، بقوله: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»[٦]. ففي كلامه إشارة إلى فتح باب التّعليل في كلّ وجه من وجوه العربيّة من قاعدة أو أسلوب أو ظاهرة أو غيرها.

---

(١) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي: ١٥٥.

(٢) وهذه المراحل هي:١- مرحلة النشأة: ومن سماتها- وضع أصل للعلّة يتفق مع الضوابط العامة للنحو، وتميّز نحوي عن آخر في استنباط العلّة الصحيحة تبعاً لقدرته العقلية ٢-مرحلة النماء والتطور: واتسمت ببناء التّعليل على ما سُمع فقط من كلام العرب، أي :"الاستقراء الناقص"، والتوسع في تطبيق العلّة على كلّ حكم من الأحكام النّحويّة، ودخول العلّة ضمن نطاق التعليم ٣-مرحلة التقدم والازدهار: مثّلها ابن السراج ومن جاء بعده، وتميّزت ببروز محاولات كبيرة في التفصيل بأنواع العلل، وبيان أسبابها وأهميّتها، واستعمال المنهج التعليلي في تكوين النحو، والحدّ من استعمال العلّة والمبالغة فيها ٤-مرحلة المراجعة والثبات: وأبرز علمائها ابن هشام والسيوطي، إذ أسهبت هذه المرحلة في الاعتماد على العلل، وربط العلّة النّحويّة بالكثير من مصطلحات الفلسفة والمنطق، ينظر: نظرية التّعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين: ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٩، ٩١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧، ٣٨.

(٥) ينظر: أصول التفكير النّحويّ: ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩.

(٦) الكتاب: ٣٢/١.

أمَّا المرحلة التي أصبح للتّعليل فيها مصطلحاتٌ ومعاييرُ وأصولٌ هي مرحلة النّضج والازدهار التي ظهرت امتداداً للمرحلة التي قبلها، ويمثلها ابنُ السّرّاج ومن جاء بعده، إذ شهدت تطوّراً ونضجاً، وقوِيَ عود المعلّلين فأصبحوا يتفنّنون في طرق استخراجها، متجاوزينَ العلّة التي تُدرك من النظرة الأولى إلى ما لا يُدرك إلا بالنظرة الأولى والثّانية والثّالثة، ومن هنا أخذت العلل تسمياتِها ب: الأُوَل والثواني والثوالث(١).

أمَّا بالنسبة لأنواعها فهي ليست ثابتة، تختلف تبعاً لنظرة واضعها وتفسيره للموضع الذي يعلّله، إذ يختلف العلماء فيما بينهم في تفسير السّبب الذي دعا إلى هذا الحكم أو هذا التّعبير، وبهذا تتعدّد العلل وتتشعّب(٢)، فعلى سبيل المثال أنّ ابن السراج يرى أنها تأتي على نوعين: الأوّل: المُوصِل إلى ما نطقت به العرب بأنّ كلّ فاعل مرفوع، وكل مفعول به منصوب، والثاني: علّة العلّة، وذلك عندما يقولون: لماذا الفاعل مرفوعٌ والمفعول به منصوبٌ، والنوع الثاني لا يمنحُنا الكيفيّة بأن نتكلّم كما تكلّمت العرب، وإنّما هو للبيان والتّوضيح في معرفة الحكمة التي التزمتها العرب في اختيار كلامها(٣)، ومن ثمّ ذهب أبو القاسم الزجاجي(ت٣٣٧هـ) إلى أنّ العلل ثلاثة أنواعٍ: تعليميّة وقياسيّة وجدليّة، فالعلة التعليميّة هي التي يتمّ بها تعلّم كلام العرب، والقياس على ما سُمِع منهم، مثلاً قولهم: قامَ زيد، فهو قائم، فنقول في ركب راكب وإن لم يُسمع منهم، أمَّا القياسيّة فهي التي تكون في قول من قال نصبت زيداً بـ(إنَّ) في: إنَّ زيداً قائمٌ، فيُطرح السؤال ما سبب وجوب نصبِ إنَّ للاسمِ؟ فتكون الإجابة عن ذلك: لأنّ إنَّ وأخواتِها شابهت الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد، أمَّا الجدليّةُ فهي التي يُسأل فيها عن جهة المشابهة بين هذه الحروف والأفعال، فيكون الجواب محتمل للمجادلة والإطالة في النّظر(٤)، فإذا وصلنا إلى ابن جنّي وجدنا العلل عنده

(١) ينظر: العلّة النّحويّة عند الأنباري لإبراهيم عبد الفتاح المجالي، (رسالة ماجستير): ١٧.
(٢) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: ١٥٦.
(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣٥/١.
(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤، ٦٥.

نوعين: واجبة لا بدّ منها؛ لأنّ النفس لا تقبل غيرها، كقلب الألف واواً بسبب الضّمّة التي قبلها، وجائزة يمكن النّطق بها، لكن تحتاج إلى جهد وعناء، كقلب عصافير إلى عصافِوْر إلّا أنّه ثقيل ومكروه[١]. أمَّا ما نقله السيوطي في كتابه الاقتراح عن أنواع العلل، يقول: «اعتلالات النّحويّين صنفانِ: علّة تَطّردُ على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلّة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثرُ استعمالاً، وأشدُّ تداولاً، وهي واسعةُ الشُّعب، إلّا أنّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي: علّة سَمَاع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء...»[٢].

والآن من الضروري أن نبيّن موقف الآيدنيّ من العلّة، إذ أولى التّعليل عناية كبيرة، والقارئ لشرحه يجدُ هذه السّمة بارزةً في كتابه، فلم يترك أيّ تفصيل في المسألة إلا ويعلّله، ويوضّحه، وما يلفت الأنظار أنّ هناك عللاً تكررت كثيراً على لسانه، وأخرى صرَّح بها في مواضعَ قليلةٍ لم تتجاوز إلا المرّات العدّة أو المرّة والمرّتينِ، وهذا ما دعاني إلى تقسيم العلل عنده بحسب كثرتها وقلّتها، إذ أحصيتُها إحصاءً تامّاً، ورتبتها بحسب كثرة ورودها، ولم أعتمد طريقة االتّرتيب الألفبائيّ المعتمد في بعض الدراسات [٣].

ومن أكثر العلل التي فسّر بها الآيدنيّ كثيراً من المواضع هي علّة كثرة الاستعمال وذكرها ثلاثَ عشرةَ مرّة[٤]، ومن ثَمّ علّة الاستثقال إحدى عشرة مرّة[٥]، وتليها علّة التخفيف تسعَ مرّات[٦]، ومن ثَمّ المشابهة أو المشاكلة تسع مرّات[٧]، فعلّة الالتباس ثماني

(١) ينظر: الخصائص: ٨٨/١.

(٢) الاقتراح: ٢٥٦، ٢٥٧.

(٣) ينظر: العلّة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث لعبد الكريم محمود القيسي،(أطروحة دكتوراه): ٣٧، والاحتجاج الصرفي: ٢٠٩.

(٤) ينظر: بحر القواعد: ٦٣، ١٦٨، ١٧٨، ١٩٢، ١٩٩، ٢١٩، ٣١٨، ٣٢٤، ٤٣٩، ٤٥٥، وغيرها.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢، ١٠٧، ١٢٦، ١٧٠، ١٩١، ٢٩٥، ٣٦٥، ٣٦٨، ٤١٥، ٤٣٠، وغيرها.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٢١، ١٨٩، ٢٣٣، ٢٨٢، ٣٠٥، ٣٢٥، ٣٥٦، ٤٦٧، وغيرها.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٠١، ١٦٢، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٧، ٢٤٨، ٢٩٧، ٣٦٤.

مرّات[١]، وعلّة الفرق وذكرها أربعَ مرات[٢]، وأمَّا ما كانت أقلّ وذكرها مرتين أو مرة واحدة[٣]، فهي: علّةُ الاستغناء، وعلّة الوجوب، وعلّة التقاء الساكنين، وعلّة الاختصار، وفيما يأتي التفصيل:-

- **علّة كثرة الاستعمال:**

هذه العلّة من العلل المُعتبرة عند العرب في تفسير كثيرٍ من الظواهر اللّغويّة، نتيجة لإدراكهم بأهميّة الاستعمال اللّغويّ وقوّته وتمكّنه، إذ نجدهم يقدّمون ما كثر استعماله على القياس وإنْ كان شاذّاً[٤]، فضلا عن هذا اعتمدوا عليها اعتماداً كبيراً في أكثر أبواب العربيّة[٥]، وهذا ما أكّدته الدكتورة خديجة الحديثيّ بقولها:« بعد تتبّعنا العلّة وأنواعها في الكتاب وجدناها ترد بأسماء كثيرة وفي مواضع كثيرة من الكتاب حتّى أنّ بعضها كعلّة كثرة الاستعمال... لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحات الكتاب إلا في القليل النّادر» [٦]. فالسّببُ وراء اهتمام العلماء بهذه الظاهرة واعتمادها في تعليل كثيرٍ من الظّواهر اللّغويّة، وجعلها من ضمن منهج التّعليل، هو استيعابُهم بأنّ التّركيب اللّغوي كلّما كثُر استعماله أصابه التّغيير ما لم يُصبْ غيرَه، وبهذا فإن هذه الظاهرة يمكن أن تكون من ضمن قانون الاقتصاد اللّغوي كما أشار إليها بعض المحدثينَ[٧].

ومثالُ هذه العلّة عند الآيدنيّ في **الباب الخامس من أبواب الثلاثيّ المجرد**؛ إذ يقول: «فَعُلَ يَفْعُلُ بضمّ العين فيهما، نحو: حَسُنَ يَحْسُنُ، وبناؤه لا يكون إلا لازماً لاختصاصه

(١) ينظر: بحر القواعد: ٦٨، ٩٥، ١٦٣، ١٧٦، ١٨٩، ١٩٠، ٢٢٩، ٣٧٨.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٥٠، ٢٦٠.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٩، ٢٨٢، ٣٠٥، ٣٤١، ٣٦٤، ٤٠٣.
(٤) ينظر: الخصائص: ١/١٢٤.
(٥) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ١/٥٧٣.
(٦) دراسات في كتاب سيبويه: ١٩٨.
(٧) ينظر: أصول النحو العربيّ للحلواني: ١١٥.

بأفعال الطّبيعة التي جُبِل الفاعلُ عليها من غير اختيار منه، كحَسُن وكرُم وقبُح ونحوها، وهذه الأفعال إذا كانت للطّبيعةِ لم يكن لها تعلُّقٌ بغيرِ من صدرت عنه، فلا تكون متعدّية بغير واسطة، وشذّ: رَحُبَتْكَ الدَّارُ، أصله رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ، فحُذِفت الباء لكثرة الاستعمال»[١].

أي: بضمّ العين في الماضي والمضارع، فوزن فعُل بالضمّ لا يأتي متعدّياً عند أهل النّحو[٢]، فلذا عدّوه شاذاً، وحُذِف حرف الجرّ للخفّة عندما كثُر استعماله عند العرب.

- **علّةُ الاستثقالِ**

تُعدُّ هذه العلّة من العلل الكثيرة الاستعمال عند العرب؛ لأنّهم يبتعدون عن كلّ ما هو ثقيل في كلامهم من ألفاظٍ وعبارات وأساليبَ، لدرجة أنّهم يستثقلون حتى بعض الحروف والحركات، ونوَّه سيبويه على هذه العلّة كثيراً في كتابه[٣]، ومن مثال ذلك، قوله:« واعلم أنَّ الشيء قد يقل في كلامهم، وقد يتكلَّمون بمثله من المعتلّ كراهية أن يكثُرَ في كلامهم ما يستثقلون، فممَّا قلَّ فُعْلَلٌ وفُعْلُلٌ»[٤].

إذ نجدُ تجنبهم للثّقيل في الكلام دعاهم إلى ترك ورفض كثيرٍ من الألفاظ والأبنية، قال ابن جنّي: «أمّا إهمال ما أهمل ممّا تحتمله قسمة التّركيب في بعض الأصول المتصوّرة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال»[٥].

وأشارت الدكتورة خديجة الحديثيّ إلى أنَّ هذه العلّة يُقصد بها ترك الأثقل إلى الأخف والأسرع، إذن هي في الحصيلة النهائية تكون عين علّة التخفيف[٦]، ومثال هذه العلّة عند الشّارح في **إعلال الناقص بطريق السّلب**، إذ يقول: «يَغْزُو ويَرمِي، أصلهما: يُغْزُوُ ويُرمِيُ

(١) بحر القواعد: ١٢٣.
(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي:١/٧٥.
(٣) ينظر: الشّاهد وأصولُ النحو في كتاب سيبويه: ٣٧٣.
(٤) الكتاب: ٤/٤٣٠.
(٥) الخصائص: ١/٥٤.
(٦) ينظر: الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣٧٣.

بضمّهما حُذِفتْ ضمّتهما لاستثقالهما عليهم، وتَرْمِيْنَ مفردة احترز بها عن جمع المخاطبة؛ لأنّهما مشتركان في اللّفظ اكتفاء بالفرق التّقديري، والأصل: ترمِيِينَ، فأُسكنت الياء لثقل الكسرة عليها، ثمّ حُذِفت للسّاكنين دون الأخرى لكونها علامة، فوزنها تَفْعِيْنَ»[1].

يبدو أنّ السّبب في ضمّ الواو والياء هو كونهما في موضعِ رفعٍ، إلّا أنّ حركتهما حُذِفت للثّقل التي تأتي به الحركة للحرف؛ لأنّ الضّمّة مع الواو بمثابة واوين، والضّمّة مع الياء بمثابة ياء معها واو[2]، وهذا الحذف مختصّ بالفعل لا بالاسم، والسّبب في التّخلّص من الحركة وليس الحرف هو مجيء الحركة بعد الحرف وهي الأحقّ بالحذف[3]، وأمَّا تَرْمِيْنَ فقال مفردة لتفريقها عن جمع المؤنث المخاطبة؛ لأنّها نفس الصورة ولكن يوجد فرق بالتقدير، فالمفردة تكون على وزن تَفْعِيْن، بحذف لامها كما أشار الشّارح في كلامه.

- **علّةُ المشاكلةِ**

يُقصدُ بالمشاكلةِ هنا التّجانسُ والتّشابهُ، ودليلُ ذلك الأمثلة التي علّلوا سبب حكمها بتعليل المشاكلة، وسُمّيت بعلّةِ المضارعة، فهي من أكثر العلل دوراناً في مصنّفاتهم؛ لأنّهم تنبّهوا إلى سبب كثيرٍ من الأحكام هو التّجانسُ والمماثلةُ فيما بينها، ويحصل التّجانس لأسباب عدّةٍ، فقد يُحمل الشيءُ على نظيره، أو نقيضه، أو يُحمل الأصلُ على الفرع، أو العكس، أو يُحمل البعض على الآخر للتّساوي بينهما[4]، ومثالها عند الآيدنيّ في حذف واو المثال في المضارع؛ إذ يقول: «يَعِدُ وتَعِدُ وأعِدُ ونَعِدُ وليَعِدْ ولا يَعِدْ نهياً للغائب بنقطتين من تحت، وللحاضر بهما من فوق، أصلهما يَوْعِد وتَوْعِد وأوعِد ونَوعِد وليَوعِد ولا يَوعِد، حُذِفت الواو من الأوّل ومن الأخيرينِ لوقوعهما بين ياء وكسرة، ومن البواقي للمشاكلة، أي: لئلّا

(١) بحر القواعد: ٤٢٩.
(٢) ينظر: الممتع الكبير في التصريف:٣٤٢.
(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي:١٨٢/٣.
(٤) ينظر: العلة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث لعبد الكريم محمود القيسي: ٥٨-٦١.

يختلف المضارع في البناء؛ لأنّهم لو لم يحذفوها في البواقي لعدم العلّة لاختلف المضارع، فيكون مرّة بالواو وأخرى بلا واو، فحُمِل ما لا علّة فيه على ما فيه علّة لتكونَ الأمثلة متشاكلةً غيرَ مختلفة، كما حذفوا الهمزة من يكرم حملاً لأكرم للاطّراد»(١).

يُفهم من هذا أنّ هذه العلّة حدثت بسبب تساوي المراتب من حيث أحوالُ حروف المضارعة في حذف الفاء معها، إذ حذفوا الواو من تَعد وأعد ونَعد، وهي لم تقع بين ياء وكسرة، حملاً لها على ما وقع بين ياء وكسرة(٢).

- **علّةُ الالتباس**

وهي من أهمّ العلل التي راعتها العرب في كلامها؛ لأنّ هدف المتكلّم الإفهام والتّوضيح واللّبس يمنع من تحقيق ذلك(٣)، ومن مسمّياتها الأخرى علّة الخوف من الالتباس، أو كراهية الالتباس، أو أمن اللّبس، وتوجد هذه العلّة في مؤلفات اللّغة والنّحو؛ لأنّ العرب تحرص على إبانة كلامِها وتوضيحه بعيداً عن اللّبس(٤)، واستعمل سيبويه هذه العلّة في كثير من الأحكام النّحويّة والصّرفيّة(٥)، إلّا أنّ الدكتور مجيد خير الله ذهب إلى أنّ هذه العلّة يكثُرُ استعمالُها في الصّرف أكثر من النّحو، وذلك بقوله: «إنَّ علّة أمن اللّبس علّة صرفيّة أكثر من كونها علّة نحويّة؛ وذلك لكثرة ورودها في الأبواب الصّرفيّة؛ لأنّ الدّراسة الصّرفيّة تتعلق بدراسة بنية الكلمة، واشتقاقها، وصياغتها، ومثل هذه الدراسة تُسبّب غموضاً أو لبساً في بعض الأحيان مما دفع الصّرفيين إلى التنبيه على كلّ مواطن اللّبس»(٦). ومثال هذه العلّة عند الآيدنيّ في **عدم إعلال فاء المثال**، إذ يقول: «إنّما لا يعلّان فيه؛ لأنّه قد يكون بالسّكون أو

(١) بحر القواعد: ٣٦٢، ٣٦٣.
(٢) ينظر: الخصائص:١/١١١، ١١٢.
(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري ودراساته النّحويّة للدكتور فاضل صالح السامرائي: ١٩٦.
(٤) ينظر: العلّة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث لعبد الكريم محمود القيسي: ٥١.
(٥) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه:٢٠٨.
(٦) علّة أمن اللبس في اللّغة العربيّة للدكتور مجيد خير الله الزاملي: ١٢٠.

بالقلب أو بالحذف، وثلاثتهما لا يمكن في الابتداء، وأمَّا السّكون فلتعذُّر الابتداء بالسّاكن، وكذا القلب؛ لأنّ المقلوب به غالباً بحرف العلّة ساكن، وأمَّا الحذف فلنقصانه من القدر الصالح في الثلاثي، وحمل عليه غيره، ويعوّض بالتّاء في الأوّل لئلا يلتبس الماضي بالمستقبل، نحو: تَعِد، ولا في آخره لئلّا يلتبس بالمصدر، كعِدَّة في نفس الحروف وإنْ اندفع بالحركات، ولذا يجوز إدخال التاء في الأوّل عوضاً في العِدّة، بل أُدخِلت في الآخر للالتباس»[1].

إنَّ من المُتعارفِ عليه في المثالِ الواويّ أو اليائيّ عند بناء افتعل منهما يُبدلان تاءً، من الفعل بفروعه، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان، والمكان، وهذا ما جرت عليه اللّغة الفصيحة[2]، لكن في غير هذا يُعامل فاء المثال معاملةَ الصّحيح، ولا يُعلّ، كما في وَعَدَ ووُعِدَ ووَاعِد ومَوْعُوْد وأَوْعَد وغيرها وهو ما أشار إليه المُصنِّف بدليل عدم الحاجة للتّخفيف في الابتداء؛ لأنّ في الابتداء قوّةً[3]، أمَّا سبب عدم الإعلال في المثال المُشار إليه أعلاه هو لما يؤدّيه الإعلال من سكون أو قلب أو حذف، وكلّها لا تصحّ عند الابتداء، وأمَّا ما خصَّ إضافة التاء في أوّل (تَعِد) فللفرق بين الماضي والمضارع، ولم تكن في الآخر لإبعاد الالتباس بالمصدر، فالمصدر تجوز الزّيادة في أوّله، ولكن جاءت في آخره كذلك منعاً للالتباس.

- **علّةُ التقاءِ السّاكنينِ**

وهي ما تُسمّى بعلّةِ الفرار من التقاء الساكنين[4]؛ لأنّ العرب يتجنّبونَ ما لا يمكن النّطق به نتيجة مجاورة حرفين ساكنين، فلا بدَّ من حذف أو تحريك أحدهما[5]، فاللّغة العربيّة ترفض التقاء الساكنين سواء أكان في كلمة واحدة أم في كلمتين، إلّا أنّهم أجازوه في

(١) بحر القواعد: ٣٧٨.
(٢) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف للعلامة محمد بن مالك الطائي: ١٤٥، والعناية في شرح الكفاية: ٢٤٨.
(٣) ينظر: بحر القواعد:٣٧٧.
(٤) ينظر: أبو البركات الأنباري ودراساته النّحويّة: ٢٠٣.
(٥) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: ٢٠٠.

الوقوف على آخرِ الكلمة في مثل العصر، وفي وسط الكلمة بشرط أن يكون الأوّل حرف مدّ، والثاني مدغماً فيه كدابّة وخُويّصة وغيرهما(١)، ومثالها في **مصدر الإفعال والاستفعال**، إذ يقول: «إقَامَة واسْتِقَامَة أصلهما: إقْوَام واسْتِقْوَام، نُقِلت حركة الواو إلى ما قبلهما لتحركهما وسكون ما قبلهما، ثمّ حُذِفت الألف المقلوبة، أو ألف المصدر لالتقاء الساكنين، وعُوّضت عنها التاء في الآخِر»(٢).

يتّضح أنّ بعد نقل حركة الواو إلى ما قبلها قُلبت الواو ألفاً، فاجتمعت ألفانِ، فحُذِف أحدهما، فألفُ المصدر هي المحذوفة عند سيبويه والخليل؛ لكونها هي الزائدة، والقريبة من الطرف، والثقل يحصل بها، فتكون هي الأوْلى بالحذف، أمَّا الألف المقلوبة عين الاستفعال هي المحذوفة عند الأخفش، بدليل التّاء التي تُعوّض دائماً بديلاً عن الأصل(٣).

- **علّةُ الاستغناءِ**

وهي كذلك من العللِ الكثيرةِ الاستعمال عند العرب، ولأهمّيتها خصّص لها ابن جنّي باباً في كتابه أطلق عليه بقوله: «باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء»(٤). وسمّيت بعلّة الاكتفاء؛ لأنّهم اكتفوا بما أظهروه فليس بحاجة إلى أن يقولوا غيره(٥)، ومثال ذلك في **تحريك فاء افْتَعَلَ**، إذ يقول: «ويجوز إذا أُدغم تحريك فائه في الماضي وغيره بالفتح بأنْ تُنقل فتحة التاء إليه، أو بالكسر بأنْ أُسكنت التاء الأولى للإدغام، فاجتمع ساكنان، ثمّ حُرّكت الفاء بالكسر لكونه أصلاً في تحريك الساكن، ويجوز في هذين اللّغتين حذف الهمزة ممَّا وجدت فيه كالماضي والمصدر للاستغناء عنها»(٦).

---

(١) ينظر: العلّة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث لعبد الكريم محمود القيسي: ٥٢.
(٢) بحر القواعد: ٤٠٣، وينظر مثلاً: ٣٠٥.
(٣) ينظر: الكتاب:٤/٨٣، والأصول في النحو:٣/٢٨٣، والعناية في شرح الكفاية:٢٦٨.
(٤) الخصائص: ١/٢٦٦.
(٥) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: ١٩٩.
(٦) بحر القواعد: ٢٩٠، وينظر مثلاً: ٣٦٤.

يتّضح من هذا يمكنُ الاستغناء عن همزة الوصل؛ لأنّ ما جاءت من أجله صار مفقوداً وغيرَ موجود وهو الابتداء بالسّاكن؛ لأنّهم أجازوا تحريك الفاء بالفتح أو بالكسر بدلاً عن سكونها.

**٣. استصحابُ الحالِ**

هو من القواعدِ الأصوليّةِ المعروفةِ في علم أصول الفقه(١)، وله صلةٌ وثيقةٌ بهذا العلمِ، ومعناه عندهم الأمر الذي تمّ ثبوته في الزّمن الماضي فالأصلُ فيه أن يبقى على حاله في الزّمن الحاضر وحتى المستقبل، فلا يُغيّر مادام لا يوجد ما يستدعي تغييره، فهو لا يثبّت أحكاماً جديدة لم تكن موجودة من قبلُ، بل هو حجّة لإبقاء ما كان على ما هو عليه إلى أن يقوم دليل على تغييره(٢)، وفي هذا العلم أعني علم أصول الفقه تعلّم اللّغة العربيّة وإتقان قواعدها ضرورة كما نوّه لذلك ابن فارس في حاجة اللّغة العربيّة ووجوب تعلّمها، حتى لا يبتعدوا وينصرفوا عن سنن الاستواء فيما يؤلّفونه ويفتونه(٣).

والاستصحاب في اللّغة: قال ابن فارس: «الصاد والحاء والباء أصلٌ واحد يدلُّ على مقارنة شيء ومقاربته، من ذلك الصَّاحب والجمع الصَّحْب، وأصحب فلانٌ: إذا انقاد»(٤). وتصاحب القوم فيما بينهم، وكل شيء أصبح ملازماً لشيء آخر فهو مصاحبٌ لهُ لا يفارقهُ(٥).

---

(١) أثّر علم الفقه في علم أصول النحو، فـ: «ما من علم من العلوم الإسلامية ترك من الأثر في التراث النّحويّ ما تركه هذا العلم، وهو أثر، أو هي في حقيقتها مجموعة من الآثار تتضافر على أن تجعل من علم أصول الفقه المورد الذي استقى منه النحويون أصولهم الكلية، وتتمثل هذه الآثار في جوانب عديدة وعلى رأسها محاولة النّحاة تقنين أصولهم العامة تحت إلحاح علم الأصول...»، التأثر والتأثير بين أصول الفقه وأصول النحو للدكتور محمد إسماعيل المشهداني، (بحث منشور):١٧، ١٨.

(٢) ينظر: الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٤٧، ٤٤٨.

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها: ٦٥.

(٤) معجم مقاييس اللّغة، مادة "صحب": ٣/٣٣٥.

(٥) ينظر: الصحاح، مادة "صَحَبَ": ٦٣٣، ولسان العرب: ٧/٢٨٦، ٢٨٧.

أمَّا في الاصطلاح: فهو دليل «من الأدلّة المُعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمّن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو(الذي)...وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو(يذهب)... وما أشبه ذلك»[١].

أمَّا السّببُ الدّاعي لوضع هذا العلم فهو إدراكُ النّحاةِ لأمرٍ كان واضحاً في أذهانهم، إذ إنّهم وجدوا صورة الحرف الواحد تأتي بأشكال متعدّدة بحسب الحرف المجاور له فوضعوا أصلاً مجرّداً لهذه الصور المتعددة يخضع لقواعد معينة، وعدّوا الصور المختلفة لهذا الحرف عدول عن هذا الأصل، وذلك ضمن قانون التّغيير والتّأثير، وما وضعوه للحرف وضعوه للكلمة والجملة، وأطلقوا على أصل الحرف والكلمة والجملة بـ(أصل الوضع)[٢].

وهذا الأصل يمكن القول عنه بأنّه عبارة عن «فكرة مجرّدة تُعتبر ثابتاً من ثوابت التحليل اللّغوي تُرد إليه أنواع الكلمات المختلفة وتستأنس به شواردها وأوابدها، حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطّرد سهّل على النّحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول دون أن يمنحوا الأوابد إلا تفسيراً هنا وتأويلاً هناك»[٣].

وتأتي أهمّيةُ هذا الأصل من حيث الأثرُ الواضحُ في صوغ بعض المسائل وتوجيهها، إذ أفاد منه العلماءُ عند انعدام دليلِ السّماعِ والقياسِ فيُستصحبُ الأصلُ لكثيرٍ من المسائل[٤]، ولهُ القدرةُ على إزالة الغموض عن ما كان في المسائل النّحويّة، وتقريبها

(١) لُمع الأدلّة: ١٤١.

(٢) ينظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية: ١٠٧، ١٠٨.

(٣) المصدر نفسه: ١٢١.

(٤) ينظر: الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٥٠.

للأذهان، وحلّ الخلافات التي دارت بين النّحويينَ[١]، ويُعدّ قانوناً من قوانين الاقتصاد في اللّغة؛ وذلك لأنّ الخطّ العربيّ وضع للأصل فقط رمزاً يشير إليه، وترك الفروع؛ لأنّه لم يقرّ بظاهرة العدول عن الأصل، ومثال ذلك: عند الكتابة نشير إلى النّون بنون واحدة معروفة، ونترك فروعها، وهي الصّور المتعدّدة لها التي تتغيّر في كلّ مرّة بحسب المجاورة والموقع، كنطقها مكرّرة في (من رأى)، ونطقها بالشفتين في(ينبح)، فالفروع وكثرتها لا تعطي فائدة للمعنى، بل يضطرب بها ويتشعب[٢].

أمَّا ملامحُ الاستصحابِ عند العلماءِ فعند سيبويه نجدُها واضحةَ المعالمِ وإنْ لم يذكره بوصفه مصطلحاً، إلّا أنّه يُفهم من سياق الكلام[٣]، واستعمله كذلك ابن جنّي من غير أن يصرّح به، إذ وضع باباً في الخصائص أطلق عليه «باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يدعُ داعٍ إلى التّرك والتّحوّل»[٤]. ومثّل لذلك في كلامه عن بقاء (أو) على أصلها الذي وضعت لهُ ولا تخرج عنه إلا لأمرٍ يوجب ذلك[٥]، أمَّا صاحب السّبق الحقيقيّ الذي فَصّلَ في هذا العلم وجعل لهُ تصنيفاً مستقلاً جمع فيه شتاتِ ما كان في كتب النّحاةِ هو أبو البركات الأنباريّ، إذ أطلق عليه مصطلحاً واضحَ المعالم والمبادئ، ظاهرَ الحدود والتقسيمات[٦]، فقد صرَّح بأقسام أصول النحو في قوله: «أقسام أدلّته ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال»[٧].

فاستصحابُ الحالِ دليلٌ قويٌّ عند ابن الأنباري لكنه ضعيف مقابل الدّليل الأقوى منه[٨]، ويقوم هذا الدّليل على مسألة الأصل والفرع، وأكّدت الدكتورة خديجة الحديثيّ ذلك

---

(١) ينظر: استصحاب الحال في أصول النحو(قراءة ورأي) لعبد المهدي الجراح وخالد الهزايمة، (بحث منشور): ٣٤٥.
(٢) ينظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية: ١١٠، ١٢٧.
(٣) ينظر: الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٥٣.
(٤) الخصائص: ٤٥٧/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٥٧/٢.
(٦) ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري للدكتور محمد سالم صالح :٥٣٦.
(٧) لُمع الأدلّة: ٨١.
(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٤١، ١٤٢.

بقولها: «كان البصريونَ يرونَ أنّه يُحافظ على الأصل في الكلمة حتى تخرجَ عن شبهِ سائر أخواتها أو تخالفهن في شيء أو حكم فتعطي حكماً مخالفاً للأصل»(١).

أمَّا الآيدنيّ فقد اهتم بدليل الأصل كثيراً، واعتمد عليه في توجيه كثيرٍ من المسائل، إذ وجدتُه يستدلّ به بأكثرَ من خمسةٍ وعشرين موضعاً، مُستعملاً المصطلحات الآتية في الإشارة إليه: (الأصل، الواضع، أصل الوضع، العدول عن الأصل، على صورة أصلها، وجوه على الأصل)(٢).

أمَّا المسائل التي استصحب فيها حال الأصل استعمل فيها (نظرنا إلى الأصل، أصل الوضع، والرد إلى الأصل) ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:-

• في **بيان أحوال الناقص بحذف الألف المقلوبة لالتقاء الساكنين**؛ إذ يقول: «غَزَتَا ورَمَتَا، والأصل: غَزَوَتَا ورَمَيَتَا قُلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثمّ حُذِفت لالتقاء الساكنين، ولمّا لم يجتمع الساكنان لكون التّاء متحرّكة صورةً، أجاب بقوله: ولا يُعتبر بحركة التّاء لعروضها، أي: حركة التّاء لألف التّثنية، فإنَّ التّاء ساكنة في الأصل؛ لأنّها علامة تأنيث، وهي ساكنة في الأفعال، ولا مجال لحذف إحداهما، إذ العلامة لا تُحذف، بل يلزم اللّبس، فحركتها عارضة، والعارض كالمعدوم، فنظرنا إلى الأصل فحذفنا الألف المقلوبة للخفّة، ونظرنا إلى الصّورة، وحال التّحرك، فلم تُحذف إحدى العلامتين، ولكلّ من النّظرين داعٍ، فعملنا بمقتضاهما، ومنهم من لا يلمح عروض الحركة ويقول: غَزَاتَا ورَمَاتَا»(٣).

يشير الشارح في كلامه إلى حذف اللّام بعد القلب في غَزَاتَا ورَمَاتَا نتيجة لاجتماع الساكنين، فهناك من نظر إلى التّاء على أنّها مُحركة في الصورة، فلا تُحذف الألف ولا التّاء؛ لأنّه لم يجتمع ساكنان، والمصنّف والشّارح نظروا إلى أصلها، إذ في الصورة حركتها

(١) الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٥٠.

(٢) ينظر مثلاً: بحر القواعد: ٨٠، ٩٨، ١٦٠، ٢٠٣، ٢١٤، ٢٥١، ٢٥٤، ٣٣٤، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٩٩، ٤٣٢، ٤٥١، وغيرها.

(٣) المصدر نفسه: ٤٢٦، ٤٢٧.

عارضة؛ لأنّها حُرّكت لأجل ألف التّثنية، إلا أنّ الشّارح في الوقت ذاته جوّز عدم حذفها وذلك نتيجة لاستعمالات العرب(١).

• في **صياغة بناء المرّة والنوع من الثلاثيّ المجرّد**؛ إذ يقول: «فَعْلَة بفتح الفاء في بناء المرة أوْلى به الخفيف لتقدّمه، وفِعْلَة بكسر الفاء في بناء النّوع فرقاً بينهما...وسكون العين، وإدخال التّاء في آخرهما؛ لأنّه محلّ تغيير، إلّا أنّ النّوعيّة معنى صيغة فِعْلَة بالكسر بسبب التّاء، والمرّة معنى للتّاء فقط، ولأنّ المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس، فكما يُفرق بين اسم الجنس والواحدة بالتّاء، كتمر وتمرة...كذلك يفرّق بين المصدر المطلق والمرّة بالتّاء، إلّا أنّه لمّا كان الثلاثيّ مطلوباً فيه الخفّة بأصل الوضع، رُدَّ مصدره الذي لا تاء فيه إلى أعدل الأوزان وأخفّها، وهو فَعْل، فإن كان فيه زوائد يُحذف كلّها ليصير على بناء فَعْلَة، فتقول في مثل: خروج خَرْجَة...»(٢).

من هذا النّصّ يتّضح أنّه يتكلَّم عن سبب اختيار الفتح للمرّة والكسر للهيئة، للفرق والخفّة، وإدخال التّاء فيهما ليكون مجالاً للتغيير؛ لتفريق مصدر المرّة والنّوع عن غيرهما من المصادر، فمثلاً المصدر المطلق يُفرّق عن مصدر المرّة بالطريقة نفسها التي فرّق فيها اسم الجنس عن مفرده الذي اشترط فيه أن يجيء بالصيغة نفسها مع زيادة التّاء في الآخر، ولأنّ الأصل في الفعل الثلاثي أن يكون على وزن فَعْل وهو أخفّ الأوزان في أصل وضعه رُدَّ مصدره الذي لا تاء فيه إلى هذا الوزن، فلو أرادوا المرّة الواحدة في المصدر المزيد سقطت تلك الزّيادة؛ لأنّها لم تكن موجودة في أصل الفعل، وجاء على وزن فَعْلَة، كما في جَلَسَ جُلُوساً، تقول: جَلَسَ جَلْسَة(٣).

• في **ما يردُّه التّصغير إلى أصله**؛ إذ يقول: «فالقلب إمَّا لازم أو غير لازم، ونعني باللّازم ما كان علّة القلب فيه ثابتة في المُكبّر والمُصغّر، وبغير اللّازم ما كان فيه العلّة في المكبَّر

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٤٥٧، وشرح الشافية للرضي: القسم الثاني/ ١٥٦، ١٥٧.
(٢) بحر القواعد: ٢٣٦.
(٣) ينظر: الكتاب: ٤٥/٤، وشرح المفصل: ٦٨/٤، ٦٩.

دون المصغَّر، فإن كان غير اللّازم فيُرَدُّ إلى أصله، نحو: باب يقال: بُوّيب...إذ علّة المقتضى للقلب انعدم، وإن كان لازماً لا يُردّ كقائم، لأنّ علّة قلب الواو همزة موجودة في المُصغَّر أيضاً، فيقال: قُوَيْئِمٌ بالهمزة»(١).

إنَّ المعروفَ عن التّصغير أنّه يردّ الأشياء إلى أصولها، والاسم المراد تصغيره إمَّا أن يتغيّر عن الأصل أو لا يتغيّر، فإذا تغيّر يكون التغيير إمَّا بالحذف أو الزيادة أو القلب، وهذا القلب إمَّا أن يكون لازماً أو لا، فاللّازم علّته نفسها في التّكبير والتّصغير، أمَّا غير اللازم ففي التكبير فقط، وعلى هذا فغير اللازم يُردّ إلى أصله وجوباً؛ لزوال العلّة، مثلاً: بابٌ الأصل فيه بَوَبَ قلبت الواو ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وعند التّصغير تضمّ أوله فتقول: بُوَيْبٌ فزالت علّة القلب وهي انفتاح ما قبل الواو، أمَّا في قائم، أصله قاوِم، قلبت الواو همزة في اسم الفاعل، وفي التّصغير تقول: قُوَيْئِمٌ، فلا يُردّ إلى أصله؛ لبقاء علّة القلب فيه(٢).

• في **حذف نون الإعراب بعد دخول نوني التّوكيد**، إذ يقول: «ويُحذف من المستقبل بسبب دخولهما إنْ أمكن النّونات للإعراب التي في الأمثلة الخمسة وهي: يَفْعَلان وتَفْعَلان ويَفْعَلون وتَفْعَلون وتَفْعَلين، فإنَّ ما قبل نوني التّأكيد يصير مبنيّاً؛ لأنّ المضارع إنّما أُعرِب لمشابهته الاسم، ولمّا اتّصل به النون التي من خواصّ الفعل، رجَّح جانب الفعليّة فعاد إلى أصله، وهو البناء، فحُذِفت علامة الإعراب لامتناع الجمع بين الإعراب والبناء، ولم تُحذف نونا التّأكيد لئلّا يبطل الغرض...»(٣).

الأفعالُ الخمسةُ هي الأفعال المضارعة التي تتصل بها ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، أمَّا النون التي اتصلت بها فيجب أنَّ تُحذف وجوباً، أي: نون الرفع في حال دخول نوني التّوكيد الخفيفة والثّقيلة، ومثال ذلك ما ذهب إليه سيبويه بقوله: «وإذا كان فعلُ

(١) بحر القواعد: ٢٦٠.

(٢) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٣٢٩/١، ٣٣٠، وشرح الشافية للخضر اليزدي: ٣٠٧/١، ٣٠٨.

(٣) بحر القواعد: ٤٦٦.

الاثنين مرفوعاً وأدخلت النّون الثّقيلة حذفتَ نون الاثنين لاجتماع النّونات، ولم تَحذف الألف لسكون النّون، لأنّ الألف تكون قبل السّاكن المدغم، ولو أذهبتها لم يُعلم أنّك تريد الاثنين»[١].

فعلى هذا الألف لا تُحذف حتى لا تلتبس بالمفرد هذا في المثنى، وعند الجمع والمؤنثة المخاطبة تُحذف واو الجماعة وياء المخاطبة مع حذف نون الرّفع، فإذا كان الفعل صحيح الآخر يُضمّ ما قبل الواو ويُكسر ما قبل الياء، أمَّا إذا كان معتلّ الآخر فيُحذف آخره إطلاقاً[٢]. فبدخول نوني التّوكيد أصبح الفعل المضارع مبنيّاً؛ لزوال مشابهته للاسم، فنوني التّوكيد من خواصّ الأفعال، فرُدَّ المضارع إلى أصله وهو البناء، ولكراهية توالي الأمثال حُذِفت نون الرّفع[٣]، ولم تُحذف نونا التّوكيد حتى لا يبطل الغرض الذي جاءت من أجله وهو التّأكيد.

وهناك مسائل أخرى أشار بها الآيدنيّ إلى الاستصحاب نشير إلى مواضعها في الكتاب[٤].

(١) الكتاب: ٥١٩/٣، وينظر: المقتضب: ٢٣/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٥١٩/٣، ٥٢٠، وشرح ابن عقيل: ٣٢٠/٤، ٣٢١.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٥١/١، ٥٢.

(٤) ينظر مثلاً: بحر القواعد: ١٦١، ١٧٦، ١٨٤، ١٩٢، ٢٢٠، ٢٧٧، ٤٥٠، ٤٧١.

# الفصلُ الثالثُ

# شخصيّةُ الشّارحِ العلميّةُ

## المبحثُ الأوّل

## اختياراتُه وترجيحاتُه

كلُّ عالمٍ يتميّزُ عن غيرِهِ بترجيحِه لآراءٍ معيّنةٍ ونقدِ غيرِها، اتّكالاً على ثقافتهِ ورؤيتهِ الخاصّة للموضوع الذي يقبل مختلف الرّدود فيه، فمن هؤلاء العلماء الذين نلمح لهم صوراً متعددةً التي تدلّ على تميّزهم الآيدنيّ؛ إذ يذكرُ الترجيحاتِ والاختياراتِ التي ارتكزَ فيها على ما هو مشهور من السّماع، وموافق للفصاحة، وعلى ما هو متعارف عليه من ضوابط القواعد العامّة التي توصّلوا إليها عن طريق القياس، وغيرها من الأصول.

فالغايةُ من هذا المبحثِ إيرادُ أهمّ المسائل التي أبدى فيها الآيدنيّ رأيه الخاصّ عبرَ الانتقاء والاختيار مؤيّداً أو معارضاً، وهي في الأصل إمَّا آراءٌ تفرّد بها، وإمَّا وجهاتُ نظرٍ تابع فيها سالفيه من العلماء، وقد سبقتُ آراءه في كلّ مسألة بآراء القدماء، ومن ثمّ المحدثين إن وجدت.

أمَّا منهجُه العامّ فالملاحظ عليه أنَّه يفصّل في المسألة بالبحث والتحليل بعيداً عن الاختصار؛ ليصل إلى الرأي المناسب بها، وفي بعض الأحيان يربطها بغيرها من الألفاظ أو المسائل المناسبة الذّكر معها، إذ لم يكتفِ بذكر شواهدها، وهو لم يلتزم بمنهج متشابه في تناوله للمسائل، فقد يذكر رأيه ثمّ يسنده بآراء العلماء، أو يرجّح رأي العالم فيكون سابقاً لرأيه، وأخرى يورد آراء مجموعة من العلماء ومن ثمّ يرجّح أحدهم، مستعملاً ما نسمّيه بالبدايات المختلفة أو الألفاظ المميّزة لتعبّر عن ذلك وهي: (المختار، والأفصح، والحقّ، والأجْوَد، وهو الأصل الشائع، والأوّل أقرب، وهو الأحسن، والأوْلَى، وهو المناسب والأظهر، والرّاجح).

وفيما يأتي عرض للنّماذج التي تؤيّد ذلك:-

### ◈ أولاً: تخفيفُ صورتينِ من أحوالِ الصّورِ التّسعِ في المهموزِ

تُعدُّ ظاهرةُ الهمزِ من أهمّ الظواهر الصوتيّة التي حظيت باهتمام الدّارسين القدامى والمحدثين، فالهمزة صوتٌ لهُ تميّزٌ بين أصوات العربيّة وغيرها من اللّغات، إذ يُلحظ لهذا الصّوت تكاثرٌ هائل وعجيب في وجوه الكلمة العربيّة، فأدرك العلماء القدماء أهميّته البالغة في بناء الكلمة، لذا تحدّثوا عنه بشكل مفصّل من حيث رسمُه ونطقُه وحذفُه.

إلا أنَّ الهمزة على الرغم من ضرورتها أثارت مشكلة جذريّة في العربيّة، والسببُ في ذلك يرجع إلى التّباين في كيفيّة إنتاجها عند القدماء، وعلاقتها بغيرها من حروف المد واللّين، فتولّدت عندهم قضيّة الاشتراك بين الهمزة والألف في الدّلالة ذاتها، فاختلطَ في أذهانِهم مفهومَها بمفهومِ الألف، وكان هذا سبباً آخرَ للغموض والتّعقيد في تكوين صورة واضحة عن وضع الهمزة ومواقع كتابتها، لذا عدّوا مشكلتها من أعقد المشكلات التي واجهتها العربيّة(١). وأوّل عالم تناقلت الكتب رأيه في الحكم على هذا الصّوت هو الخليل، وذلك في قوله: «وأمَّا الهمزة فَمَخْرَجُها من أقصَى الحَلْق مَهْتوتة مضغوطَة فإذا رُفِّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف...»(٢).

ومن ثمّ جاء تلميذُه سيبويهِ فرأى أنّ الهمزةَ لها نبرةٌ في الصّدر تخرج بصعوبة ومشقّة، ومخرجها من أبعد مخارج الحروف كلّها، إذ أشبهها بالتّهوّع فلذلك استثقلها بعضهم(٣)، ويؤيّد هذا الرأي ويقوّيه قول الرّضيّ الاستراباذيّ في شرحه الشّافية، قال: «اعلم أنّ الهمزة لمّا كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرةٌ كريهة تجري مجرى التّهوّع ثقلت بذلك على لسان المتلفّظ بها، فخفّفها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولا سيّما قريش...وحقّقها غيرهم، والتّحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتّخفيف استحسان»(٤).

---

(١) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد الصبور شاهين:١٥، ١٧، ١٨، ٢٠.

(٢) العين: ٣٧/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٥٤٨/٣.

(٤) شرح الشافية للرضي: ٣١/٣، ٣٢.

أمَّا إذا انتقلنا إلى آراءِ علماءِ القراءات فإنّنا نجدُ بعضَهم يصرَّح بأنَّ الهمزة ليست لها صورة ثابتة كبقيّة الحروف، وإنَّما تظهر بصورة غيرها من الألف والواو والياء، وقد تكون من غير صورة؛ لأنَّها حرف استثقلته العرب فتصرّفت فيه وغيّرته(١)، أي يقصد بهم: الذين يذهبون إلى ما يتناسب مع سليقتهم فيميلون إلى التخفيف في كلامهم والابتعاد عن الأثقل.

لذا ذهبَ جمهورُ العلماء القدماء بالاتّفاق إلى أنَّ القياس في تخفيف كلّ همزة متحرّكة ما قبلها متحرّك أن تُسهّل فتكون بين مخرج الهمزة ومخرج الحرف(٢)؛ «لأنَّ فيه تخفيفاً للهمزة بإضعاف الصّوت، وتليينه وتقريبه من الحرف السّاكن مع بقيةٍ من آثار الهمزة؛ ليكون ذلك دليلاً على أنّ أصله الهمزة، ويكون فيه جمعٌ بين الأمرين»(٣).

ومثل هذا (سَأل)، وقد تصير الهمزة ألفاً(سال)، وهو سماعيّ، أمَّا(هَنَأك) في ضرورة الشّعر فهو قياسٌ، إذ تصير(هناك)(٤)، إلا أنّ العرب استثنت ما كانت مفتوحة وما قبلها ضمّ أو كسر بقلبها من جنس حركة ما قبلها، فتصير (مِائَة) ياءً خالصة، و(مُؤَجَّل) واواً خالصة(موجَّل)، ففي قلب هذين المثالين اضطراراً؛ لأنَّها لا يجوز حذفها فالحذف يتطلّب نقل الحركة إلى ما قبلها، وما قبلها متحرّك فيتعذّر ذلك(٥)، وفي الوقت ذاته يمتنع التّسهيل بين بين؛ لأنَّها بهذا تَقْرَبُ من الألف وهم استثقلوا الضمّ أو الكسر القريب من الألف(٦).

أمَّا رأي بعضِ المحدثينَ حول هذا الصّوت فقد أشار الدّكتور إبراهيم أنيس إلى أنَّ تحقيق الهمز من سمات اللّغة النّموذجية، والالتزام بها ميزة من ميزات الفصاحة، إلا أنّ تحقيقها من أشقّ العمليّات الصّوتيّة عند النّطق بها؛ لأنَّ لها حكماً يختلف عن أحكام الأصوات الأخرى،

---

(١) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي: ٤٣/١.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ٢٧٣/٥.

(٣) المصدر نفسه: ٢٧٣/٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٥/٥، وشرح الشافية للرضي: ٤٧/٣.

(٥) ينظر: الكتاب:٥٤٣/٣، والمقتضب:٢٩٣/١، ٢٩٤، والأصول في النحو:٤٠١/٢، وشرح الشافية للرضي:٤٥/٣.

(٦) ينظر: الكناش: ١٧٣/٢.

فهي صوتٌ لا يتّصف بالجهر ولا بالهمس، وأكثر الأصوات شدة من بين الأصوات الساكنة، ومخرجها فتحة المزمار، إذ تنغلق هذه الفتحة ثمّ تنفتح فجأة في أثناء النطق بها، لذا مالت كلّ اللّهجات السّامية إلى السّهولة والابتعاد عن تحقيقها(١)، وتحدث الدّكتور أحمد مختار عمر عن صعوبتها أيضاً ومشقّتها، فهو يرى الهمزة من الأصوات الرأسيّة، التي يتمّ إنتاجها من مخرج تجويف الحنجرة " فتحة المزمار"، وهذا النّوع من الأصوات يكون الأصعب في مجال الفحص، وسمّيت رأسيّةً؛ لأنَّ مخرجها رأسيٌّ يمتدّ من اللّهاة إلى فتحة المزمار(٢).

أمَّا موقفُ الآيدنيّ ممّا قلناه فقد أعطى الأحقيّةَ لسيبويه، إذ يقول: «ولمّا كان تخفيف هذه الصور مختلفة أراد تفصيلها، فقال: فتخفيف، نحوُ: مُؤَجَّل، أي: في الصّورة التي كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مضموماً قلبها واواً، وتخفيف، نحو: مِائَة، أي: ممَّا انفتحت وما قبلها مكسور، قلبها ياءً، إذ الفتحة كالسّكون في اللّين، فيجوز قلب الهمزة في هذين الصّورتين بجنس ما قبلها، كما في حال السّكون، فإنْ قيل: لِمَ لا تُقلب في سَأل ألفاً، والحال أنَّ همزته مفتوحة؟ قلنا: إنَّ فتحتها صارت قويّة بفتحة ما قبلها؛ لأنَّ الشيء يتقوّى بجنسه، وإمَّا نحو (لا هَنَاك) في قوله(٣):

**رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَىْ فَزَارَةُ لا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ**

فشاذٌ، فإنَّ أصلَه بفتح الهمزة، فقُلبت ألفاً على خلاف القياس مع كونها وكون ما قبلها مفتوحين. واعلم أنَّ ما ذكره المصنِّف في هاتين الصّورتينِ مذهب سيبويه، ومختار المحقّقين، ولكن قال ابنُ الحاجب: وحُكي عن يونس جعلها بين بين فيهما أيضاً، والحقّ ما قاله سيبويه»(٤).

---

(١) ينظر: في اللهجات العربيّة:٦٨، ٦٩.

(٢) ينظر: دراسة الصّوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر:٣١٩.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه: ٣٥٣، وروي شطره الأوّل: وَمَضَتْ لِمَسْلَمَةَ الرِّكَابُ مُوَدَّعاً.

(٤) بحر القواعد: ٣١٠، ٣١١، ٣١٢.

فبهذا يمكن القول ما رآه سيبويه ومن تابعه كالشّارح وغيره هو الأَوْلى للابتعاد عن الأثقل إلى الأخفّ.

إذن نستنتجُ من هذا أنَّ العلماء قدماء ومحدثين اتّفقوا على التّكلف والجهد المبذول الذي تتطلّبه الهمزة عند نطقها، فعملوا على تخفيفها عبرَ وضع أحكامٍ تسهّل ذلك.

**◈ ثانياً: الاختلافُ في زنةِ كلمةِ(أوّل) وأصلُ حروفِها**

تُعدُّ هذه المسألةُ من المسائلِ التي اختلف العلماء فيها وكثرت آراؤهم عنها، إذ بحثوا فيها بشكل دقيق وحلّلوا أصلها، ففي البدء نستعرض برأي علمٍ من أعلام العربيّة سيبويه الذي أشار إلى أنَّ وزن (أوّل) هو أفعل بدليل كلام العرب: (هو أوّل منه)، أي: كقولهم هو أفْضَل منه، فيقول في ذلك: «وأمّا أوَّلُ فهو أفْعَلُ يدلُّك على ذلك قولهم: هو أوّلُ منه، ومررت بأوّلَ منك، والأولى»[(١)].

وتابع سيبويه أبو عثمان المازنيّ بأنَّ (أوّل) هو أفْعَل بدلالة منعه من الصّرف وملازمة (مِنْ) لهُ[(٢)]، وعلى الوزن نفسه اتّفق معهم المبرِّد، إلا أنَّه بيّنَ علّة الرّفضِ عند العرب فيما خصّ اشتقاق الفعل من أوّل؛ والسّبب في ذلك عندهم لما يتبعه من الإعلال أمثال القلب وغيره[(٣)]، ومن ثمّ أتى أبو عليّ الفارسيّ وأشار إلى الوزن ذاته كذلك، فالهمزة عدّها زائدة، والفاء والعين من الموضع نفسه[(٤)]، وإذا وصلنا إلى ابن جنّي نجده يفصّل في ذلك أكثر بأنَّ (أوّل) لو استعملوا منه الفِعْل لتعارض ذلك مع الثّقل الذي أُضيف إليه من اجتماع الواوين؛ لأنَّ فَعَل إذا كانت فاؤه واواً يلزم أن يأتي مضارعه مكسور العين، وإن كانت عينه فيجبُ أن يكون مضارعه مضموم العين، فكيف في مثل (أوّل) لأدّى ذلك إلى حدوث

(١) الكتاب: ١٩٥/٣.
(٢) ينظر: المُنصف: ٢٠١/٢.
(٣) ينظر: المقتضب: ٢٨٩/١.
(٤) ينظر: المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي: ١٣.

شيئين يتدافعان؛ لأنَّه لتطلّب أن تكون العين مضمومة ومكسورة في موضع واحد، وهذا فيه تناقضٌ وخللٌ واضح.

وليس في كلامهم ما كانت فاؤه ولامه واواً على الرّغم من كثرة هذا الباب، فلمّا لم يستعملوا الكثير فالأحسن أن لا يستعملوا ما كان أقلّ منه وهو ما فاؤه وعينه واواً، وبيّن ابن جني بأنَّ هذا ما لم يريدوه في الصّحيح، فالأجدرُ أن لا يعملوا به في المعتلّ(١). وأيَّد ابن هشام اللّخمي (ت٥٧٧هـ) ما ذهب إليه العلماء من وزن (أوّل)، وأشار إلى السّبب في وجوب الإدغام فيه وهو اجتماع المثلين من الفاء والعين(٢).

فهذا كلام أغلب علماء البصرة، أمَّا علماءُ الكوفة فقد نسبَ ابن جنّي إلى الفرّاء ما حكاه ثعلب(ت٢٩١هـ) في «أنّ "أوّل" يجوز أن يكون من "وألْتُ"، ويجوز أن يكون من "أُلْتُ"، فإذا كان من "وألْتُ" فهو في الأصل:"أوْأَلُ"، وإذا كان من "أُلْتُ" فهو في الأصل: "أأْوَلُ"، والقياس يُحظِّر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين؛ لأنَّه لو كان في الأصل "أوْأَل" لجاز أن يجيء على أصله؛ ولم نسمعهم نطقوا به هكذا»(٣).

ويتّضح من هذا أنَّ وزن (أوّل) هو أفْعَل أيضاً إلا أنَّ أصله (أوأل) من وأل إذا نجا، وبعدها قُلبت الهمزة الثّانية واواً لغرض التّخفيف، ثمّ أُدغمت الواوان فصار أوَّل. وقيل وزنه أَعْفَل وأصله (أأول) من آل يؤول فحدث قلبٌ مكانيّ في الفاء والعين، ونقلت الفاء إلى موضع العين، والعين إلى موضع الفاء، فصار أوأل، ثمّ قُلبت الهمزة الثّانية واواً فأدغما(٤)، وردَّ أبو عليّ الفارسيّ ما زعموه من أنَّ أوَّل أخذوه من آل يؤول؛ لأنَّه يستوجب أنْ يُقال فيه أَأْول فتجتمع همزتان الأولى زائدة والثّانية أصليّة، والثّانية يجب أن تُقلب بحسب حركة ما

(١) ينظر: المُنصف: ٢٠١/٢، ٢٠٢.

(٢) ينظر: شرح الفصيح لابن هشام اللخمي: ٢٦٤.

(٣) المُنصف: ٢٠٢/٢، وينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٣٥٨.

(٤) ينظر: مُشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي: ٩١.

قبلها على وفق القياس فتصير ألفاً؛ لأنَّ ما قبلها مفتوح، وهذا غير صحيح من ناحية التّصريف(١).

وذهب بعضُهم إلى أنَّ وزن (أوّل) فوعل وذلك عن طريق إدغام واو فوعل وواو عينها فصار أوَّل، والحجَّة في اختيارهم لهذا الوزن بأنَّ الواو كثيراً ما تُزاد ثانيةً، ورُفِض هذا المذهب كذلك؛ لأنَّه لا يجيء أمثال أوَّل من فوعل فيكون مؤنثُهُ فوعلة وجمعه فواعل، فالأصحّ هو أفْعَل بدليل مجيء الأولى في مؤنثه والأُول في جمع مؤنثه، ولا خطأ في وزنهما بأنّهما الفُعلى والفُعَل(٢).

أمَّا عند جمع أوَّل جمع تكسير يقولون أوائِل «بالهمز، فأصلُه: أواول، لكنْ لمَّا اكتنفت الألف واوان ووليت الأخيرةُ منهما الطَّرف فَضَعُفَتْ، وكانت الكلمة جمعاً، والجمعُ مستثقلُ قُلبت الأخيرةُ منهما همزة... وهذا مذهبُ البصريّين»(٣).

وما لحظتُه في كتب العلماء أنّهم ذكروا كثيراً من الافتراضات التي طُرِحت عليهم وأجابوا عنها بأنَّ أوَّل ليس أصله أوْأَلُ، ولم يحدث فيه التّخفيف ولا من أأْوَلُ وعينه في الأصل همزة؛ لأنَّ أوْأَلُ و أأْوَلُ فيهما مخالفة للقياس(٤)، ومن التزم بهذين الأصلين فقد كان يستبعدُ مجيء الفاء والعين من الجنس نفسه(٥).

أمَّا ما ذهب إليه المتأخّرونَ أمثال ابنِ الحاجب وشارحِ شافيته الرّضيّ يتمثّل في القول الآتي: «...والصّحيح أنَّه أفْعَل من تركيب "وَوَل" وإن لم يُستعمل في غير هذا اللّفظ، لا من

(١) ينظر: المسائل المشكلة: ١٤.
(٢) ينظر: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط: ٤٨/٢.
(٣) شرح الفصيح: ٢٦٤، وينظر: المسائل المشكلة: ١٣.
(٤) ينظر: المُنصف: ٢٠٣/٢، والممتع الكبير في التصريف: ٣٥٨.
(٥) ينظر: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط: ٤٩/٢.

"أوَلَ" ولا من "وَألَ"...»[١]، فعلى هذا تكون الحروف الأصول لهُ مكونة من واو وواو أخرى ولام، فأصلهُ (وَوَل) الفاء والعين من جنس واحد.

أمَّا موقفُ الآيدنيّ من هذين المذهبين فقد نقل الاختلاف بين البصريّين والكوفيين في هذه المسألة، وأعطى حكم الاختيار لما وجده مناسباً، إذ يقول: «على وزن أَفْعَل اسم تفضيل عند البصريّين، إمَّا من وَوْلَ[٢] أو أَوَل قُلبت الهمزة واواً على غير القياس على هذين المذهبين، والمختار أنَّه من وَوَلَ، فأصله أَوْوَل فأُدغم، وقد دلَّ على مذهب البصريّين أنْ يجيء مفرداً مؤنثُهُ: الأُوْلى، وجمع مؤنثه: الأوّل، وعند الكوفيّين على فَوعَل، إمَّا من وَوْل أو أوَل[٣]، فزادوا واواً للإلحاق بجعفر فصار وَوْل[٤] فقُلبت الواو الأولى همزة لاستثقال اجتماع المثلين في أوّل الكلمة، كما في أواصل، أو قلب مكان بمكان، فأُدغم، وإعلال الثّاني ظاهر، ولكن رُدَّ قولُ الكوفيّين بأنَّ فوعل يُؤنَّث على فوعلة، لا على فُعلى، ويُجمع على فواعل، لا على فُعَل»[٥].

فيظهرُ ممّا سبقَ ذكرُه أنَّ أوَّل وزنه (أفْعَل) عنده مكوّن من(وَوَل) وأصله (أوْوَل) ثمّ حدث فيه إدغامٌ وهو الصّواب؛ لما قدموه من تعليلات منطقيّة ومقبولة في رفض المذهبينِ السّابقينِ.

**◈ ثالثاً: البابُ الثّاني من أبوابِ الرّباعيّ غيرِ المُلحقِ**

ربط الصرفيّون صيغة الباب الثّاني من الرّباعيّ (فعَّل) بالمعنى[٦]، فجاءت لمعانٍ عدّة، ومن معانيها الغالبة عليها الدّلالة على التّكثير، إذ ذهب سيبويهِ إلى أنَّ الغرض منها

(١) شرح الشافية للرضي: ٣٤٠/٢، وينظر:٣٣٥/٢.
(٢) الصواب هو وَأَل.
(٣) الصواب هو من وأَل أو أوَل أو وَول.
(٤) الصواب هو وَوَول.
(٥) بحر القواعد:١٠٧.
(٦) ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية للدكتور محمود سليمان ياقوت: ٩٨.

هو تكثير العمل، فإذا قُلت: كَسَرْتها وقَطَعْتُها، ومن ثمّ قصدت كثرة ذلك العمل قُلت: كَسَّرْتُها وقَطَّعْتُها(١)، وصرَّح ابنُ جنّي بأنَّ العرب إذا كرّرت العين في بنية الكلمة أرادت بها تكرير الحدث، فقال: «ومن ذلك أنّهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كَسَّر، وقَطَّع، وفَتَّح، وغَلَّق، وذلك أنّهم لمَّا جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللّفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللّام؛ وذلك لأنَّها واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كأنّهما سِياج لها»(٢).

وجاء من المحدثين الدّكتور عبد الصبور شاهين بإضافة أغنت الدّرس الصّوتيّ في معنى العين المُضعّفة، فيقول: «إنَّ تضعيف العين إنَّما يعني في التّحليل الصّوتيّ تطويل مدّة النّطق بها من مخرجها، حتّى ليمكن أنَّ يقال: إنَّ الصّامت المُضعّف هو صامت طويل...» (٣).

أمَّا مجيء هذه الصيغة لمعنى التّكثير يمكن أنْ نجدَه في الفعل مثال: جَوَّلَ، أو في الفاعل: موَّتت الإبلُ، أو في المفعول: غَلَّقَتِ الأبوابَ(٤).

ومن معانيها الأخرى: التّعدية، كقولك: فَسَّقْتُهُ، أي: نسبت المفعول إلى الفعل وهو الفسق، وللسَّلْب مثل جَلَّدتُ البعير، أي: قمت بإزالة جِلْدِهُ عنه(٥)، ولـ «التَّوجُّه والتَّشَبُّه...وللتّمليك حقيقةً أو مجازاً»(٦)، ولاختصار الجمل في سبَّح يسبِّح عند قولك: سبحان الله، ولمعنى مخالف لمعنى أصله(فَعَلَ)، مثل: نَمَّيْت الحديث إذا نقلته لغاية الإفساد، ولعمل

(١) ينظر: الكتاب: ٦٤/٤.
(٢) الخصائص: ١٥٥/٢.
(٣) المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ٧٠.
(٤) ينظر: أبنية الأفعال، دراسة لُغوية قرآنية للدكتورة نجاة عبد العظيم الكُوفي: ٤٩.
(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: ١٢٨، وشرح الشافية للرضي: ٩٣/١، ٩٤.
(٦) سبك المنظوم وفكّ المختوم للإمام محمد ابن مالك الجياني: ١٩٥.

شيء في زمن الفعل، مثل: صبَّح يصبِّح، أي: أتاه في وقت الصباح(١)، ولتصيير مفعوله على ما عليه الفعل بالضّبط، مثل: سبحان الله الذي ضَوَّءَ الأضواء، فضَوَّءَ والأضواء بمعنى واحد، وللصيرورة مثل: قوَّس زيد، أي: صار كالقوس في انحنائه(٢) وغيرها.

وقد تشترك هذه الصّيغة مع أفْعَل في المعنى ذاته، وقد تفترقان، إذ أشار سيبويه إلى اتّفاقهما بالدّلالة نفسها(٣)، ورفض الزّمخشريّ ذلك؛ لأنَّ لكلّ صيغة استعمالها الخاصّ(٤)، وقريب من ذلك ما ذهبت إليه الدّكتورة نجاة عبد العظيم بأنَّ لو كان بين الصّيغتينِ اشتراك في معنى التّعدية مثلاً من غير تفضيل أحدهما على الأخرى، لكان الاختيار على أفْعَل؛ لأنَّ دلالة التّعدية فيه قياس مُطَّرد، فبين الصّيغتينِ فروق يحدّدها الاختيار، ففعَّل وإن أفادت معنى التّعدية لكن تبقى دلالتها على التّكثير أصلاً فيها.

ويَصِحّ السؤال هنا عن الفعل الذي حدث فيه النّقل من لازم إلى متعدٍّ بطرق متعدّدة هل تغيّرت دلالته عند تغيّر صيغته(٥)؟ والجواب عن ذلك: من المؤكّد «إنَّ اللّغة التي توفّرت لها مقوّمات الدّقة والمرونة لا تُسوِّي تماماً بين صيغتين أو أكثر في إفادة مدلول واحد، إلا ما كان من قبيل اختلاف اللّهجات وأمَّا اللّهجة الواحدة فلكلّ صيغة خصوصيّة تُضفي على الأداء اللّغويّ دقّة وجمالاً» (٦).

وعلمنا سابقاً أنَّ الأصل لهذه الصّيغة والأكثر استعمالاً هو مجيئها للتّكثير لكن لا يَصحّ استعمالها في جميع التّراكيب؛ وذلك لعدم تصوّر دلالة التّكثير في بعضها(٧)، وهذا ما

(١) ينظر: أبنية الصّرف في كتاب سيبويه: ٣٩٤.
(٢) ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية:١٠١، ١٠٢، وأبنية الصّرف في كتاب سيبويه: ٣٩٣، ٣٩٤.
(٣) ينظر: الكتاب: ٥٥/٤.
(٤) ينظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ٢٤٤/١.
(٥) ينظر: أبنية الأفعال، دراسة لُغوية قرآنية: ٥١.
(٦) المصدر نفسه: ٥٢.
(٧) ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: ٩٩.

رآه الآيدنيّ إذ يقول: «واعلم أنَّهُ إنْ فقد التّكثير لمْ يَجز استعمال فعَّل لهُ، فلذا كان موت الشّاة الواحدة خطأ بخلاف قطَّعْتُ الثّوبَ، فإنَّهُ جائز لإمكان أنْ يقطع ثوب واحد مرّة بعد أخرى، وقيل: إنَّ المراد بالتّكثير في المفعول أنَّه لا يستعمل غلَّقْت بالتّضعيف، إلا إذا كان المفعول جمعاً حتى لو كان واحداً، وغلّق مرّات كثيرة لم يستعمل إلا غَلَقَ بلا تضعيف إلا على سبيل المجاز، ولكن الحقّ ما قاله ابنُ الحاجب في شرّح المفصّل من جواز استعماله للتّكثير في مثل: قطَّعتُ الثّوبَ، وإنْ كان المفعول مفرداً، أقول: والأَوْلَى غلَّقْتِ الأبوابَ بصيغة الجمع للتّقصّي[1] عن الاختلاف»[2].

فعلى ما يبدو أنّ الشارح قد أشار في كلامه إلى أنَّ الفعل والفاعل والمفعول إذا لم يتحقّق فيه معنى الإكثار لا يجوز استعمال صيغة فعّل لهُ، أمثال قولنا: مَوَّتَتِ الشّاة لا يصحّ؛ لأنَّ معنى التّكثير لم يكن فيه وهي شاةً واحدة، والفعل مات لن يقع أكثر من مرة في الشّاة نفسها، على عكس تقطيع الثّوب الذي يمكن أن يقع فيه التّقطيع أكثر من مرّة[3].

ويظهر من قوله أنّه نقل ما قاله أحدُ الشّارحين بأنَّ المفعول الذي تريد فيه معنى الإكثار باستعمال صيغة فعّل لهُ يُشترط فيه أن يكون جمعاً، ولكن الآيدنيّ ردَّ ذلك وأعطى الأحقيّة لابن الحاجب في شرحه للمفصّل عندما قال: «قَطَّعْتُ الثوبَ فإنَّ ذلك سائغ وأن كان الفاعلُ واحداً، وظاهرُ كلامهِ يوهمُ أنَّ هذا البناء لا يُقالُ للواحدِ ولكنَّهُ أطلقهُ لتقدُّمِ قوله:" وهو يُجوَّلُ ويُطوَّفُ " أي يكثرُ الجولانِ والطوافِ ...فقوله: " ولا يُقالُ للواحدِ " لم يُرِدْ به إلا ما لم يستقيمْ فيه تكثيرُ الفعلِ» [4].

(١) الصواب هو للتفصّي عن الاختلاف، أي: التخلص منه.
(٢) بحر القواعد: ١٣٧، ١٣٨.
(٣) ينظر: مجموعة الشافية: ٢٣٣/١، ٢٣٤.
(٤) الإيضاح في شرح المفصّل: ١٢٩.

فمن بعد إعطاء الحقّ لابن الحاجب في أوّل الأمر يعود الآيدنيّ ويصرَّحَ بالأولويّة لحالة الجمع عند استعمال هذه الصّيغة مع المفعول به. والباحثة ترى بحسب ما قدّمته من آراء صواب ما ذهب إليه ابن الحاجب بدليل ما قاله.

**◈ رابعاً: تصغيرُ ما كانت عينُه واواً ثالثةً**

التصغيرُ هو «شيءٌ اجتُزئَ بهِ عن وصفِ الاسمِ بالصّغرِ، وبُني أوّلهُ على الضّمِّ، وجُعلَ ثالثهُ ياءً ساكنةً قبلها فتحة» (١).

ويُمثّل التّصغير مسألة من المسائل الأخرى التي اهتمّ العلماء بدراستها، وتفاوتت في ذلك أحكامهم عنها، إذ اختلف العلماء في تبديل الواو الأصليّة المتحرّكة الواقعة بعد ياء التّصغير، فذهب سيبويه إلى الوجه الأحسن عنده وهو قلب الواو ياء ثمّ إدغامها في ياء التّصغير، وذلك في قوله: «وأمّا ما كانت العينُ فيه ثالثة ممّا عينه واوٌ فإنَّ واوه تُبدل ياءً في التّحقير، وهو الوجه الجيّد؛ لأنَّ الياء السّاكنة تُبدِل الواو التي تكون بعدها ياءً... وذلك قولك في أَسْوَدَ: أُسَيِّدُ، وفي أَعْوَرَ أُعَيِّرُ...واعلم أنَّ من العرب من يُظهِر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يَدَعُها على حالها قبل أن تُحقَّر»(٢).

أمَّا المبرِّد فقد اتّفق مع سيبويه في تفضيل الوجه الجيّد وهو القياس عنده، إلا أنَّه جوَّزَ ما كان بعيداً عند سيبويه وصرَّح باختياره(٣)، وأيَّد هذا الرّضيّ شارح الشافية، إذ ذهب إلى جواز ترك القلب والإدغام وذلك «لقوّة الواو المتحرّكة، وعدم كونها في الآخر الذي هو محلّ التّغيير، وكون ياء التّصغير عارضة غير لازمة، وقال بعضهم: إنَّما جاز ذلك حملاً على التّكسير، نحو: جداول وأساود، ولو كان حملاً عليه لجاز في مقام ومقال مُقَيْوم ومُقَيْول كما في مقاول ومقاوم» (٤).

---

(١) الأصول في النحو:٣٦/٣، وينظر: شرح التصريح على التوضيح:٥٥٩/٢.

(٢) الكتاب: ٤٦٨/٣، ٤٦٩.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢٨٢/٢.

(٤) شرح الشافية للرضي: ٢٣٠/١.

يُفْهمُ من هذا أنَّ العلّة من جواز ترك الواو على حالها يعود إلى حمل التّصغير على التّكسير، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ حمل التّصغير على التّكسير وجه ضعيف لا يطَّرد في اللّغة، إذ إنّهم أظهروا الواو في جمع التّكسير، فقالوا: في مقال ومقام مَقاوِلُ ومَقاوِمُ، وفي تصغيرهما قلبوهما وأدغموهما، فقالوا: مُقَيّمٌ ومُقَيّلٌ فهذا دليل على عدم اعتمادهم بظهورها في التّكسير(١).

أمَّا بالنّسبة للواو التي زادت للإلحاق فأجاز سيبويهِ والمبرِّد والرّضيّ الوجهين أمَّا القلب والإدغام وإمَّا الإظهار، كما في قَسْور وجَدول، فتقول: قُسَيِّر وجُدَيّل، أو قُسَيْور وجُدَيْول(٢)

وأمَّا بعض المحدثين فقد وصف الدّكتور عبد الصبور شاهين ما حكم به القدماء من قلب وإدغام بالأمر غير الدّقيق فيما خصّ التّصغير وصوت اللّين ثالثاً، ففَسّرَ ذلك تفسيراً آخر، فما يقوله في هذا الأمر: إنَّ صوت اللّين "الألف والواو والياء" في هذا الموضع بالتّحديد هي بالأصل حركة طويلة، فالمادّة المعروفة عن التّصغير عندما تُطبّق على الكلمة تؤدي إلى تغييرات فيها، فإن فاءها تكون مضمومة، وعينها مفتوحة، وثالثها ياء التّصغير الزّائدة، فمن المعتاد أن يكون موقع هذه الحركة الطويلة متأخّرة بعد الياء، فمثلاً اجتماع ياء التّصغير مع الواو لا يجوز هنا، إذ وقعت الواو بعدها، فقُلبت الواو ياءً ومن ثمّ أدغمت؛ وذلك لانعدام الفاصل بين الحرفين، وكذلك لموقع الياء الأكثر قوّة من الواو، فعلى هذا تكون هذه مماثلة تقدّميّة قليلاً ما تحدث في اللّغة العربيّة(٣).

أمَّا الآيدنيّ فقد عرض في كتابه هذه المسألة، إذ يقول: «وإذا أُوْلى ياء التّصغير واو... قُلبت تلك الحروف ياءً، وأُدغمت، فإن قيل: ما ذكرتم منقوض بلغة من يقول في

(١) ينظر: شرح المفصّل: ٤١٢/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٦٩/٣، والمقتضب: ٢٨٢/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٣٠/١.

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة:١٥٤-١٥٦.

تصغير ياء أسود وجدول: أُسَيْود وجُدَيْول مع أنَّه وَلِي ياء التّصغير واو، قلنا: تلك اللّغة ليست بفصيحة، والأجْوَد أُسَيّد وجُدَيّل»[١].

فعلى هذا نسب إثبات الواو إلى اللّغة غير الفصيحة متابعاً سيبويه فيما ذهب إليه.

**◈ خامساً: إجراءُ الإعلالِ في الأجوفِ الواوي أو اليائيّ من المفعولِ**

نظر العلماءُ إلى أنَّ القياسَ الصّحيحَ لأصل صيغة اسم المفعول من الثّلاثيّ معتلّ العين هو مفعول[٢]، إذ جاء اسم المفعول بوزن مصروف إلا أنَّه لحقه الإعلال لاعتلال فعله[٣]، ونبَّه على ذلك سيبويه[٤]، وتابعه ابن جنّي فقال: «إنَّما وجب إعلالُ " مفعول " مِنْ حيث وجب إعلالُ " فاعل " وكلاهما منْ قبلِ الفعل وجبَ إعلاله؛ لأنَّهما جاريان عليه وهو مُعْتَلّ فأرادوا أنْ يكونَ العملُ من وجهٍ واحد»[٥].

وهذا الإعلال قد يكون نقلٌ ثمّ قلب، أو قلبٌ فقط، أو نقلٌ فقط، أو نقلٌ ومن ثمّ حذف كما في بناء اسم المفعول، ممَّا أصل عينه واو أو ياء[٦]، فأصل مَقُولٌ ومَكِيلٌ هو مَقْوُول ومَكْيُول، إذ حدث نقل بين حركة العين والفاء، فاجتمع ساكنان، العين وواو المفعول، فلا بدَّ من حذف إحداهما، فكان للنّحاة رأيان مختلفان في أي الحرفين أولى بالحذف.

**الرأي الأوّل:** مذهب الخليل وسيبويه، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ المحذوف هو واو المفعول الزائدة[٧]، فإذا أردت إعلال (مَبْيُوْعٌ) نقلت حركة الياء إلى الباء والياء سكنت، ثمّ

---

(١) بحر القواعد: ٢٦٢.

(٢) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٢٩٦.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني: ١٤٠٨.

(٤) ينظر: الكتاب:٣٤٨/٤.

(٥) المنصف: ٢٨٢/١، ٢٨٣.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣١٤/١.

(٧) ينظر: المقتضب: ٢٣٨/١، والمنصف: ٢٨٧/١، وأمالي ابن الشجري: ٣١٤/١.

التقت بواو المفعول السّاكنة فحُذِفت واو المفعول، وقُلبت ضمّة الباء كسرة فصار (مَبِيْع) هذا في اليائيّ، وفي الواويّ تقول: (مَزُورٌ)، وهو في أصله مَزْوُوْرٌ فنُقلت حركة الواو الأولى إلى الزّاي فصارت ساكنة، فالتقى ساكنان من العين والواو فحُذِف واو المفعول كذلك(١).أمَّا وزنهما بعد الحذف فعند سيبويه هو (مَفُعْلٌ) لمعتلّ العين بالواو، و(مَفِعْلٌ) لمعتلّ العين بالياء(٢).

**الرّأي الثّاني:** مذهب الأخفش، وهو أنَّ المحذوف هو عين الفعل، ففي الواويّ نحو: (مَقْوُول) يُنقل حركة العين الضّمّة إلى الفاء السّاكنة قبلها، فيجتمع ساكنان، فيحذف العين، وفي (مَبْيُوع) من اليائيّ ينقل كذلك الضّمّة إلى ما قبلها، ومن ثمّ يقلبها كسرة لصحّة الياء فعندها تلتقي الياء مع الواو فتُحذف الياء، وبهذا تبقى الواو ساكنة بعد كسرة الباء، فلذا يقلب واو مفعول ياءً، فتصير (مَبِيعٌ)(٣)، فوزنهما عنده يكون على (مَفُول) للواويّ، و(مَفِيل) لليائيّ(٤).

ويمكن القول: إنَّ هناك أسباباً تؤيّد المذهب الأوّل وأخرى تؤيد المذهب الثّاني، وما يؤيّد رأي سيبويه ويقوّيه الأسباب الآتية:-

- إنَّ واو المفعول لم تساعد الميم في الدّلالة على معنى المفعول؛ لأنَّه عند قولك: (مَقُول) لم يفهم من اللّفظ بأنَّ هذه الواو هي واو مفعول، فذلك شيءٌ يُقدّر؛ لأنَّه لا توجد دلالة تدلّ على ذلك، فدلالة الميم على المفعول هي الأصل، والمعنى الأكبر للمفعولية

(١) ينظر: الكتاب:٣٤٨/٤، والمقتضب:٢٣٨/١، والمنصف:٢٨٧/١، والممتع الكبير في التصريف: ٢٩٦.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ١٤٠٨، ١٤١١، وأمالي ابن الشجري: ٣١٤/١، ٣١٥.

(٣) ينظر: المقتضب:٢٣٨/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢٤٥/٥، والمنصف:٢٨٧/١، والممتع الكبير في التصريف: ٢٩٦.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣١٤/١، ٣١٥.

يتعلق بها[١]؛ لدلالتها الأقوى، إذ تنفرد بمعنى المفعوليّة حتّى في غير الثّلاثيّ، نحو: (مُسْتَخرج(، و(مُدحرج)[٢].

• الحرف الأصليّ ثابت، والزّائد أولى بالحذف[٣]؛ لأنَّ الزّائد لا يُؤثّر حذفه على أصل التّركيب كان لمعنى أو لم يكن على عكس الأصليّ تماماً[٤].

• ما يُحتَجُّ به أيضاً لهذا المذهب اجتماع ساكنين في كلمة، فإذا التقيا فالتّحريك يلزم الثّاني، ويلزمه عند الحذف كذلك، فلا يُحذف أو يُحرّك الأوّل منهما؛ لأنَّ هذا يكون عند اجتماعهما في كلمتين[٥].

• الإعلال أقوى وأغلب على ما كان أقرب إلى الطّرف[٦]، فالحرف القريب من الطّرف المصير إلى حذفه أولى؛ لأنَّ موقعه قابل للتّغيير دائماً[٧].

أمَّا مذهب الأخفش فقد أُيِّد للأسباب الآتية:-

• إنَّ العين لم تجيء لمعنى، وواو مفعول جاءت لمعنى المدّ، فثبات ما كان لمعنى أولى، كما في قولك: "مررت بقاضٍ" فما حُذِف هو الياء لعدم دلالته على شيء، وما بقي هو التّنوين لدلالته على الاسم المصروف[٨]، وذهب ابن جنّي إلى أنَّ الواو لها معنى شاركت الميم به في الدّلالة على المفعوليّة، فقال: «وكذلك ميم مفعول جعلت واو مفعول وإن كانت

(١) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ١٤٠٨، ١٤٠٩.
(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣١٦/١.
(٣) ينظر: المقتضب: ٢٣٨/١، والمنصف: ٢٨٧/١، وشرح المفصل: ٤٥١/٥.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٢٧/٩.
(٥) ينظر: المنصف: ٢٩٠/١، والمقاصد الشافية: ٣٣٨/٩.
(٦) ينظر: المقاصد الشافية:٣٣٩/٩.
(٧) ينظر: تمهيد القواعد: ٥١٧٢/١٠.
(٨) ينظر: المنصف:٢٨٩/١، والممتع الكبير في التصريف:٢٩٧، وتمهيد القواعد:٥١٧٣/١٠.

للمدّ دليلة على معنى اسم المفعول، ولولا الميم لم تكن إلا للمدّ... تستفيد بميم مفعول وواوه معنى مخصوصاً، وهو إفادة اسم المفعول»(١).

• إنَّ العين المحذوفة قد لحِقَها الإعلالُ سابقاً كما في " قال، وباع"، فلذا تُعلّ بالحذف في مثل: (مَبِيْع، ومَقُوْل)، فواو المفعول لم تُعلّ في الفعل، ولم تُكن مقلوبة من شيء، فبهذا حذف ما أُعِل من قبل أكثر وجوباً(٢).

• إنَّ الحرفين السّاكنين إذا التقيا في كلمة يُحذف الأوّل منهما، نحو:" قُلْ، وبِعْ "، حتى في حال كان الثّاني لمعنى التّنوين يُحذف الأوّل، كما في مثل: غازٍ(٣).

فمن هذه العلل التي عرضتها لكلا المذهبين عدَّ المازني الرأيين مقبولين جميلين، ولكن الأقيس عنده ما ذهب إليه الأخفش(٤).

إلا أنّ الجرجانيّ(ت٤٧١هـ) أظهر قوّة وجه سيبويه؛ لقلة التغييرات التي أجراها، فالأخفش استعمل تغييرات كثيرة في النّقل والحذف والقلب وإزالة الواو عن لفظه الذي وضِع لهُ، فالأوْلى عنده ما كان أقلّ تغييراً(٥)، إذ قال: «فالأولى أن تجعل الواو في (مَقُول) والياء في (مَبِيْع) عينين، فيدلّ الأصل على الأصل لا أن تقدّر سقوط العين، ثمّ تجيء فتغيّر واو مَفْعُول زاعماً أنّي أجعله دليلاً على أنّ عين الفعل ياء وهذا واضح»(٦).

---

(١) الخصائص: ٤٨١/٢.
(٢) ينظر: المنصف: ٢٩٠/١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٠/١، ٢٩١.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩١/١.
(٥) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ١٤١١.
(٦) المصدر نفسه: ١٤١١.

ومن آراء بعض المحدثين:

**الرّأي الأوّل:** ذهب الدّكتور أحمد علم الدين إلى أنَّ لغة بني تميم اعتمدت الأصل لصيغة مفعول في الواويّ واليائيّ، وهي "مفعول" من غير حذف، ولغة أهل الحجاز الإعلال وعدم الإتمام، وهو الأصحَّ قياساً(١)، ولغة الإتمام عند بني تميم، والنقص عند أهل الحجاز، قد تطرّقَ لها القدماء سابقاً(٢).

**الرّأي الثّاني:** أشار الدّكتور غالب فاضل المطلبيّ إلى أنَّ القياس المستعمل عند أهل الحجاز هو النّقصان في صيغة اسم المفعول اليائيّ والواويّ، أمَّا بنو تميم بالإكمال والإتمام، وهو القياس السّائد في العربيّة(٣).

**الرّأي الثّالث:** يرى الدّكتور إبراهيم السامرائي أنَّ ما تعلق بالفعل الأجوف من الواويّ واليائيّ هو الإشكال القائم في بناء اسم المفعول، إذ ذهب أهل الصّرف إلى التّصريح بأصل (مَقُول) و(مَبِيْع) و(مَكِيل) بأنَّها مَقوول ومَبيوع ومَكيول، فلو وافقناهم في ما اعتمدوه من طريقة في تحوّل هذه الصيغة لاقترفنا خطأ كبيراً، وحمّلنا العربيّة وتاريخها ما ليس فيها(٤)، فالصّواب أنَّ «مَبيع ومَكيل صيغتان مختصرتان مخفّفتان للإعراب عن اسم المفعول، وكذلك مَصون ومَقول، وهما مستعملتان لدى قوم إلى جانب مَبْيوع ومَكْيول ومَصْوون ومَقْوول لدى قوم آخرين، وهذا يعني أن الصّيغتين عرفتهما العربيّة، وأنّ الناس قد أعربوا بأيّ منهما، ومن يدري لعلّ الذين التمسوا التّخفيف غير أولئك الذين درجوا على الأصل بغير الحذف»(٥).

---

(١) ينظر: بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي للدكتور أحمد علم الدين الجندي، (بحث منشور): ١٣٨-١٤٠.

(٢) ينظر: الكتاب:٣٤٨/٤، والمنصف:٢٨٣/١، والخصائص:٢٦٠/١، ٢٦١، وأمالي ابن الشجري:٣٢١/١، والممتع الكبير في التصريف:٣٠٠، والمقاصد الشافية:٣٤٧/٩.

(٣) ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربيّة للدكتور غالب فاضل المطلبي:٢٠١.

(٤) ينظر: العربيّة تاريخ وتطور للدكتور إبراهيم السامرائي: ٢١٧، ٢١٨.

(٥) المصدر نفسه: ٢١٨.

فعلى ضوء كلامه أنَّ الصيغتين مستعملتان للدّلالة على اسم المفعول، أي: الإعلال وعدمه، كما ذهب إلى أنَّ كليهما وجدتا في الوقت نفسه، إذ لا تمثّل أحدهما البداية التاريخية للأخرى، وإذا استعمل أحدهم صيغة لا يستعمل الأخرى، ومن الضّروري عنده تجنّب القول بأنَّ مبيع بالإعلال هي نفسها مبيوع، فبرأيه من الأفضل عند صياغة اسم المفعول أن يُبدل حرف المضارعة ميماً مفتوحة، نحو: يقول، مَقُول، ويبيع، مَبيع(١).

واختارَ الدّكتور عبده الرّاجحي هذه الطّريقة السّهلة، لكنّه اتّفق مع ما رآه القدماء من إجراء الإعلال في اسم المفعول(٢).

أمَّا الآيدنيّ فقد ذهب مذهبَ سيبويه في حذف واو المفعول؛ لزيادتها، فهي أوْلى بالحذف، إذ يقول: «واعلم أنَّ مذهب سيبويه راجحٌ؛ لأنَّ التقائهما إنَّما يحصل عند الثّاني، فحذفهُ أَوْلى؛ ولأنَّ قلب الضّمّة إلى الكسرة غير قياس، ولا علّة لهُ» (٣).

إذن ممَّا يُلاحظ في هذه المذاهب أنَّ ما اختاره سيبويه من حذف واو المفعول هو الأكثر قبولاً، بدليل قول الجرجانيُّ الذي سبقَ ذكره، أمَّا ما ذهب إليه السّامرائيّ فهو غير مقبول، إذ أشار إلى التّحذير بأنَّ نقول مبيع أصلُها مبيوع؛ لأنَّه عند القول الأولى غير الثّانية، كما لم تكن أحدهما بداية للأخرى، فما يقوله بعيدٌ كلّ البعد؛ لأنَّ العرب وإن استعملت الصّيغتينِ مرّة تامّة، وأخرى ناقصة، فهذا لا يمنع كون أحدهما أصل والأخرى محولّة عنها، فهذا يعود إلى إجراء صوتيّ عند بعض القبائل كتميم والحجاز على ضوء ما ذكرنا، فالأصل هو واحد إلّا أنّه يُنطق حسب اللّهجة بإعلال أو من غيره، فالقدماء بنوا آراءهم على لهجات صوتيّة مستعملة قديماً ولاحظوا الفرق في ذلك، فالأمر ليس كما ادّعت

(١) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته للدكتور إبراهيم السامرائي: ١١٢، ١١٣.

(٢) ينظر: في التطبيق النحوي والصرفي للدكتور عبده الراجحي: ٤٥٧، ٤٥٨.

(٣) بحر القواعد: ٤٠٤.

إحدى الباحثات المحدثات بعدم تقبّلها آراء القدماء في هذه المسألة؛ لأنَّها من وجهة نظرها آراء قائمة على الافتراض والتّحكم في اسم المفعول(١).

### ◈ سادساً: جوازُ الإدغامِ والإظهارِ في (لم يمدّ)

الإدغام «معناه في الكلام أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقفٍ، فيصيرانِ لشدّة اتّصالهما كحرف واحد، ترتفع(٢) اللّسانُ عنهما رفعةً واحدةً شديدةً، فيصير الحرف الأوّل كالمستهلك على حقيقة التّداخل والإدغام، وذلك نحو: "شَدّ" و"مَدَّ" ونحوهما»(٣)، فالأوّل منهما ساكنٌ والثّاني متحرّكٌ، ولا تظهر صورة الإدغام إلا إذا كانا متلاحمين(٤).

وقد أثبت سيبويه أنَّ الحرف المُكرّر من غير إدغام ثقيلٌ ومكروهٌ عند العرب، فقال: «اعلم أنّ التّضعيف يثقلُ على ألسنتهم، وأنَّ اختلاف الحروف أخفُّ عليهم من أن يكون من موضع واحد...لأنَّه يثقلُ عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثمّ يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مُهْلةٌ، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعةً واحدة»(٥).

فمتى ما نطقوا بحرف من مخرج، ثمّ لحقوه بحرف ثانٍ من مخرج آخر كان أسهل عليهم؛ لأنَّ للّسان اعتمادات يعتمد عليها عند النّطق، فانتقاله من موضع إلى موضع آخر أخفّ من تحرّكه في الموضع ذاته(٦).

أمَّا من المحدثينَ نجد الدّكتور عبد الصّبور شاهين يتكلّم عن الحرف المُدغم من وجهتين، فمن الوجهة الصوتيّة هو كالصّوت المُضعّف، صامت طويل أشبه بالحركة

---

(١) ينظر: اسم المفعول بين القدامى والمحدثين (دراسة موازنة) للدكتورة هالة محمد زهران، (بحث منشور): ٤٦٥.
(٢) الصواب يرتفع.
(٣) شرح المفصل:٥/٥١٢.
(٤) ينظر: المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها لمحمد الأنطاكي:١/١٢٣.
(٥) الكتاب: ٤/٤١٧.
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/٣٥٧.

الطّويلة، ومن الوجهة الصّرفية فهو صامت مكرّر، ويتحقّق نطقه بطريقتين: إمَّا باتصال جزأيه مباشرة، وإمَّا عن طريق حذف الحركة العازلة بينهما إن وجدت(١). وذهب آخر إلى أنّ المدّة التي تستغرق عمليّة إنتاج الصّوت المُدغم ضعف المدّة المُعتادة لنطق الحرف البسيط، كما تكون أعضاء النّطق أعلى درجة في التّوتر عند نطقه(٢).

ومن القواعد التي وضعها العلماء لهذه الظّاهرة جواز الفكّ والإدغام للكلمة التي اجتمع فيها المثلانِ، سواء أكان الفعل مضارعاً مجزوماً، أو أمراً، وهذا ما ذهب إليه الآيدنيّ في شرح قول البركويّ الذي صرَّح فيه بجواز الإظهار والإدغام في الفعل المضارع المجزوم، وعبّر الشّارح عن رأيه بما هو أقرب إلى القياس، إذ يقول: «ويجوز لم يَمْدُدْ بالإظهار نظراً إلى أنَّ شرط الإدغام تحرّك الثّاني، وهو ساكن هنا، فلا يُدغم وهذا لغة أهل الحجاز، كقوله(٣):

**وَمَنْ يَكُ ذا فَضْلٍ، فَيَبْخَلْ بفَضْلِهِ  على قَوْمِهِ يُستَغْنَ عَنْهُ ويُذْمَمِ**

...ويجوز الإدغام نظراً إلى أنَّ السّكون عارض لا اعتداد به، فتحرّك الثّاني السّاكن، ويُدغم فيه الأوّل، وهذا لغة بني تميم، والأوّل هو الأقرب إلى القياس»(٤).

فمن المعلوم أنه يُعدُّ سكون ثاني المثلين مانعاً من موانع الإدغام، فعند السّكون الحاصل نتيجة لعارض من جزم أو وقف، يوجب الحجازيّون الفكّ في المضارع والأمر، إلّا أنَّ تميم لا تفكّ بل تُدغم، والعلّة في ذلك لسبب السّكون العارض الذي لا يعتدوّن به، فما التزمه بنو تميم من إدغام السّاكن اللّام لجزم أو وقف حسنٌ؛ لأنَّ هذا دليل إشعار على أنّهم مستمرّون في الإدغام، ويحافظون على ما هو مُدغم سابقاً، إذ يقولون: لم يَردَّ، ولم يَبَرَّ،

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ٢٠٦، ٢٠٧.

(٢) ينظر: المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها:١٢٣.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ١١٠.

(٤) بحر القواعد: ٣٤٨.

وكذا قالوا: رُدَّ، وبِرَّ[١]، فهم يعتمدون على ما هو أخفّ على اللّسان برفعه مرة واحدة عند نطق الحرف، فلذا حرّكوا الحرف الثّاني السّاكن وأدغموا، على عكس أهل الحجاز كما قلنا لا يعتدّون بذلك ويجرّون الحرفين على الأصل[٢]، وهو ما رجّحهُ الشّارح، فالفكّ لغتهم، وهي اللّغة الغالبة في القرآن الكريم[٣]، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[٤].

**◈ سابعاً: الأصلُ فيما اعتلّت جميعُ أُصولِه، وهو غيرُ مُعتبرٍ في اللّفيفِ**

بيَّن العلماءُ قلّةَ التأليف من ثلاثةِ أمثال، سواء أكان في الصّحيح أم في المعتلّ، فما جاء أمثاله في المعتلّ كلمتان فقط الواو والياء[٥]، فلا يوجد في كلام العرب كلمة كلّ حروفها واواتٌ، كما كانت الياء في كلامهم كلُّها ياءاتٌ، فاختلفوا فيما بينهم في أصل الألف التي في كلمة "واو"، فذهب الأخفشُ إلى أنَّ الألف أصلها واو[٦]، أمَّا أبو عليّ الفارسيّ فيرى أصلها ياء، فعلى هذا عند الأخفش هي (وَوَو)، فلا تصحّ الياء عنده؛ لأنَّ الياء عيناً فلا تتقدّم على الواو لاماً[٧]، وكذلك بدليل مطابقة (وَوَو) للياء التي أصلها "ييتُ"، كما أنّ الألف وهي في موضع العين على الأكثر تكون مُنقلبة عن واو، وهذا ما وَجَّهَ به سيبويه[٨]، وعند أبي عليّ الفارسيّ تكون (وَيَو)؛ لاستثقالهم الواوات في بنية الكلمة[٩]، فلا بدَّ من اختلاف الحروف وعدم مجيئها على نسق واحد؛ لأنَّ هذا غير مألوف في كلامهم[١٠].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ٤٦٧١/٩، ٤٦٧٢.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٥٨/٥.
(٣) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن صالح الفوزان: ٣٦٤/٣.
(٤) سورة المدثر: الآية ٦.
(٥) ينظر: تمهيد القواعد: ٤٨٩٥/١٠.
(٦) ينظر: شرح المفصل:٤٢٢/٥، ٤٢٣.
(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٧٤/٣.
(٨) ينظر: شرح المفصل: ٤٢٢/٥، ٤٢٣.
(٩) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٧٤/٣.
(١٠) ينظر: شرح المفصل: ٤٢٣/٥.

وذهب بعضهم إلى مذهب الأخفش بأنَّه هو الأصحّ، بدليل عدِّه أصل العين واواً من باب (بَبَّ)، وليس من باب (سَلِس) و(قَلِق)؛ لأنَّه قليلٌ في الصّحيح، فحمل الواو على ما جاء أكثر في الصّحيح أوْلى وهو باب (ببّ) و(دَدَدٌ)[1]، ونبَّه سيبويهِ والمبرِّد على قلّة باب (سلِس) و(قَلِق)[2]، كما «أنّ كون الواو من باب: بَبَّ يستلزم شذوذاً واحداً ارتكب مثله في ستّة تآليف، يعني في الخمسة الصّحيحة وفي الياء، وكونه من باب: سَلِس يستلزم شذوذين: أحدهما: ارتكب مثله في أربعة تآليف لا غير، وهو كون الواو فاءً والياء عيناً والأربعة: وَيْح ووَيْب ووَيْس ووَيْل. والآخر: لم يرتكب مثله في شيء وهو كون الياء عيناً، والواو لاماً، وما يستلزم الشذوذ من وجه واحد أولى بالمصير إليه ممّا يستلزم الشّذوذ من وجهين»[3].

فعلى هذا (وَوَوٌ) متحرّكة العين وما قبلها مفتوح، فصحّ قلب عينها ألفاً، أمَّا الواو الأخيرة فقد جرت على وفق ما يقتضيه القياس، بعدم قلبها همزة لمجيئها بعد ألف أصليّة[4].

وقيل: إنَّ ما أتى به أبو عليّ الفارسيّ هو الأوْلى؛ لأنَّ ما جاء به موافق لكلمة "يَدَيْتُ"، على عكس ما قاله الأخفش في مطابقته لما هو شاذّ من كلمة "يَيَيْتُ"؛ لأنَّهم لا يتكلّمون بكلمة تكوّنت كلّها من حرف واحد[5]، كما ذكرنا سابقاً.

أمَّا الياء فبالاتفاق أنّ أصلها كلها ياءاتٌ، فقيل: (يَيَّ) متحرّكة العين واللّام، فقُلبتا ألفين لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، فنتيجة التقاء الألفينِ قُلبت الألف الثّانية همزة؛ لأنَّها جاءت متطرّفة بعد ألف فصارت ياء، ورُدَّ هذا الرّأي؛ لمجيء إعلالين في كلمة واحدة،

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٣٥٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٠١/٤، والمقتضب: ٢٨٨/١.

(٣) تمهيد القواعد: ٤٨٩٦/١٠، وينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٣٥٧.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد:٤٨٩٦/١٠.

(٥) ينظر: الكناش: ٢٥٣/٢.

فالأحسن أن يُقال: عينها جاءت متحرّكة، وما قبلها مفتوح، فلذا قُلبت ألفاً، أمَّا الياء الأخيرة جاز قلبها همزة؛ لوقوعها في الطّرف وقبلها ألف أصليّة شُبّهت بالألف الزّائدة(١).

أمَّا موقف الآيدنيّ من هذا الخلاف فقد تابع فيه الأخفش فيما ذهب إليه، إذ يقول: «واعلم أنَّ الياء مركّب من الياءات اتّفاقاً، وجعلوا لامه همزة تخفيفاً، وقال الأخفش: ألف" واو" مُنقلبة عن الواو. وقيل: عن الياء، والأوّل أقرب لكثرة الواويّ، فالحمل عليه أوْلى، وإنَّما قُلبت العين فيهما ألفاً دون اللّام كراهة اجتماع حرفي علّة متحرّكين»(٢).

إذن يمكن القول: إنّ ما ذهب إليه الآيدنيّ هو الحقّ بدليل قول ابن عصفور من حمل الواو على ما ورد أشباهه في الصّحيح أوْلى(٣).

**◈ ثامناً: حكمُ فاءِ (افتعل)**

تُعدُّ هذه الظّاهرةُ (أقصد بها الإدغام) من الظّواهر الصوتيّة التي لها تأثير في توجيه البنية والصّيغة للكلمة(٤)، فالأصوات اللّغوية تتأثر فيما بينها وينتج عن هذا التّأثر ما يُسمّى بالانسجام الصّوتيّ، إذ مثّلت اللّهجات الحديثة صوراً متعدّدة لعمليّة تأثّر الأصوات بما يجاورها في أثناء النّطق(٥)، والمماثلة إحدى هذه الظّواهر البيّنة الطّالع في الدّرس الصّرفيّ الصّوتيّ، إذ صارت لها استعمالات عدّة في أثناء الكلام، فالهدف منها إجراء نوع من التّماثل بين الأصوات، كالتّقارب في الصّفة أو في المخرج، لتقليل الجهد العضليّ، وتأثّر الأصوات بعضها ببعض نوعان: تقدّميّ ينتقل فيه التّأثير من الصّوت الأوّل إلى الصّوت الثّاني، ورجعيّ يكون بالعكس فالتّأثّر يحصل من الصّوت الثّاني إلى الصّوت الأوّل، وهو ما أطلق عليه ابن جنّي بـ "الإدغام الصّغير"(٦).

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد:١٠/٤٨٩٥.

(٢) بحر القواعد: ٤٤٤.

(٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٣٥٦.

(٤) ينظر: علم الصّرف الصوتي للدكتور عبد القادر عبد الجليل: ١٤٦.

(٥) ينظر: الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس: ١٦٧.

(٦) ينظر: علم الصّرف الصوتي: ١٤٦، ١٤٧.

ويستثقلُ سيبويهِ الحرفين المُدغمين سواء في المثالين أو في المتقاربين مخرجاً وصفة، فلذا يُعبّر عن بيان الحروف من غير إدغام باللُّغة الحسنة، فيقول: «وإذا كانت هذه الحروفُ المتقاربة في حرفٍ واحد ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثِقلاً واعتلالاً، كما كان المثلان إذ لم يكونا منفصلين أثقل؛ لأنَّ الحرف لا يفارقه ما يستثقلون، فمن ذلك قولهم في (مُثْتَرِدٌ): مُثَّرِدٌ لأنَّهما متقاربان مهموسان، والبيانُ حسنٌ، وبعضهم يقول: (مُثْتَرِدٌ)، وهي عربيّة جيِّدة، والقياس مُتَّرِدٌ؛ لأنَّ أصل الإدغام أن يُدغم الأوّل في الآخِر»[1].

وأيَّد السّيرافيّ ما قاله سيبويه، إلا أنَّ الإدغام في الحروف المتقاربة السّاكن منها والمتحرّك، ليس بملزم كما في المثالين، ففي مُفْتَعِل ثلاثة وجوه: البيان؛ لأنَّ الثّاء والتّاء حرفين غير متجانسين، فلا ضرورة تؤدي بالنّاطق للإدغام، ويقلب الثّاني منهما ثاءً ويُدغما، فما يقوّي إدغامَهما تقاربُهما، أمَّا القياس والأوْلى هو قلب الأوّل بجنس الثّاني[2]؛ للسّبب ذاته الذي أشار إليه سيبويه.

أمَّا الزّمخشريّ فلم يجوّز البيان وذلك في قوله: «ومع الثّاء تُدغم ليس إلّا، بقلب كلٍّ واحدةٍ منهما إلى صاحبتها، فتقول: مُثَّرِدٌ ومُتَّرِدٌ، ومنه: اثَّأَرَ، واتَّأَرَ»[3].

وإذا انتقلنا لما رآه الرّضيّ في فاء افتعل نجده يرى تحقّق إدغام فائها بتائها، عندما تكون الفاء من إحدى الحروف المُقاربة لها في المخرج وهو طرف اللّسان، وقد أشار إلى جواز ترك الكلمة التي جاء فيها حرفان متقاربان وسط الكلمة بلا إدغام، فالثّاء والتّاء حرفان مهموسان، فلا حاجة لتقريبهما، فالتّقريب يكون في حال الحرفين المتباعدين[4].

(١) الكتاب: ٤/٤٦٧، وينظر: شرح المفصّل: ٥/٥٥٢.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/٤٤٢، ٤٤٣.
(٣) المفصل: ٤٣٢.
(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٨٦، ٢٨٧.

وجاء السّاكناني شارح الشّافية بالإشارة إلى أنّ: «ما ذهب إليه بعض المتأخّرين وهو جواز الإدغام على الوجهين المذكورين، هو الأصحّ من مذهب سيبويه؛ إذ سكون الأوّل في المتقاربين لا يوجب الإدغام؛ لأنّه من خواصّ المثلين»(١).

إلّا أنّ سيبويه لم يذكر الإلزام بالإدغام بين المتقاربين، بحسب ما ذكرنا، والباحثة تستفهم على ماذا بنى رأيه هنا ونسبَ وجوبَ الإدغام لسيبويه؟

وأمَّا ما اختارَه الآيدنيّ في شرحه لقول المصنّف هو إدغام الثّاء بالتّاء فتصير تاءً مُدغمة، وهو وجه القياس الذي نصّ عليه سيبويه ومن تبعه، إذ عبّرَ عن رأيه بكلمة أفصح؛ إذ يقول: «الأوّل: قُلبت الثّانية إلى الأولى، والثّاني: عكسه، قال بعض المحقّقين: الأوّل فصيحٌ لكثرة استعماله، وإنْ كان على خلاف القياس، لكنّ الثّاني أفصح؛ لأنَّ الأصل أنْ يُقلب الأوّل فأُدغِم في الثّاني، وهو أنْ يبقى على حاله»(٢).

فعلى هذا يمكن القول: إنَّ نوع التّأثّر الحاصل في حديث هذه المسألة التي خصّها الآيدنيّ بالشّرح كلا التّأثيرينِ: التقدمي، والرجعي؛ لأنّ الأصل لاثَّغَرَ واثَّغَرَ(٣)هو اثتغر.

◈ تاسعاً: **إعلالُ النّاقصِ بطريق القلب (قلب الواو والياء همزة)**

الإعلالُ هو «مختصّ بتغيير حرف العلّة: أي الألف والواو والياء، بالقلب أو الحذف، أو الإسكان، ولا يُقال لتغيير الهمزة بأحد الثّلاثة: إعلال، نحوُ رَاسٍ...بل يُقال: إنّه تخفيف للهمزة... ولفظ القلب مختصّ في اصطلاحهم بإبدال حروف العلّة والهمزة بعضها مكان بعض»(٤).

(١) الكافية في شرح الشافية: ٩٤٥.
(٢) بحر القواعد: ٢٨٦.
(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢٨٦، ٢٨٧.
(٤) شرح الشافية للرضي:٣/٦٦، ٦٧.

فالتغييرُ الذي يكون في أحد أحرف العلّة وما لحِق بها من الهمزة يجري وفق قاعدة ثابتة يجب الالتزام بها، وموضع حديث هذه المسألة هو القلب، والقلبُ هو تغيير أحد حروف العلّة إلى أخرى تكون منها، إذ يخفى أحدها، ويحلُّ الأخرى مكانها، بحيث تكون ثابتة في الصّورة النّهائيّة للإعلال على وفق مقاييس معتمدة، وهذا القلب بأنواعه قياس مُطَّرد شائعٌ في أكثر القواعد العامّة(١).

أمَّا حديثُنا هنا فيدورُ حول قلب الواو والياء المتطرّفتان بعد ألف زائدة همزة، وإليك أقوال العلماء في هذا الموضع:-

- قال سيبويه: «فإن كان السّاكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدةً همزت، وذلك نحو: القضاء، والنَّماءِ، والشَّقاء... فجعلوا اللام كأنَّها...ليس بينها وبين فتحة العين شيء، وألزموها الاعتلال في الألف لأنَّها بعد الفتحة أشدُّ اعتلالاً»(٢).

فعلى هذا ما أوجب الإعلال في الواو والياء هو وقوعهما طرفاً، وتحرّك كلّاً منهما، وانفتاح ما قبلهما، فالألف التي وقعت بين الواو والياء وفتحة العين، لم تكن حاجزة لمنع الإعلال، إذ هي زائدة(٣).

-وقال ابن جنّي: «فكما قُلبت الواو والياء ألفاً لتحرّكهما ووقوعهما بعد الفتحة في نحوُ: (عَصًا) و(رَحَىً)، كذلك قُلبتا ألفاً أيضاً لتطرّفهما وضعفهما وكون الألف زائدة قبلهما في نحو: (كساء) و(رداء)، فصار التّقدير: قضاا، وسقاا... فلما التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما، فيعود الممدود مقصوراً، فحرّكوا الألف الآخرة لالتقائهما، فانقلبت همزة، فصارت: قَضاء، وسِقاء»(٤).

---

(١) النحو الوافي لعباس حسن: ٦٩٥/٤، ٦٩٦.

(٢) الكتاب: ٣٨٥/٤، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٩٩/٥، ٣٠٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠٠/٥.

(٤) سر صناعة الأعراب: ٩٣، وينظر: التكملة: ٦٠٦.

فالهمزة قد أُبدلت من أصل؛ لأنَّ الألف انقلبت عن الواو والياء التي في أصل بنية الكلمة، فقَضاء، وكِساء، وغيرها أصلها: قَضاي، وكِساو[١]، فلوقوعهما بعد الألف التي هي أوْلى بوجوب الإعلال من الفتحة؛ لأنَّها أشبع من الفتحة وأقوى تأثيراً، وجب قلبهما ألفاً، ومن ثمّ قلب هذه الألف همزة[٢].

إذن هي مجموعة خطوات إعلالية تحدث نتيجة تأثير وتأثّر بين الواو والياء وبين ما قبلهما من حركات ولا سيّما في حال تواجد الألف الزّائدة.

– قال الرّضيّ الاستراباذيّ في اجتماع الألفين: «فلا يُحذف الأوّل مع كونه مدّة...بل يقلب الثّاني إلى حرف قابل للحركة مناسب للألف، وهو الهمزة، لكونهما حلقيّين»[٣].

فعلى هذا الألف الأولى هي الألف الزائدة، والألف الثّانية هي التي عادت لأصلها، ومن ثمّ قُلبت ألفاً فهمزة، فالمتطرّف الأصليّ هو الذي يُقلب؛ لأنَّ العمل بالتّغيير يحدث به وليس بالزّائد.

– وقال الجاربرديّ: «وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة، فإمَّا أنْ لا يُعتدّ بالألف، فصار حرف العلّة كأنه وَلِيَ الفتحة...أو نزَّلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها، وأنّها من جوهرها ومخرجها، فقلبوا حرف العلّة ألفاً»[٤]، فذهب بعضهم إلى أنَّ عدم الاعتداد بالألف وكأنّها غير موجودة باطلٌ من أوله إلى آخره[٥]؛ لأنَّ به تكلّف، فالحرفُ يشكّل حاجزاً في الحقيقة، وأمَّا تنزيل الألف منزلة الفتحة فغير مقبول كذلك؛ لأنَّ عمل الألف غير عمل الفتحة، فهذا كلامٌ به نقضٌ؛ لأنَّه لو كان كذلك لوجب الإعلال في مثل (قَاوَم يُقَاوِمُ) [٦].

---

(١) ينظر: سر صناعة الأعراب: ٩٢، ٩٣، ٩٤.

(٢) ينظر: المُنصف: ١٣٨/٢.

(٣) شرح الشافية للرضي: ١٧٣/٣، ١٧٤.

(٤) شرح الجاربردي على الشافية للعلامة فخر الدين أحمد الجاربردي:٣٨٨.

(٥) ينظر: الكافية في شرح الشافية: ٨٤٠.

(٦) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي: ٩٠٣/٢، ٩٠٤، والكافية في شرح الشافية: ٧٧٤، ٨٤٠.

أمَّا الآيدنيّ فقد نقل قول الجاربرديّ المذكور أعلاه في شرحه، واعترض عليه مُرجّحاً ما ذهب إليه المصنِّف الذي أشار إلى الإعلال المُطّرد من قلب الواو والياء همزة بعد ألف زائدة، بأنَّ هذا قياس في كلّ مصدر مزيد فيه جاء قبل آخره ألف زائدة للمصدر(١)، إذ يقول: «أقول: إنَّ في كلام المصنِّف على قولهم قصر مسافة، ولكن الحقّ لا قصر في كلامه؛ لأنَّه موافق للمشهور، ولأنَّه لا تطويل فيه بلا فائدة، وأمَّا في قولهم تكثير إعلال بلا فائدة، فهو مرفوض فتأمّل»(٢)، والباحثةُ ترى ما ذهب إليه هو الحقّ؛ لأنَّ التّقليل من الإعلال والأخذ بإعلال واحد هو من باب التيسير اللّغوي، فهو يؤيّد صحّة الإعلالات، والمراحل التي انتقلت بها من مرحلة إلى أخرى، إلّا أنّ كثرتها وتطويلها هي التي شكّلت موضع الرّفض عنده.

### ◈ عاشراً: النّسبةُ إلى الاسمِ المنتهي بياءٍ ثالثةٍ أو رابعةٍ

من الضّوابط القياسيّة عند إضافة ياء النّسب إلى ما كان آخره ياءً ثالثة مسبوقة بحرف مكسور قلب الياء واواً لئلّا يلزم اجتماع ثلاث ياءات ويُفتح ما قبلها، نحوُ: (عَمٍ، وشَجٍ)، فعند النّسب تُرد الياء المحذوفة فتجتمع ثلاث ياءات، وبهذا سيكون الثّقل ظاهراً بيّناً كما في قولك: (عَمَيِيٌّ وشَجَيِيٌّ)، فلذا نقول: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ بقلب الياء واواً، وإضافة ياء النّسب، أمَّا سبب فتح ما قبلها فيعود إلى زيادة الثّقل بتوالي كسرتين ويائين(٣)، أمَّا إذا كانت الياء رابعة ومسبوقة بالكسر فمنهم من يحذفها، كما في (القاضي): القاضِيٌّ، ومنهم من يقلبها واواً ويفتح ما قبلها، فتصير قاضَوِيٌّ، والثّاني فصيحٌ ولكنّ الأوّل أفصحُ(٤).

---

(١) ينظر: بحر القواعد:٤٢٧، ٤٢٨.

(٢) المصدر نفسه: ٤٢٨، ٤٢٩.

(٣) ينظر: الكتاب:٣/٣٤٢، ٣٤٣، والمقتضب:٣/١٤٠، وشرح الشافية للخضر اليزدي:١/٣٧١.

(٤) ينظر: الكتاب:٣/٣٤٢، ٣٤٣، وشرح الشافية لركن الدين:١/٣٨٩، وشرح الجاربردي:١٣١.

أمَّا إذا انتقلنا إلى الآيدنيّ فإنّنا نجدُه يفضّل ويرجّح الوجه الأوّل على الثّاني، إذ يقول: «فالثّالثة تُقلب واواً يفتح ما قبلها، كعَمَويّ، وفي الرّابعة وجهان: الحذف، وهو أحسنهما، والقلب كقَاضِيّ وقاضَويّ، ويُحذف ما سواهما وجوباً كمُشتَريّ»(١).

(١) بحر القواعد:٢٧٥.

## المبحثُ الثّاني

## آراؤُه وردودُهُ

يبرزُ أثرُ العالمِ ليس فيما يجمعُه من آراءٍ في مصنّفاته فقط، وإنَّما فيما يزيدُ عليها من آرائه الخاصّة بالرّد عليها أو النّقض لها حسب ما يراه مناسباً، بتأثير ثقافته العلميّة وتبحّره في اختصاصه، وهذا ما لُوحظ في كتاب "بحر القواعد" للآيدني؛ إذ جاء منهجُهُ في أغلبِ تلك المسائل التي لا يكتفي بالتّرجيح لبعضها بالمناقشة بردّها بالحُجّة والدّليل، والتّصويب لها أحياناً أخرى؛ ليبرز دوره فيها، فأخذ يستعمل في رأيه وردّه ألواناً مختلفة، ومنها:-(وفيه نظر، وليس بصحيح، وهو مردود، وليس بسديد، ولا يصحّ، والأَوْلى...) وغيرها من العبارات والألفاظ التي يُفهم من سياق كلامه أنّه يوافق أو يرفض بها وجهاً من الوجوه التي ذهب إليها العلماء الذين سبقوه.

ففي هذا المبحث سنورد المسائل التي تعرّض لها الآيدنيّ بالطّريقة ذاتها التي عالجت بها مسائل المبحث الأوّل، بتقديم آراء القدماء ومن ثمّ المحدثين إن وجدت، فرأي الشارح.

### ◈ أولاً: الأصلُ في الاشتقاقِ (للاسمِ أم للمصدر)

إنَّ تسمية الاشتقاق تشيرُ إلى وجود أصل اشتُقّ منه فرعٌ، فالاشتقاق سمة بارزة في اللغة العربيّة، إذ ذكر ابن جنّي ما للتّصريف والاشتقاق من ضرورة في اللّغة، إلا أنَّ الاشتقاق أكثر تناسباً مع قواعدها(١)، كما بيَّن ابنُ فارس اعتماد العرب على الاشتقاق في اللّغة، وذلك بقوله: «أجمع أهل اللّغة إلا من شذّ عنهم أنّ للغة العرب قياساً، وأنّ العرب تشتقّ بعض الكلام من بعض»(٢).

---

(١) ينظر: المنصف:٣/١، ٤.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها:٦٦.

أمَّا حديث هذه المسألة فيرتكز على الاستفهام عن أصل الاشتقاق هل كان من المصدر، أو من الفعل؟ فالإجابة عن هذا تكون آراءُ العلماء القدماء، ومن ثمّ المحدثين، فإجاباتهم مع الدّلائل والبراهين المقنعة هي الحكم الفاصل في هذا الموضوع، إذ نجد سيبويه في أكثر من موضع يؤكّد الأصالة للمصدر دون الفعل، فقال: «واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأُوَلى، وهي أشدُّ تمكّناً، فمِن ثمّ لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم والسكون، وإنَّما هي من الأسماء، ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً»(١).

وذهب المبرِّد إلى أنَّ أصل الأفعال المصادر، فإنَّها أُخذت منها(٢)، ويتّفق معه ابن السّرّاج بأنَّ الأصل في الاشتقاق الأسماء التي هي مصادر، وسُمّيت بذلك لصدور الأفعال عنها(٣)، ويؤيّدهم في ذلك أبو عليّ الفارسيّ(٤)، وابن جنّي(٥)، فعلى هذا يكون رأي أغلب العلماء البصريّين يحكم بالأصالة للمصدر، والفرعيّة للفعل، وقد اعتمدوا أدلّة وحُججاً، ومنها:-

- إنَّ الأسماء بالإجماع سابقة للأفعال، فبهذا يكون المصدر قبل الفعل، فالمصدر هو الحدث الذي أحدثه أحدُهم، في حين أنّ الفعل هو الذي يتحقّق عندما يفعله ويخبر عنه، فالحدث يسبق الحديث عنه، فلا يُعدّ إثبات الأسبقيّة للاسم بمعنى وجود الأسماء قبل الأفعال، بل بمعنى وجود الاسم قبل فعله الذي يفعله، ولمّا يفعله يصحّ أن نسمّيه فعلاً(٦).

(١) الكتاب:١/٢٠، ٢١، وينظر:١٢، ٣٤.
(٢) ينظر: المقتضب:٢/١١٨.
(٣) ينظر: الأصول في النحو:١/٤٠.
(٤) ينظر: التكملة:٥١٦، ٥١٧.
(٥) ينظر: اللمع في العربيّة لابن جنّي:٤٤.
(٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو:٥٦، ٥٧.

• تختصّ صيغة المصدر في الدّلالة على شيء واحد وهو معنى الحدث فقط، في حين أنّ صيغة الفعل تدلّ على شيئين: معنى المصدر، وزيادة عليه الزّمان المخصّص، فيكون هذا بمنزلة المفرد والمركّب، فالمفرد أصل، والمركّب فرع؛ للزيادة الواقعة فيه، كما يكون بمنزلة العدد واحد أصلاً للاثنين(١).

• الأصالة في المصادر بيّنة وواضحة؛ إذ « لو كان المصدر بعد الفعل، وكان مأخوذاً من الفعل، لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذ منه، لا محيص عن ذلك ولا مهرب منه، فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل العبودية والرجولية... علمنا أنه ليست الأفعال أصولاً للمصادر، إذ كانت المصادر توجد بغير أفعال... »(٢).

• إنَّ المصدر بلفظه ومعناه موجودٌ في جميع تصاريف الفعل، فالفعل يشتمل على معنى المصدر، ولا معنى من معاني هذه التّصاريف وُجِد في المصدر، فليس في الضّرب معنى المضي أو الاستقبال، على عكس ضَرَبَ، ويَضرب، واضربْ تماماً؛ إذ نجد فيها معنى الضّرب، فهو كالفضّة التي وجد معناها في كلّ ما يصنع منها، ولا وجود لمعنى ما يُصنع منها فيها(٣).

• لا يختصّ المصدر بزمان معيّن، إذ يشترك في جميع الأزمنة الماضي والحاضر والمستقبل، أمَّا الفعل فاختصّ كلّ نوع من أنواعه الثّلاثة بزمن معيّن، فعلى هذا تكون دلالته مقيّدة، ودلالة المصدر غير مقيّدة، وغير المُقيّد أصلٌ للمُقيّد(٤).

• لم تسرِ أوزان المصادر على طريقة واحدة في القياس، فأكثرها جاء مختلفاً، كـ "شُرباً وشراباً"، فمثلها مثل اختلاف أسماء الأجناس من الماء والتّراب والحائط وغيرها، فلما

(١) ينظر: علل النحو لأبي الحسن الوَرّاق:٣٠٥، ٣٠٦، وأسرار العربيّة:١٧١، والإنصاف في مسائل الخلاف: رقم المسألة (٢٩):١٩٤، والتبيين لأبي البقاء العكبري:١٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك:١٧٩/٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو:٥٨، ٥٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٥٩، ٦٠، وأسرار العربيّة:١٧٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:١٩٥.

(٤) ينظر: أسرار العربيّة:١٧١، والإنصاف في مسائل الخلاف:١٩٣، ١٩٤.

اختلفت، ولم تكن كالمشتقّات التي جرت على سننٍ واحد في القياس عُلِم أنّها لم تؤخذ من الأفعال، ولم تكن جارية عليها(١).

• إنَّ المصدر كبقية الأسماء لم يكن بحاجة إلى الفعل، إذ يقوم بنفسه، متمكّناً ليس بحاجة غيره، كضَرْبُك وَجِيعٌ، فهو أولى بالأصالة، بخلاف الفعل الذي يكون بحاجة الاسم ولا يستغني عنه، ويظلّ مفتقراً إليه، فلذا يُعدُّ فرعاً(٢).

أمَّا أصحاب المذهب الكوفيّ فقد جاءوا برأي معارض للمذهب البصريّ، بأنَّ الفعل هو الأصل، والمصدر هو الذي اشتُقّ منه، مستدلّين بأدلّة كثيرة منها:-

• إنَّ المصدر يتبع الفعل في الإعلال والتّصحيح، فإن اعتلّ الفعل يعتلّ المصدر، كما في صام صياماً، فأصلهما: صوم صِواماً فلما اعتلّ الفعل وصار صام، كذلك قُلبت الواو المكسور ما قبلها في المصدر ياءً، وإن صحّ الفعل يصحّ المصدر، نحو: قاومَ قِواماً، فالمصدر صحّ هنا لصحّة الفعل(٣).

• إنَّ الفعل يعمل في المصدر، فعند قولك: ضَربته ضرباً، فإنّك تنصب المصدر ضرباً بالفعل ضربت، فتكون رتبة العامل مؤثّرة في المعمول، فالقوّة للمُؤثِّر دون المُؤَثَّرِ فيه، وما كان أقوى يكون أصلاً لغيره(٤).

• الأفعال سابقة للمصادر، وقد أُخذت منها؛ لكون المصادر جاءت توكيداً لها، مثل: قعد قعوداً، وذهب ذهاباً، وما كان توكيداً فهو في حكم المتأخّر عن المؤكَّد، تابعاً له، فبهذا يكون المؤكَّد أسبق من المؤكِّد(٥).

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو:٥٩، والتكملة:٥١٦، ٥١٧، وأسرار العربيّة:١٧٢، والإنصاف:١٩٥.

(٢) ينظر: علل النحو:٣٠٦، وأسرار العربيّة:١٧٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:١٩٤.

(٣) ينظر: علل النحو:٣٠٧، والإيضاح في علل النحو:٦٠، وأسرار العربيّة:١٧٣، والإنصاف في مسائل الخلاف:١٩٢، والتبيين: ١٤٧.

(٤) ينظر: أسرار العربيّة:١٧٣، والإنصاف في مسائل الخلاف:١٩٢، والتبيين:١٤٧.

(٥) ينظر: علل النحو:٣٠٦، والإيضاح في علل النحو:٦١، وأسرار العربيّة:١٧٣، والإنصاف:١٩٢.

• وجود أفعال بلا مصادر، كنعم، وبئس، وعسى، وليس، فالمصدر لو لم يكن إلّا فرعاً لما جاءت هذه الأفعال بلا مصادر، إذ يستحيل وجود الفرع من غير وجود أصله لو كان المصدر هو الأصل(١).

إلّا أنّ الموضوع لم يقف على الإلزام بالأصالة لأحدهما والفرعيّة للآخر، بل ذهب بعضهم إلى أنّ «كلا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلاً للآخر»(٢)، واتّجهَ آخرون اتجاهاً آخر بأنّ «المصدر أصل للفعل وحده، وأنّ الفعل أصل لسائر المشتقّات»(٣).

أمَّا آراء المحدثين بما وقع في يدي منها، فقد أيَّد الدكتور محمد مُحيي الدّين المذهب البصريّ، ونسب السبب في انتصاره وقوّته إلى أمرينِ، الأوّل: تضافر كلمة أصحاب هذا المذهب على إطلاق تسمية المصدر دون غيره لما هو أصلٌ في الاشتقاق، إذ صحّت تسميتهم، فهو ما تصدرُ عنه الأشياء، فمن المعقول أن يكون هو الأصل الذي أُخذ منه، والثاني: لا يلتزم المصدر بوزن معين، ولا يجري على وتيرة واحدة، وهذا دليل على عدم اشتقاقه من غيره، فلو اشتُقّ من غيره لجرى على زنة موحّدة(٤).

وإذا انتقلنا إلى الأستاذ عبد الله أمين نجده يتوجّه توجهاً مختلفاً، إذ يعترض على تفنيد أكثر علماء العربيّة للمذهب الكوفيّ، ونصرة المذهب البصريّ، فيقول: إن «قواعد الاشتقاق وضعت في كتب النّحو والصّرف وغيرها لاشتقاق المصادر والمشتقّات المشهورة وهي أسماء الفاعل والمفعول...من الأفعال، ولم يوضع شيء من هذه القواعد لاشتقاق الأفعال وهذه المشتقّات من المصدر»(٥).

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١٩٣.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢٠٨/٢، هامش رقم (٤)، وينظر: ارتشاف الضرب:١٣٥٣.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٠٨/٢، هامش رقم (٤).

(٤) ينظر: دروس التصريف، القسم الأوّل:١٧.

(٥) الاشتقاق لعبد الله أمين:١٣.

فبرأيه وضعيّة هذه القواعد منسجمة ومتوافقة تماماً مع رأي الكوفيّين، ونتيجة لهذا التّوافق يكون من جهة القول أصل المشتقات المصدر، ومن جهة العمل أصلها الفعل. أمَّا الأصل الحقيقيّ للمشتقّات كلّها، فهو شيءٌ آخر عنده لا المصدر ولا الفعل، إنَّما هو أسماء الأعيان والأصوات والمعاني من دون المصدر، إذ يشتقّ منها الفعل، وكلّ المشتقّات والمصدر مشتقّة من الفعل الذي أُخذ من هذه الأسماء، فالفعل قديم النّشأة، وسابق للمصدر وجميع المشتقّات(١)، وبهذا تلقّى الدكتور إميل بديع يعقوب هذه النّظرية بالقبول، إذ يرى ما يسوّغها، فالعرب لم يعتمدوا على مورد واحد للاشتقاق، فمرّة استعملوا الأسماء الجامدة، عند القول: (دَمَغْتُه)، إذا قصدت بضربك دماغه، وتبنَّيته، إذا اتخذته ابناً، وأخرى استعملوا أسماء الأصوات، (كهاهيت) و(عاعيت)، إلّا أنّه صرَّح بأنّ هذه النّظرية لا تمثّل كلّ ما في اللّغة بل جزءاً منها؛ لأنَّ العرب توسّعوا في الاشتقاق، فاشتقّوا الأسماء من الأفعال، كضارب من ضَرَبَ، والأفعال من الأسماء، كبَرِق من البَرْق، والأسماء من الأسماء، كلابن من اللّبن وغيرها(٢).

أمَّا الدّكتور عبد الصّبور شاهين فنظر نظرة مختلفة إلى بناء الكلمة العربيّة، فوجدها تحتوي على عنصر ثابت يتمثّل بمجموعة الصّوامت التي تشكّل هيكل الكلمة، وعنصر متغيّر يتمثّل بمجموعة الحركات التي يستعملها المتكلّم على العنصر الثّابت من الصّوامت، فينتج عندها صيغ محدّدة، إذ يرى في المادّة خامة الكلمة، وهذه المادّة تحتوي على كلّ الصّور الاشتقاقية، وكلّ صورة لها نظام مقطعيّ مستقلّ بها، فالمادّة التي تحمل المعنى الأصليّ والثّابت للكلمة هي الصّوامت، والتي تختصّ بتوجيه الدّلالة عند المتكلّم إلى صيغة معيّنة هي الحركات، فلا المصدر أصل المشتقّات، ولا الفعل؛ لأنَّ المصدر لم يكن مادة ثابتة فقط، بل نجد فيه المادة الثّابتة من الصّوامت، والمادّة المتغيّرة من الحركات، أمَّا الفعل

(١) ينظر: الاشتقاق لعبد الله أمين: ١٤.

(٢) ينظر: فقه اللغة العربيّة وخصائصها للدكتور إميل بديع يعقوب: ١٩٤، ١٩٥.

فهو مركّب، والبسيط سابق للمركّب، فالأوْلى أن يُؤخذ منه، فإذن يحقّ لنا أن نحدّد المادّة الثّابتة من الصّوامت من دون الحركات هي الأصل للمصدر والفعل وسائر المشتقّات(١).

ويذهب الدّكتور تمّام حسّان هذا المذهب، إذ يتحدّث في بادئ الأمر عن أصرار النّحويّين على ضبط العلاقة بين المشتقّات على مبدأ الأصل والفرع، فبرأيه القارئ للنّزاع الذي جرى بين البصريّين والكوفيّين لا يجده إلا عبارة عن خلافات قد أخرجت اللّغة إلى مضايق الفلسفة والمنطق، فالكوفيّون بنوا حججهم وأدلّتهم على فساد نظرية العامل، والبصريّون لم يكونوا بعيدين عن هذه المثالب، فالمُدقّق في أدلّتهم يجدها متضاربة، إذ يرون المصدر بأكثر من صورة، مرّة اسم، ومرّة دالّ على الزّمان فقط، ومرّة اسم دالّ على الزّمان، وأخرى دالّ على الحدث دون الزّمان، واستعملوا كلمات لا علاقة لها بالنّحو، أمثال: "الأجناس، ويقوم بنفسه، وزمان مطلق"، وغيرها، فالقول بأنّ صيغة ما أصل لصيغة أخرى يرفضه المنهج القديم والحديث، فلا الفعل ولا المصدر هو أصل المشتقّات(٢)، إنَّما وجه القول في الاشتقاق هو «كما أراه في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة أنّ مسألة الاشتقاق تقوم على مجرّد العلاقة بين الكلمات، واشتراكها في شيء معين خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع»(٣).

فبرأيه هذا الأخير يؤكّد أنّ أصل الاشتقاق الحروف الثّلاثة الأصليّة، إذ تشكّل جذراً للّغة العربيّة، ومنها تتفرّع الكلمات؛ لأنَّ لكلّ كلمة من كلمات العربيّة مادّة تُصاغ منها، فإذن لها اشتقاق منسوب إلى هذه المادّة التي صيغت منها، فعلى هذا لا يبقى في الصّرف تسمية للاسم الجامد، فضَرَب، وضَارب، ومَضْروب، ومَضْرِب، ومُضَارِب تشترك كلُّها في مادة "ض ر ب"(٤).

---

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة:٤٣-٤٦.

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة للدكتور تمّام حسان:١٧٩-١٨١.

(٣) المصدر نفسه: ١٨١، ١٨٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٢.

فبحسب ما تراه الباحثةُ يكون المحدثون بين مدافع عن المذهب البصريّ، وبين مسوّغ للمذهب الكوفيّ، وبين من يلقي اللّوم على المذهبين، إلّا أنّ منهم من جاء بآراء صحيحة وصائبة، وبالإمكان اعتمادها كالرّأي الذي جاء به الدّكتور عبد الصّبور شاهين ومن تبعه.

أمَّا إذا وصلنا إلى الآيدنيّ نجده ينقل جزءاً من الأدلّة التي اعتمدها البصريّون والكوفيّون عن الأصالة والفرعيّة للمصدر والفعل، ومن ثمّ ينقل ما قاله بعض العلماء بأن لا يوجد في الأساس نزاع بين الفريقين، إذ يقول: «وقيل: إنَّ قول الكوفيّين محمولٌ على الأصالة باعتبار الوزن، فلا نزاع بين الفريقين في الحقيقة، فليس بصحيح، لأنَّ استدلالهما على كون الفعل أو المصدر أصلاً في الاشتقاق لا في الوزن، وباتّفاق الفريقين في أنّ ما وُضع له الوزن أوّلاً الماضي، ثمّ المضارع، ثمّ المصدر، فاعتُبر مؤخّراً لعدم اطّراده»(١).

فما قاله الشّارح هو الحقّ؛ لأنَّ النّزاع مشهور بين الفريقين، ونقلته أكثر الكتب، فالخلاف بينهما يرتكز على الأصل في الاشتقاق ولا علاقة للوزن بما جاءوا به من أدلّة، أمَّا ما خصّ الوزن فالفريقان أجمعوا على أنّ الماضي هو أوّل ما وضع له الوزن الصرفيّ وهو (فَعَلَ).

**◈ ثانياً: تخفيفُ الهمزةِ بالحذفِ بعد النّقلِ**

سبقَ أن تحدّثنا في المبحث الأوّل عن الهمزة المتحرّكة وما قبلها متحرّك في مسألة تخفيف صورتين من صور الهمزة(٢)، أمَّا حديثنا هنا يدور حول تخفيف الهمزة المتحرّكة وما قبلها ساكن، وهذا السّاكن إمَّا أن يكون حرف علّة أو حرفاً صحيحاً، وخصّ الحديث هذا بالذكر سيبويه، بقوله: «واعلم أنَّ كلّ همزةٍ متحرّكة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفّف

(١) بحر القواعد:١٠٢، ١٠٣.

(٢) ينظر: صفحة رقم (١٢٢) من الفصل الثالث.

حذفتها وألقيت حركتها على السّاكن الذي قبلها...ومثل ذلك قولك (أَلَحْمَرُ) إذا أردت أن تخفّف ألف الأحْمَر، ومثله قولك في (المَرْأَة): (المَرَةُ)، و(الكَمْأة): (الكَمَةُ)»[1].

وحكم بذلك الحذف سيبويه والمبرِّد وجوباً[2]، وذهب مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) إلى أنّ سبب الإلزام بالنّقل والحذف يعود إلى عدم الإمكان من تبديل الهمزة؛ لأنَّ إجراء البدل فيها محكوم بحسب الحركة التي تسبقها، وهنا لا حركة قبلها، وكذا لا يصحّ أن نجعلها بين بين؛ لأنَّ هذه الهمزة لا تكون بعد أي حرف ساكن غير الألف، إلّا أنّ وجوب الحذف يتحقّق في حال إذا كان الحرف السّاكن الذي سبق الهمزة المتحرّكة لم يكن حرف مدّ ولا لين، أي: حرف صحيح، فتنقل حركة الهمزة إلى السّاكن قبلها ومن ثمّ تُحذف للتّخفيف، كما في (المسْأَلَة)، و(المشْأَمَة)، فتصير المسَلة، والمشَمة.

وهناك من ذهب إلى حذفها من دون نقل حركتها؛ لأنَّ في الأصل حركتها عارضة، أي: عدّوا حركتها بمثابة السّكون، وهذا لا يمكن الأخذ به، والأوّل هو الذي يُؤخذ به[3]، فالحذف والنّقل هو الأبلغ في التّخفيف كما يراه ابن يعيش؛ لأنَّ الحركة المنقولة التي أصبح السّاكن بها متحرّكاً دليلٌ على الهمزة المحذوفة[4].

وأشار الرّضيّ إلى أنَّ هناك من أجاز القلب في الهمزة وليس الحذف من غير نقل الحركة، وذلك في قوله: «وجوّز الكوفيّون وبعض البصريّين كأبي زيد قلب الهمزة حرف علّة من دون نقل الحركة على وجوه مختلفة من غير قياس وضبط، فقالوا...في (خَبْءٍ): خَبْو، وهذا كما قالوا في الهمز السّاكن المتحرّك ما قبله، نحو: (رَفَأْتُ)، و(نَشَأْتُ): رَفَوْتُ، ونَشَوْتُ...وهذا عند سيبويه رديء كلّه»[5].

---

(١) الكتاب:٣/٥٤٥، وينظر: المقتضب:١/٢٩٦.

(٢) ينظر: المصدران نفسهما، والصفحة نفسها.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي:١/١١٠، ١١١.

(٤) ينظر: شرح المفصل:٥/٢٦٩.

(٥) شرح الشافية للرضي:٣/٤٠، ٤١.

ومنهم من اختار الجواز في نقل حركة الهمزة وحذفها، أقصد: لم يمنع ذلك النّقل والحذف، ولم يلزم(١).

أمَّا الآيدنيّ فقد حكم على بعض الآراء في هذه المسألة بالخلل وتكثير العمل، إذ يقول: «واعلم أنَّ كلمات العلماء قد اختلفت في هذا المقام، فمنهم من قدَّم حذف الهمزة على نقل الحركة إلى ما قبلها، كصاحب "المراح"، ومنهم من حذفها مع حركتها، ثمّ حرّك ما قبلها، ومنهم من قدَّم نقل الحركة على الحذف كالمصنِّف والإمام وابن الحاجب وغيرهم؛ لأنَّ فيه التّخفيف مع الدّلالة بحركتها عليها، وفي الثّاني خلل لعدم موجب حركة ما قبلها، وفي الأوّل تكثير العمل؛ لأنَّ فيه أخذ الحركة من غير إعطائها إلى شيء، ثمّ حذف الهمزة للسّاكن، ثمّ نقل الحركة إلى ما قبلها مع أنَّ المحذوف للسّاكنين الأوّل لا الثّاني في مثل هذا المقام، نحو: يَسَل، أصله يَسْأَل من باب مَنَعَ يَمْنَع»(٢).

فعلى هذا ترى الباحثة بأنَّ الشارح عندما ضعّفَ الرّأي الثّاني استند إلى أنَّ حذف الحرف مع حركته مُخلّ بالقاعدة العامّة التي وضعها النّحاة للصّحيح السّاكن الذي سبق الهمزة المتحرّكة، وعندما ردّ الرّأي الأوّل، لأنَّه رأى فيه تكليف وتكثير بتسلسل المراحل، وهم يريدون الاختصار، فالنّحاة وضعوا قاعدة عامّة لكي يختصروا، أمَّا عدم تعليقه على الرّأي الثّالث؛ لأنّه برأيه كما فهمت والإنسان لا يتجاوز حدود فهمه هو رأي صحيح عند أغلب العلماء وهو من ضمن قواعدهم، فالعمل بالتّدريج بنقل الحركة إلى السّاكن قبلها، ثمّ حذفها بعد ترك الأثر الذي يدلّ عليها وهو حركتها هو الأصحّ.

(١) ينظر: بحر القواعد: ٣٠٢.

(٢) المصدر نفسه: ٣٠٢، ٣٠٣.

**◈ثالثاً: الأصالةُ والفرعيّة في نوني التّوكيد الثّقيلة والخفيفة**

يُعدُّ مصطلح الأصل والفرع من المصطلحات البارزة في علوم اللّغة العربيّة في جميع المباحث اللّغوية، والمعاني البلاغيّة والبيانيّة، واختلف هذا المفهوم أقصد: (الأصل والفرع) في أعمال النّحاة، فقد يردُ الأصل بمعانٍ عدّة ومنها: كثرة الشّواهد التي تنطبق على القاعدة العامّة النّحويّة، أو يقصد به ارتباط معنى الأصل بالتّجرد من دون إضافة العلامة إليه، كقضيّة التّذكير أصل والمؤنث فرعه، والتّنكير أصل والتّعريف فرعٌ عليه، والمفرد أصل والمثنى والجمع فرعان عليه، فالغاية من الأصل والفرع هو إرجاع كلّ ظاهرة متطابقة إلى أصلٍ واحد، فيتمتّع الأصل بميزةٍ لا يمكن أن ينالها الفرع، فتظهر الظّاهرة نفسها بدرجات ومراتب متفاوتة(١).

أمَّا مسألة الأصالة والفرعيّة في نوني التّوكيد الثّقيلة والخفيفة فقد تباينت فيها الآراء، وفي أيّ منهما يتحقّق معنى الأصالة؟ إذ حكم سيبويه بالأصالة لكلّ منهما، فقال: «اعلم أنَّ كلّ شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثّقيلة، كما أنّ كلَّ شيء تدخله الثّقيلة تدخله الخفيفة»(٢).

وردَّ ابنُ الأنباريّ على مَنْ صرَّح بفرعيّة الخفيفة وأصالة الثّقيلة، وذلك في قوله: «لا نُسلِّم، بل كلٌّ واحدٍ منهما أصلٌ في نفسه، غيرُ مأخوذٍ من صاحبه، والنّون الشّديدة والخفيفة، وإن اشتركا في التّأكيد فهما متغايران في الحقيقةِ، وكلتاهما لتأكيد الفعل، وإخراجه عن الحال، وإخلاصه للاستقبال، والثّقيلة آكَد في هذا المعنى من الخفيفة»(٣).

(١) ينظر: الأصل والفرع في النحو العربي للدكتور حسن خميس الملخ:١٢، ١٧، ١٣١.
(٢) الكتاب:٥٠٨/٣.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: رقم المسألة (٩٧):٥٢٥، ٥٢٦.

وتكلَّم ابنُ يعيش كذلك عن أصالة كلا النّونين بدليل اختلاف أحكامهما، فالخفيفة عند الوقف تُبدل ألفاً، وعند التقاء الساكنين تُحذف، فهذا هو ما أكَد الاختلاف في أنفسهما، فليس الأمر كما زعم بعضهم بأنَّ النون الخفيفة أصلها الثّقيلة نفسها لكن خُفّفتْ منها، كتخفيف "إنَّ"، و "لكِنَّ"، فلا صحّة لما قالوه بدليل بقاء حكم " إنَّ"، و" لكِنَّ" نفسه قبل التّخفيف وبعده(١).

أمَّا ابنُ الحاجب فقد أشار إلى وجوب جريان الخفيفة في جميع الأحكام على النّمط الذي جرت عليه الثّقيلة؛ لأنَّها فرعها، فبرأيه من الضّرورة أنَّ يجري الفرع على النحو الذي جرى عليه الأصل؛ لئلّا لا يكون للفرع مزيةٌ على الأصل(٢).

وبحسب ما اطلعتُ عليه من مصادر وجدتُ هذه المصادر تجمع على أنَّ القائلين بأصالة كليهما هم البصريون، أمَّا الكوفيّون فالثقيلة عدّوها أصلاً، والخفيفة نسبوا أصلها إلى الثّقيلة، وبهذا هي فرع عن الثّقيلة(٣)، بحذف أحد النّونين، وهناك من عكس الصّورة فذهب إلى إثبات الأصالة في الخفيفة؛ لأنَّ الثّقيلة لها تأثيران لفظيّ ومعنويّ، فالتّأكيد بها أكثر وأثقل وأشدّ، والزّيادة في التّأكيد عارضة، والمجرّد من الزّيادة هو الأصل، إلّا أنّ هذا الرّأي ضُعّفَ وكذا رأي الكوفيّين؛ لأنَّها آراء قائمة على المنازعة والمجادلة بلا فائدة ولا مستند لها(٤).

أمَّا آراء بعض المحدثين فقد ذهب الدّكتور عبد الصبور شاهين إلى أنَّ نوني التّوكيد الثّقيلة والخفيفة يتبادلان المواقع، إلّا أنّ الثّقيلة يكون التّأكيد بها مطلقاً، على عكس الخفيفة التي مُنعت من التّوكيد في حالات معيّنة(٥).

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٦٥/٥.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل:٢٨٠/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: رقم المسألة (٩٧): ٥٢٥، والجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي: ١٤١، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري:٢٥٧/٤، وشرح التصريح:٢٩٩/٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك:٩٤/٤، هامش رقم (٢).

(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٠٣.

ويرى من الناحية الصوتيّة التّعامل مع نون التوكيد الثّقيلة هو «تعامل مع التّركيب المقطعيّ في غالب الأحوال، أي مع مقطعين، أحدهما: طويل مقفل (ص +ح +ص) يتحوّل إلى (ح +ص) في الاستعمال، والآخر قصير مفتوح:(ص +ح)، على حين تكون النّون الخفيفة مقطعاً واحداً: أنْ»(١).

وأوضح الدّكتور عباس حسن ما لنوني التّوكيد من آثار لفظيّة مشتركة بينهما، وما لهما من آثار مختلفة، فللخفيفة خصائص وسمات استقلّت بها عن الثّقيلة، وما لم يتحقّق في الخفيفة تحقّق في الثّقيلة، ومن ثمّ من الممكن أن نعدّها سمات للثّقيلة اختصّت بها لوحدها، فليس أحدهما أصلاً والأخرى فرع عليها(٢).

أمَّا الآيدنيّ فقد نقل قول ابن الحاجب في شرحهِ للمفصّل وردَّ عليه، إذ يقول: «وأجاب ابنُ الحاجب بأنَّ الثّقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها، وإذا أُدخِلتْ الألف مع الثّقيلة، فيلزم مع الخفيفة، وإنْ لم تجتمع النّونات؛ لئلّا يلزم للفرع مزيّة على الأصل. وفيه نظر؛ لأنَّ أصالة الثّقيلة إنَّما هي عند الكوفيّين على ما نُقِل مع أنَّ الفرع لا يجب أنْ يجري على الأصل في جميع الأحكام، ثمّ المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي أصالة الخفيفة؛ لأنَّ التّأكيد في الثّقيلة أكثر، فالمناسبة أنْ يتعدّى من الخفيفة إليها»(٣).

فعلى هذا يرى الشارح الثّقيلة هي أصل عند الكوفيّين ولا خلاف عندهم في ذلك، إلا أن القوانين العامّة تشير إلى أصالة الخفيفة؛ لأنَّ التّأكيد بالثّقيلة أشد وأكثر، فلما طرأت عليها الزيادة عُدِت فرع، والخالية من الزيادة أصل.

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ٩٨.
(٢) ينظر: النحو الوافي:١٦٣/٤، ١٧٦.
(٣) بحر القواعد:٤٦٣، ٤٦٤.

وبصورة أدقّ وبحسب ما ترى الباحثةُ يمكن القول: تبيّن من كلام الدّكتور عبد الصّبور شاهين فيما يتعلّق بالمقطع الصّوتيّ للنّونين أنّ المقطع الصّوتيّ أطول في الثّقيلة من الخفيفة، فالثّقيلة تشتمل على العناصر المقطعيّة للخفيفة وزيادة عليها(نون)، وحركة، فالثّقيلة تكوّنت من أنْ + نَ، والخفيفة من أنْ فقط، فبهذا تكون الخفيفة أصلاً، والثّقيلة فرع؛ للزّيادة التي طرأت عليها، فالقدماء عندما عنوا بمسألة الأصل والفرع، وبالأخصّ من ناحية الزّيادة والتّجرد عدّوا التّجريد هو الأصل.

**◈ رابعاً: الإعلالُ في المصادرِ المعتلّة العين (قلب الواو ياءً)**

سبقَ الحديثُ في المبحث الأوّل عن الإعلال[1]، وعرفنا أنَّه تغيير يطرأ على أحد أحرف العلّة، فنتيجة لهذا التغيير تتحقّق صور الإعلال المتعدّدة من حذف، وتسكين، وقلب، أمَّا نوع الإعلال الحاصل في هذه المسألة فهو القلب، ولا يتحقّق إلا بشرطين، الأوّل مُتعلّق بالثّاني، وتناول الحديث في هذا ابن جنّي، وذلك في قوله: «لمَّا اعتلَّت الواوُ في "حالَتْ" فانقلبت ألفاً وجاءت في "حِيال" وقبلها كسرةٌ اجتمع فيها: أنّ فعلها معتلٌ، وأنّ قبلها في المصدر كسرةً: فانقلبت ياءً، ولو كانت غير معتلَّة في الفعل لصَحَّتْ في المصدر، كما قالوا: "قاومتُه قِواماً، ولاوذتُه لِوَاذاً"»[2].

وذكر ابنُ يعيش كثرة دخول حرف العلّة ثانياً عيناً في الكلام، وكثرة استعمال العرب له، فلذا اعتمدوا الإعلال لتخفيفه، سواء أكان في الأفعال، أم في الأسماء، فالاعتلال إمَّا أن يغيّره إلى لفظٍ آخر، أو يحذفه، أو يتركه بلا تغيير، والأوّل هو الإجراء الأكثر[3]. ويرى ابن عصفور حصيلة اجتماع أسباب عدّة أدّت إلى قلب الواو ياءً، وهي: انكسار ما قبلها، وحمل المصدر على الفعل في إعلاله، ووقوع الألف بعد الواو، والألف قريبة الشّبه من الياء، وبيّن

(١) ينظر: صفحة رقم (١٤٦) من الفصل الثالث.

(٢) المُنصف:١/٣٤١.

(٣) ينظر: شرح المفصل:٥/٤٣١، ٤٣٧.

مدى ارتباط صحّة المصدر بصحّة الفعل، فلمّا قالوا في الفعل: قَاوَم، صحّت الواو في المصدر فقالوا: قِوامٌ، وقالوا: لِوَاذاً لمّا صحّت في لاوَذَ(١).

وذهب الرّضيّ إلى أنّ الأصل في باب الإعلال هو الفعل؛ لأنَّه فرع على الاسم من ناحية اللّفظ والمعنى، إذ يحصل نتيجة لتغيير الحركات في حروف المصدر، وكذلك لثقل الفعل فالثّلاثيّ منه لا يجيء إلا متحرّك العين، وأنّ الفعل كثيراً ما يظهر بصورة الكلمة الواحدة مع ما يتّصل به من الضّمائر المتّصلة المرفوعة، والذي تبع الفعل في الإعلال هو المصدر وسائر المشتقّات(٢)، إلّا أنّ المصدر «لمَّا كان أصل الفعل في الاشتقاق لم يجب إعلاله بإعلال الفعل، إلا إذا كان جزء مُقْتَضِي الإعلال فيه ثابتاً كالكسرة في قيام، أو كان مناسباً للفعل في الزّيادة المصدّرة كإقامة واستقامة»(٣).

وأشار إلى أنّ الواو المتحرّكة المكسور ما قبلها من الواجب أن لا تقلب ياءً، إلّا في نهاية الكلمة، لكنّها قد يحقّ لها القلب في غير هذا الموضع عند الحمل على غيرها، كحمل الإعلال في المصدر على إعلال الفعل كما ذكرنا، فالواو إذا وقعت عيناً لمصدر مكسور ما قبلها أُعلّت لإعلال الفعل، وقُلبت ياءً، ولا يشترط وقوع نفس الإعلال بينهما، فالإعلال الواقع في قوله تعالى:﴿دِينًا قِيَمًا﴾(٤)، هو قلب واو المصدر ياءً، لحمله على فعله الذي أُعلّ وهو قام، بقلب واوه ألفاً(٥).

وحكم الجاربرديّ على القلب في الواو المكسور ما قبلها الواقعة في المصادر التي أُعِلّت أفعالها بالقياس، نحو: قام قياماً وقِيماً، أمَّا ما لم يُقلب كحَال حِوَلاً شاذ؛ لأنّ قياسه

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف:٣١٩.
(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي:٨٨/٣.
(٣) المصدر نفسه:٨٩/٣.
(٤) سورة الأنعام: الآية ١٦١.
(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي:١٣٧/٣، ١٣٨.

حِيَلاً[١]، على حين هناك من ذهب إلى أنّ السّبب في صحّة واوه هو عدم مجيء الألف بعدها[٢]، وقيل: يُشترط وجود الألف بعد الواو الواقعة عيناً لمصدر فعل معتلّ العين، نحو: صَام صياماً، إذ أصلها صِوَام، فالإعلال في المصدر يتحقّق بقلب الواو ياءً إذا كان على صيغة فِعَال، أمَّا إذا كان على صيغة فِعَل فلا يتحقّق الإعلال[٣]، ورُدَّ؛ لأنَّ هذا باطل، فالواو تُقلب ياءً في غير صيغة فِعَال، نحو: قِيَم، وعِيَذٍ، فلا وجود لألفٍ بعدها، إذ أصلها القِوَم، والعِوَذ[٤].

فعلى هذا نجد السّبب في إعلال المصادر المعتلّة العين عند أغلب العلماء القدماء والمتأخّرين هو اعتلال أفعالها، وسبق الواو بكسرة، والقلّة منهم ذكر سبب وقوع الألف بعد الواو، وأمَّا بعض المحدثين فقد جاءت آراؤهم على النّحو الآتي: فقد ذهب الشّيخ أحمد الحملاويّ إلى الأسباب ذاتها التي اعتمدها القدماء، مشترطاً وقوع الألف بعد الواو، مُشيراً إلى قلّة وقوع الإعلال فيما انعدم فيها الألف[٥]، وإذا انتقلنا من الحملاوي إلى الدّكتور عبد الصّبور شاهين نجده يطلق على هذا النّوع من الإعلال بـ "إبدال الواو ياء"، ويعمل على بيان حقيقة هذا الإبدال[٦]، بقوله: «هو هروب من ثلاثيّة الحركة إلى ثنائيتها، أي: إنّه عدول عن تتابع الكسرة والضّمّة والفتحة بإسقاط الضّمّة، والاقتصاد على الكسرة والفتحة، نظراً لصعوبة الضّمّة بعد الكسرة، أوّلاً، ولأنّ الحركة المزدوجة أيسر نطقاً ثانياً» [٧]، وينبَّه على أنّ الياء لم تكن بدلاً من الواو، بل حدثت نتيجة الانتقال بين الكسرة والفتحة عند اتّصالهما المباشر بعد ما حُذِفت

(١) ينظر: شرح الجاربردي:٣٦٧.
(٢) ينظر: الممتع الكبير في التصريف:٣١٩.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمُرادي:١٥٨٣/٦.
(٤) ينظر: الكافية في شرح الشافية:٨٠٧.
(٥) ينظر: شذا العرف في فن الصّرف:١٦٧.
(٦) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة:١٨٧، ١٨٨.
(٧) المصدر نفسه: ١٨٩.

الضّمّة، ونسب السبب في تعدّد الرّوايات لبعض المصادر أمثال صِوّام وصِيّام، وقِوّام وقِيّام، للهجة بعض القبائل، فمن روى بالواو تميميّ، ومن روى بالياء قرشيّ(١).

أمَّا الدّكتور عبد الله درويش فقد اشترط الشّروط نفسها للإعلال، وأكّد على صحَّة إطلاق المصطلحين "الإعلال والإبدال" على المصدر "صِيام"؛ لأنَّه كإعلال تعرّض لتغيير نوع الحرف، وكإبدال تمّ بتبديل حرفٍ من آخر(٢).

وأعادَ الدّكتور محمد الحلوانيّ القلب في الواو الواقعة في حشو الكلمة في المصادر التي أُعلّت أفعالها إلى قضيّة الانسجام والتّنافر الصّوتيّ، فالحروف الصّامتة لا تشكّل عائقاً في نطقها عند سبقها بإحدى الحركات الثّلاث، إلا أنَّ حروف العلّة تسبّب عائقاً في ذلك؛ لأنَّها بحاجة إلى حركة تكون متجانسة معها، لتسهيل نطقها، فبخلاف ذلك تكون ثقيلة عند النّطق(٣).

إذن من بعد الاطلاع على بعض آراء المحدثين التي وقعت في يدي الباحثة يمكن القول: أجمع العلماء المحدثون فيما خصَّ إعلال هذه المسألة على اشتراط وقوع الألف بعد الواو التي وقعت عيناً لمصدر فعل أجوف(٤).

أمَّا الآيدنيّ فقد عَرَضَ قول المُصنّف وشرحه ورَدَّ على مَنْ مزج بين المصدر واسم المصدر في الإعلال، إذ يقول: «قِيام وصِيام وقِيم مصدر على وزن صِغر، أصلها: قِوام وصِوام وقِوم قُلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها مع إعلال الفعل، وكذا في كلّ مصدر أُعِلّ فعله نحو: انْقَاد يَنْقاد انْقِيَاداً، وقولهم: حَالَ يَحول حِولاً شاذ، كذا ذكروه، وفيه نظر؛ لأنَّه اسم

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٨٩، ١٩٠.

(٢) ينظر: دراسات في علم الصّرف للدكتور عبد الله درويش:٨٩، ١٠٨.

(٣) ينظر: المُغني الجديد في علم الصّرف للدكتور محمد خير الحلواني:١١٢، ١١٩.

(٤) ينظر: شذا العرف في فن الصّرف:١٦٧، والمنهج الصوتي للبنية العربيّة:١٨٧، دراسات في علم الصّرف:١٠٨، والنحو الوافي:٤/٧١٤، ومختصر الصّرف للدكتور عبد الهادي الفضلي:١٠٨، والمُغني الجديد:١١٩.

المصدر، كما حُقّق، ولم تُنقل حركة الياء[١] إلى ما قبلها حتى تُقلب ألفاً، كما في إقامة؛ لأنَّ ذلك فرع الفعل في الإعلال»[٢].

بيَّن الشارح المصادر التي أُعِلت عينها نتيجة لتحقّق الشّرطين: الفعل المُعلّ، وانكسار ما قبل واوها، ولكن خصَّ ما فيه نظر لحَالَ يَحُول حِوَلاً؛ لأنَّه أولاً اسم مصدر، وهو بهذا يختلف عن صيام وقيام؛ لأنَّها في الأصل مصادر، وثانياً لو نُقِلت حركة الياء الفتحة إلى ما قبلها لانقلبت الياء ألفاً كما في إقامة، وهذا لم يحدث، إذ بقيت على حركتها، ويبدو للباحثة أنّ اعتراضه غير دقيق في الموضع الثّاني؛ لأنَّ المصادر التي أُعِلّت عينها بحسب أفعالها لم تُنقل فيها الحركة، بل سُبِق حرف العلّة بحركة لا تناسب طبيعته الصّوتيّة فانقلب إلى حرفٍ آخر، كما في: انْقِوَاد، انْقِيَاد، وقِوَام، وقِيَام.

**◈ خامساً: ردّهُ في تعريفِ الصّفة المشبّهة**

لقد خصّص النّحاة حيزاً كبيراً من كتبهم للحديث المفصّل عن الصّفة المُشبَّهة، فجاءوا بتعريفاتٍ متباينةٍ ومختلفةٍ، إذ أطلق عليها سيبويه: «هذا باب الصّفة المشبَّهة بالفاعل فيما عَمِلتْ فيه» [٣]، ومن ثمّ حدّد ابنُ السّرّاج تعريفاً لها يُفهم منه سبب وصفها بالمُشبّهة، وذلك في قوله: «الصّفات المشبّهات بأسماء الفاعلين: هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين، وتُذكّر وتُؤنّث ويدخلها الألف واللّام وتجمع بالواو والنّون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل»[٤].

---

(١) ربما عبر بالياء دون الواو لحِوَلاً مصدر أصل فعله حِوَل، لأنها النتيجة الحتمية لها، أي تكلم عن ما سيكون، فما قبل الواو مكسور فلذا وجب أن يُقلب ياء فيصبح حِيَلاً.

(٢) بحر القواعد:٤٠٨، ٤٠٩.

(٣) الكتاب:١/١٩٤، وينظر: المقتضب:٤/١٥٨.

(٤) الأصول في النحو:١/١٣٠.

وجاء ابنُ الحاجب بتعريفٍ لها مُشترطاً فيها معنى الاستمرار واللّزوم، وأن تكون مشتقّة من فعل غير متعدٍّ لمن قام به الفعل(١)، وعرفها ابنُ عصفور كذلك بأنَّها كلّ صفة تُؤخذ من فعلٍ لازمٍ لم يتعدّ لمفعوله؛ لأنَّها شُبّهت باسم الفاعل المُشتقّ من الفعل المتعدّي وعملت مثل عمله(٢)، وفي شرح التّسهيل نجد ابن مالك يُعرّفها تعريفاً يكتنفُهُ الغموضُ، فقال: «وهي المُلاقيةَ فِعْلاً لازِماً، ثابِتاً مَعْنَاها تَحْقِيقاً أو تَقْدِيراً، قَابِلةً للمُلابَسَةِ والتَّجَرُّد، والتَّعْرِيف، والتَّنْكير بِلا شَرْطٍ»(٣).

وللصّفة المشبَّهة ثلاثة أقسام عند النّحاة، بين متفقٍّ ومختلفٍ عليه، فقسم شبّهه النحويّون باسم الفاعل من جهة العموم، وهي كلّ صفة صالحة الاستعمال للمذكّر والمؤنّث من ناحية اللّفظ والمعنى، نحو: "مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ"، فمرّة تجري صفة المذكّر على المذكّر، وبالعكس، وأخرى تجري صفة المذكّر على المؤنّث، وبالعكس كذلك، وقسم شبّهوه من جهة الخصوص، وهي الصّفات التي لا يصحّ استعمالها للمؤنّث إذا كانت للمذكّر، وبالعكس نحو: "مررتُ برجلٍ مُلتحٍ الابن" فلا يجوز القول: "مررتُ بامرأةٍ مُلتحية الابنِ"، والقسمين متفقٌ عليهما، أمَّا ما وقع فيه الخلاف فهي الصّفات التي صلحت في لفظها للمذكر والمؤنّث على حدٍّ سواء، إلّا أنّ معناها خاصّ بأحدهما(٤).

أمَّا ما يخصّ أوجه التّشَابُه والاختلاف بينها وبين غيرها، فثمّة وجوه متشابهة جمعت بين الصّفة المشبَّهة واسم الفاعل، وثمّة فروقٌ بينهما، فمن وجوه التّشابه:-

- أنَّها تُذكّر وتُؤنّث وتُثّنى وتُجمع كاسم الفاعل، نحو: حسنٌ، وحَسَنان، كضاربٍ، وضاربان، أي: شابهت الصّفة المشبَّهة المفردة والمثنى للمذكر اسم الفاعل المفرد والمثنى للمذكر(٥).

---

(١) ينظر: الكافية في النحو لابن الحاجب:٤١.

(٢) ينظر: شرح جُمل الزجاجي لابن عصفور:٢/٢٥.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك:٣/٨٩.

(٤) ينظر: شرح جُمل الزجاجي:٢/٢٥، ٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك:٣/٩٠، وتمهيد القواعد:٦/٢٧٧٢.

(٥) ينظر: شرح جُمل الزجاجي:٢/٢٥، والكناش:١/٣٣٤، وتوضيح المقاصد والمسالك:٣/٨٧٥.

• أنَّها «صفة كما أنَّ اسم الفاعل كذلك، وأنَّها متحمّلة للضّمير كما أنَّ اسم الفاعل متحمّل ضميراً، وأنّها طالبة للاسم بعدها كما أنَّ اسم الفاعل طالب للاسم بعده»(١).

أمَّا من أوجه الاختلاف بينهما:-

• صيغتها الصّرفيّة الأكثر منها تجيء سماعيّة، بخلاف صيغ اسم الفاعل تكون قياسيّة، ومنها: فَيْعِلٍ كَسَيِّدٍ، وفَعْلان كعطشان، وغيرها، إلّا أنَّها في الألوان والعيوب الظّاهرة وزنها أَفْعَلَ، فصيغتها قياسيّة، كأبيض، وأحور(٢).

• صلاحيّة إضافتها إلى فاعلها بالمعنى، كطاهر القلبِ، على عكس اسم الفاعل الذي لا تصلح إضافته إلى فاعله بالمعنى، كماشٍ وجالس(٣).

• إنَّ الفارق الأصليّ بين الصّفة المشبَّهة واسم الفاعل هو الثّبوت والحدوث، فهي وضِعت لنسبة الحدث إلى الموصوف به على قصد الثّبوت، بعكس اسم الفاعل الذي أفاد معنى كالفعل على جهة الحدوث والتّجدد(٤).

• وهناك من ذهب إلى أنّ الضّابط الأصليّ بينهما هو إضافتها إلى فاعلها بالمعنى فهو أوْلى من اعتبار الثّبوت؛ لأنَّ ثبوتها غير ملازمٍ لها(٥)، فلذا حُكِم عليها بـ «أنَّها ليست موضوعة للحدوث في زمان، فليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصّفة ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى "حَسَنَ" في الوضع إلّا ذو حُسن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة»(٦).

---

(١) شرح جُمل الزجاجي:٢/٢٥.

(٢) ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية:٣/٤٣٢، والكناش:١/٣٣٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:٣/٨٩، وشرح الكافية الشافية:٢/١٠٥٥، ١٠٥٦، وتوضيح المقاصد:٣/٨٧٣.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد:٣/٨٧٥.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية:٢/١٠٥٥.

(٦) شرح الرّضيّ على الكافية:٣/٤٣١، وينظر: شرح الشافية للرضي:١/١٤٧، هامش رقم(٢).

أمَّا إذا انتقلنا من القدماء إلى بعض المحدثين وجدنا الدّكتور هادي نهر يبيَّن دلالة الثّبوت في الصفة المشبَّهة دلالة ثابتة متحقّقة في الأزمنة جميعها؛ لأنَّها تكون مصاحبة لموصوفها لا تفارقه، وإن فارقها ذلك المعنى زمناً قصيراً، فملازمته لها أطول، فدلالة الاستمرار والثّبوت فيها دلالة عقليّة وليست وضعيّة؛ لأنَّها لمَّا لم يثبت في الوضع الحدوث والتّجدد لها، ثبت الدّوام عقلاً لها(١)، ونجد كذلك الدّكتور عباس حسن يؤكّد على معنى الثّبوت في الصّفة المشبَّهة، فالمعنى المجرّد عنده وهو الوصف ملازم لصاحبه طوال الأزمنة الثّلاثة، فلا يقتصر على زمنٍ معيّن، أو زمنيين فقط من دون الزّمن الثّالث، فالوصفُ الثّابت يحصل ويتحقّق في الموصوف ليس لأمرٍ طارئ يحدث وينقضي بعد مدّة من الزّمن، بل هو أمر لا يفارقه(٢).

أمَّا الآيدنيّ فقد ألزم المصنّف بما يجب أن يقوله في تعريف الصّفة المشبَّهة، واعترض على ما قاله بعضهم فيما خصّ حديث هذه المسألة، إذ يقول: «أمَّا الصفة المشبَّهة...أي: هذا النّوع من الصّفات اسم مشتقّ من فعل لازم، فيلزم على المصنّف أنْ يأتي: لمن قام به الفعل، ليخرج أسماء الزّمان والمكان والآلة والتّفضيل، اللّهم إلا أنْ يُقال: عدم إتيانه لانفهامه من اسم الفاعل، فإنَّ التّفتازانيّ قال: هي اسم فاعل عند البصريّين...وإن قال البعض: هي مقابلة لاسم الفاعل، كما عند النّحاة، وقيل: خرج به غيرها لعدم لزوم اشتقاقه من اللّازم، وفيه نظر؛ لأنَّ ما يشتقّ من اللّازم لم يخرج بمعنى الثّبوت، وخرج به الفاعل من اللّازم، وإن قصد بها الحدوث ورُدّت إلى صيغة الفاعل فيقال: في زيدٌ حَسَن حَاسِن الآن أو غداً»(٣).

فالإلزام بعبارة " لمن قام به الفعل "عند الآيدنيّ ضرورة؛ لكيلا يختلّ التّعريف، وإنْ كانت الصّفة المشبَّهة مقابلة معروفة ومفهومة عند النّحاة لاسم الفاعل.

---

(١) ينظر: الصّرف الوافي للدكتور هادي نهر:١٣٧، ١٣٨.

(٢) ينظر: النحو الوافي:٣/٢٨٢.

(٣) بحر القواعد:٢١٢، ٢١٣.

وعندما قيل: لا ضرورة لعبارة "لمن قام به الفعل"؛ لأنَّه خرج بهذا القيد وهو الاسم المشتقّ من فعل لازم غير الصّفة المشبَّهة، فغيرها لا يلزم اشتقاقه من اللّازم فقط، أي: هناك ما يشتقّ من اللّازم والمتعدّي، ردَّ هنا واعترض فما يشتقّ من اللّازم غير الصّفة المشبَّهة لم يأتِ بمعنى الثّبوت، والصّفة جاءت لمعنى الثّبوت، فالفرق واضح بينهما، فعلى هذا يكون رأيه هو الأوْلى لابتعاده عن اللّبس والغموض.

**◈ سادساً: حكمُ إدغام(حَيِيَ)**

لقد بيَّنت مادة الإدغام المُتعارف عليها سبب استعمال هذا الموضوع والاعتماد عليه، وهو طلب الخفّة والابتعاد عن الثّقل، فالإدغام يحدث بين حرفين متماثلين، أو متقاربين، أو متجانسين، فلذا نجد الفعل المُضَاعف لحقه الإدغام، وكان الغرض منه التّخفيف، ففي الفعل (حَيِيَ) جاءت ياءان إحداهما متّصلة بالأخرى، إذ أطلق سيبويه في كتابه على هذا النّوع من الكلمات بالمضاعف من بنات الياء، فقال: «واعلم أنَّ آخر المضاعف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء، ولا تُجعَل بمنزلة المضاعف من غير الياء، لأنَّها إذا كانت وحْدَها لاماً لم تكن بمنزلة اللّام من غير الياء، فكذلك إذا كانت مُضاعفةً»(١).

وبيَّن السّيرافيُّ المقصود من إطلاق سيبويه لهذه الأحكام وهو عدم لزوم الإدغام في الفعل الواقعة فيه الياء عيناً ولاماً، إذ يُعامل معاملة أخرى تختلف عن معاملة بقيّة الأفعال التي تكرّر فيها الحرف نفسه في كلّ من عينها ولامها، كعضّ، ومسّ، فماضي (حَيِيَ) لا يشترط فيه الإدغام، وإنَّما يجري فيه مثل ما جرى في الخالي من التّضعيف، كخشي، أمَّا المضارع فقد امتنع فيه الإدغام إطلاقاً؛ لأنَّ حركته مُجتلبة للنّصب وتزول حال مازال النّصب، فهي بهذا تكون عارضة(٢).

(١) الكتاب:٤/٣٩٥.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٥/٣١٤، ٣١٥.

ولم يوجب أبو عليّ الفارسيّ الإدغام في (حَيِيَ) كذلك، إذ أجاز فيه ذلك، فقال: إن تُدغِم لملازمة الفتحة للفعل، نحو: (حَيَّ زَيْدٌ)، و(قد أُحِيَّ البلدُ) فهو صحيح، ويصحّ كذلك إن أظهرت ولم تُدغم وقلت: (حَيِيَ)، و(أُحْيِيَ)[1]، إلّا أنّ ابن جنّي قد عدَّ وجه الإظهار هو الوجه الأحسن؛ لأنَّ الحركة لم تكن لازمة للّام، والدّليل على ذلك اعتلالها في موضع الرّفع، إذ تكون ساكنة، كـ "هو يَحيْا" ،وفي موضع الجزم تُحذف، كـ "لم يُحْي" فلا يُستثقل الإظهار ما دامت الحركة غير لازمة[2]. ويوضّح ابن مالك السّبب في تطبيق الإدغام في (حَيِيَ) مرة، وأخرى عدم تطبيقه وذلك في قوله: «كانَ حقُّ "حَيِيَ" أنْ يلتزمَ إدغامُه كما التزم إدغامُ "ضَنِنْتُ"...لكن في "حَيِيَ" ما ليس في "ضَنِنْتُ" من أنَّ المثلين لا يلتقيان في المضارع ولا في الأمر، فكان اجتماعُهما مفكوكين...كأنّه عارِضٌ، والعارضُ لا اعتدَاد به، وما أَشبه ذلك» [3].

فبهذا النّصّ بيّن عدم بقاء اجتماع المثلين في جميع تصاريف الفعل، المضارع والأمر، فلذا يكون اجتماعهما في الماضي كالعارض الذي لا يكون ملازماً ولا مستمرّاً.

أمَّا شارح الشّافية الرّضيّ فقد استند في شرحه على قول سيبويه الذي صرّح فيه بكثرة اللّغتين الإدغام والإظهار عند العرب في باب حَيِيَ، ولكنّ الإدغام أكثر، فعدَّ الرّضيّ السّبب في ذلك هو استثقال اجتماع المثلين المتحرّكين، وحركة الثّاني منهما حركة لازمة، نحو: (حَيَّ، وحَيًّا)، بخلاف الحركة العارضة التي لا يلزم فيها الإدغام، كمُحْيِيَةٍ[4]، وقَدّمَ الخضر اليزديّ تفسيراً أكثر وضوحاً في أكثريّة الإدغام، فذهب إلى سبب اجتماع المثلين مع انعدام

(١) ينظر: التكملة:٦١١، ٦١٢.
(٢) ينظر: المنصف:١٨٨/٢، ١٨٩.
(٣) شرح الكافية الشافية:٢١٨٤/٤.
(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي:١١٤/٣، ١١٥.

السّبب الإعلاليّ، وذلك لمَّا يجتمع الإعلال والإدغام في كلمة واحدة ويحدث الإعلال لم يبقَ مجالاً للإدغام، ولمَّا لا يكون هناك مقتضٍ إعلاليّ يحدث الإدغام، وبيَّن السّبب في عدم إطلاق حكم الوجوب على حَيِيَ في الإدغام هو إغلاق باب الإدغام في المضارع، فمن باب المطابقة لا يصحّ الوجوب في الماضي، والامتناع في المضارع، فالجواز هو أقلّ ما يمكن أن يبقى في الماضي(١).

وقيل: يُمنع الإدغام حتى إذا كان جوازاً؛ لأنَّ باب القياس يقتضي إدغام المضارع مثلما أُدغم الماضي، والمضارع ممتنع فيه؛ للزوم تحريك يائه عند الإدغام بالضّمّ وهو مستثقل مرفوض عندهم(٢)، وردَّ السّاكنانيّ ذلك، فقال: «لا يلزم من الإدغام في الماضي الإدغام في المضارع؛ لأنّ الإدغام فيه لقاعدة الرّدّ(٣) وهي مبنيّة على الموازنة، وانتفت في المضارع تحقيقاً»(٤).

أمَّا إذا انتقلنا من الإدغام الجائز والممتنع في هذا الفعل إلى الإدغام الواجب نجد المصدر " تَحِيَّةً " من الفعل حَيِيَ وجب فيه الإدغام، فإنَّ حيَّيْته تحِيَّةً هو فعَّلته تَفْعِلَةً، فالصّحيح الذي جاء على فعَّلتُ يكون مصدره على تفعيل ككسَّرْتُه تكْسيراً، في حين أنّ في المعتلّ يصبح على تفْعِلَة بحذف ياء التّفعيل، والتّعويض عنها بالهاء التي في آخر تفْعِلَة، فالسّبب في إلزام الإدغام فيه هو أوّلاً: الهاء كانت عوضاً عن ما هو في حشو الكلمة وهو في حكم المتّصل، فتُعدُّ الهاء ثابتة؛ لأنَّها لم تكن عوضاً عما كان في حكم المنفصل، ثانياً:

---

(١) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي:٢/٨٣٧-٨٣٩.

(٢) ينظر: شرح الجاربردي على الشافية:٣٥١.

(٣) قصد بقاعدة الرد هنا: قاعدة يتبعها من أراد الإدغام في حَيِيَ فعين الفعل مكسورة، وعند الإدغام تُسلب حركتها فتكون ساكنة، فإمَّا أن تبقى الفاء على فتحتها للضرورة من غير نقل كسرة العين إليها، فتسقط نهائياً لثقلها، وإمَّا أن تُنقل حركة العين إلى الفاء وتصبح مكسورة وهذا كلّه من باب الرد للتناسب والموازنة، ينظر: شرح الشافية لركن الدين:٢/٧٥٣، والكافية في شرح الشافية: ٧٧٨.

(٤) الكافية في شرح الشافية: ٧٧٩.

إذا تُرِك الإدغام يكون على تَحْيِيَة، وتتابع الياءات مع كسرة؛ إجراء مستثقل ومرفوض عندهم، وإذا جوَّز الإظهار في هذا المصدر قياساً على ما كانت الهاء فيه لازمة، كـ "أَحْيِيَة" إذ جاز الإظهار فيه، يكون هناك فارقٌ واضحٌ؛ لأنَّ المصدر أصل بخلاف الفرع الذي يُمكنك أن تجري فيه ذلك، فأحْيِيَة جمعٌ، والجمع فرعٌ على الواحد فلا يستويان(١).

أمَّا موقف الآيدنيّ من شروط الإدغام في الفعل حَيِيَ فقد تابع فيه ما جوّزه القدماء، وما امتنع من ذلك، إلّا أنّه بيَّن رأيه وصرَّح به عندما عرض في سياق شرحه ما قالوه عن وجوب الإدغام في الصّفة، إذ يقول: «فإن قيل: لِمَ وجب الإدغام في الصّفة، كما حقّقوا في نحو: هذا حيّ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾(٢)، ولم يَجُزْ هذا حَيِيَ بلا إدغام حملاً على الفعل؟ قلنا: لأنَّ الصّفة فرعُ الفعل في الإعلال دون الإدغام، وعلى تقدير حملها عليه، فالحمل على ما هو أكثر، أعني: الإدغام أَوْلى»(٣).

ويبدو للباحثة من هذا أنّ الصّفة المشبَّهة لم تجرِ على ما جرى عليه الفعل في جواز الإظهار بوصفها فرعاً عليه، إنَّما يوضّح بأنَّها فرع الفعل في الإعلال وليس الإدغام، فالأصحّ أن تُحمَل على الأكثريّة عند العرب كما قال سيبويه وهو الإدغام.

**◈ سابعاً: حذفُ الواو والياء في الناقص بعد سلب حركتهما**

إنَّ الواو والياء يصبحان أكثر عرضة للتّغيير عند وقوعهما لاماً، إذ يصيبهما الضّعف والاعتلال، فاللّام أكثر ضعفاً من العين، والعين أضعف من الفاء، فكلما ابتعدت الحروف عن الطّرف كانت أكثر قوّة، فالطّرف يلزمها الإعلال، والإعلال يحدث فيه شيء من التّغيير لغرض التّخفيف، وهم يبتعدون عن الأصل للحصول عليه، فالواو والياء لوقوعهما طرفاً أخيراً

(١) ينظر: المنصف:٢/١٩٤-١٩٦.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٥، وسورة آل عمران: الآية٢.
(٣) بحر القواعد: ٣٣٨.

يكونان في حالة تغيير مستمرّ، إمَّا بقلبهما، وإمَّا بحذفهما لطلب الخفّة، أو لالتقائهما بساكن، وإمَّا أن يسلما من التّغيير(١)، فما حذفوه في آخر الأسماء لاماً تكلَّم فيه سيبويه بقوله: «وذلك قولك: هذا قاضْ، وهذا غازْ...أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل فهذا الكلام الجيِّد الأكثر»(٢).

إنَّ ما يريده سيبويه في حديثه هذا هو الاسم المنقوص الذي لا يقبل ظهور الضّمّة أو الكسرة عليه بسبب الثّقل، فمثلاً قَاضٍ ومُعْطٍ أصلهما: قَاضِيٌ ومُعْطِيٌ(٣)، إذ سُكِنت الياء المكسور ما قبلها الواقعة لاماً لاستثقال الضّمّة أو الكسرة عليها في الرّفع والخفض، فسقطت أولاً حركة الياء، فلذا أصبحت ساكنة، ومن ثمّ التقى سكونها مع سكون التّنوين، فحُذفت الياء لالتقاء السّاكنين هذا في الوصل، أمَّا في الوقف فتبقى الياء ساقطة بالرّغم من ذهاب التّنوين، وهذا ما عليه أكثر العرب(٤)، إلّا أنّ هناك من يردَّ الياء في الوقف بحجّة زوال التّنوين، وهو ما نبَّه عليه سيبويه.

وخصّصوا لما دخل فيه الألف واللّام أحكاماً أيضاً، وذلك بأنّه عند الوقف تُحذف ياؤه، إذ يُحمل ما فيه ألف ولام على ما ليس فيه، في حين أنّ في الوصل ما دخله ألف ولام تثبت فيه الياء؛ لأنَّ ما كان بألف ولام لم يدخله التّنوين، ولا يمكن حمله على ما ليس فيه ألف ولام؛ لأنّ التّنوين يدخله(٥).

وأشار لهذه الظاهرة من المحدثين الدّكتور محمد خير الحلوانيّ إلى أنَّ «ثمّة مظهر تصريفيّ نحويّ يظهر في التّركيب، وهو إثبات ياء المنقوص أو حذفها...فتُحذف ياء

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤٧٧/٥.
(٢) الكتاب: ١٨٣/٤.
(٣) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٢١٥، هامش رقم (١).
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٥/٥، والممتع الكبير في التصريف: ٣٥١.
(٥) ينظر: الكتاب: ١٨٣/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٥/٥، ٥٦.

المنقوص إذا لم يكن منصوباً، ولا مضافاً، ولا مُحلّى بأل، مثل...ولا تركَنْ إلى ساعٍ بالنّميمة» (١).

وذكر أنَّ المنقوص يتشابه في سلوكه الصّرفيّ والنّحويّ مع المقصور والممدود، إذ يشكّلون مجموعة ثلاثيّة بامتلاكهم ظواهر مختلفة عن بقيّة الأسماء الصّحيحة، فمن ناحية نحويّة تقدّر على ياء المنقوص الحركات ولا تظهر(٢)، إذا كان منوّناً مع اشتراط حذف لامه(٣).

أمَّا الآيدنيّ فقد ذهب إلى أنَّ «غَازٍ ورَامٍ ومُعْطٍ ومُشْتَرٍ أصلها غازِوٍ ورامِيٍ ومُعْطِوٍ ومُشْتَرِيٍ، أُسكنت الواو والياء في الرّفع والجرّ لاستثقال الضّمّة والكسرة عليهما، ثمّ حُذِفتا للسّاكنين، ولم يُحذف التّنوين؛ لأنَّه علامة تَمَكُّن الاسم، أو لأنَّه حرف صحيح وهما حرفا علّة، فحذفهما أَوْلى، فإنْ زال التّنوين أُعيدت الياء، نحو: الغازي والرامي»(٤)، فعلى هذا يكون حذفهما أفضل من حذف التّنوين الذي زِيدَ لغرض تَمَكُّن الاسم، وهو حرفٌ صحيحٌ؛ وذلك لأنّه نون ساكنة.

**◈ ثامناً: سقوطُ واو المثال في المضارع وفروعه**

إنَّ الحذفَ في كلام العرب يحدثُ لسببين، الأوّل: حذف لوجود علّة موجبة، فيكون حذفاً قياسيّاً مُطَّرداً، والثّاني: حذف للابتعاد عن الثّقل والحصول على الخفّة(٥)، إذ ذهب المازنيّ إلى ما وجبت علّته فحُذِف، إذ قال: «اعلم أنّ كلّ ما كان موضعُ الفاء منه واواً، وكان فِعْلاً، وكان على فَعَلَ، فإنَّه يلزمُ "يَفْعِلُ"، ويُحْذَفُ في الأفعال المضارعة منه

(١) المُغني الجديد في علم الصّرف: ٣١٧.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٥.
(٣) ينظر: دراسات في علم الصّرف: ١٣٢.
(٤) بحر القواعد: ٤٣٠.
(٥) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٣٧٣.

"الواو"...وذلك قولك: وَعَدَ... تقول في "يَفْعِلُ" منه يَعِدُ... وكان الأصل فيه: يَوْعِدُ... ولكنهم اتَّقَوْا وقوع الواو بين ياءٍ وكسرةٍ، فحذفوها استخفافاً»(١)، وأشار إلى أنّ هذا الحذف لم يطبّقوه على المضارع المبدوء بالياء فقط، بل مع جميع حروف المضارعة؛ لئلّا يختلّ عند البناء، كما أجروا الاعتلال في المصدر، إذ سرى إليه من فعله، فهم استثقلوا الواو السّاكنة الواقعة بين ياء وكسرة؛ لأنّه عند النّطق يكون الانتقال من ياء إلى واو بعدها كسرة ثقيلاً، فكيف بالواو المكسورة في المصدر التي تكون أكثر استثقالاً، إذ نقلوا كسرتها إلى ما بعدها فصارت ساكنة، فحُذفت وهي ساكنة(٢).

ونقل ابن عصفور ما قيل عن جواز استعمال يَفْعُل في مضارع فَعَلَ المعتلّ الواقعة فاؤه واواً؛ لجواز وقوعه في الصّحيح، فردّ ذلك بأنَّه لا يصحّ فيه إلا يَفْعِل بكسر العين؛ لالتزام العرب بوزن يتحقّق فيه تخفيف اللّفظ، ويَفْعِل يتحقّق به حذف الواو(٣). ووضّح السّبب في اختصاص هذا الوزن بالحذف الواجب هنا دون يَفْعُل، فقال: «لأنّ الكسرة والياء مُنافِرتان للواو...فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعةً بين شيئين ينافرانها، وإذا وقعت بين ياء وضمّة كانت واقعة بين مُجانس ومُنافر، فلذلك كان وقوعها بين ياء وضمّة أخفَّ من وقوعها بين ياء وكسرة»(٤).

ويرى الرّضيّ أنّ الفعل في الأصل يُخفّف لأدنى ثقل فيه، فالواو زادت الفعل ثقلاً إلى ثقله، فما قبلها، وما بعدها غير مناسب لها، فلذا خُفّف المضارع الواقعة فيه الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، ظاهرة كانت أم مقدرة، أمَّا فعل الأمر فقد أُخذ من المضارع بعد حذف الواو، ولو أُخذ منه قبل الحذف، كذا يتحقّق حذف الواو في الأمر(٥).

---

(١) المُنصف:١٨٤/١، وينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٢٨٠.

(٢) ينظر: المنصف: ١٨٤/١، وشرح التصريف للثمانيني: ٣٧٧، ٣٧٨.

(٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٢٨١.

(٤) المصدر نفسه: ٢٨٢، وينظر: شرح التصريف:٣٧٦.

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي:٨٨/٣.

فالكسرة الواقعة بعد الواو قد تكون ظاهرة كـ "وَعَدَ يَعِدُ"، أو مقدّرة كـ "وَضَعَ يَضَعُ"، فالأصل في العين كانت مكسورة، فلمّا حُذفت الواو تمّ فتحها لأجل حرف الحلق، ويقصد به العين الواقعة لام الفعل، وكذا "وَسعَ يَسَعُ" فُتحت فيها السين لأجل حرف الحلق العين، إذن يتّضح هنا السبب في الحذف هو وقوع الواو بين ياء وكسرة، وإن وجدت الفتحة فهي لأجل شيء عارض، وليس كما ادّعى بعضهم[1] من أنّ الحذف في الواو يتعلّق بالفعل المتعدّي دون اللّازم[2]، بل الحذف يتعلق بما ذكرنا فالكسرة لو زالت بعد الواو لصحَّت ولم تُحذف، وذلك بدليل قوله تعالى:﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[3]، إذ حُذِفت الواو في يَلِدْ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ولم تُحذف في يُولَدْ؛ لوقوعها بين ياء مضمومة وفتحة[4].

أمَّا ما كانت فاؤه واواً على "فَعِلَ"، فجاءوا كذلك بمضارعه على "يَفْعِلُ"؛ ليتخلّصوا ويفرّوا من الواو الثّقيلة، كـ "وَرِثَ يَرِثُ"، و "وَمِقَ يَمِقُ" فأصلهما: يَوْرِثُ، ويَوْمِقُ، فهذه أفعال ليست قياسيّة بل شاذّة[5].

أمَّا الآيدنيّ فقد ذكر سقوط فاء المثال في المضارع وفروعه، إذ يقول: «ويسقط الواو من...يَرِثُ وليَرِثْ ولا يَرِثْ...وفي مخاطب الأمر المعلوم، وأمَّا المجهول فمثل مجهول المضارع لانعدام حذف حرف المضارعة فيه، وتُحذف الهمزة من أوله للاستغناء عنها أيضاً...ولم يذكر حذفها فيه أصالةً، بل أشار بقوله: أيضاً لكونه فرع المضارع، نحو:

---

(١) هم الكوفيّون، فقد ذهبوا إلى أن الواو حُذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، ففي اللازم تبقى الواو، كما في وجِل يوجَل، ووجِل يوحَل، وتُحذف في المتعدي، كما في وَعَدَ يَعِدُ ووزَن يزِنُ، فصحّ حذفها في المتعدي عندهم؛ لأنَّ التعدي جاء عوضاً عن حذفها، بخلاف البصريّين فالحذف تحقق عندهم لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: رقم المسألة (١١٥):٦٢٤، وائتلاف النصرة:١٣٣.

(٢) ينظر: المنصف:٢٠٧/١، وشرح التصريف للثمانيني:٣٧٦، ٣٧٧، وشرح المفصل:٤٢٨/٥، وشرح الشافية للرضي:٨٨/٣.

(٣) سورة الإخلاص: الآية ٣.

(٤) ينظر: شرح التصريف: ٣٧٤، ٣٧٥.

(٥) ينظر: المنصف: ٢٠٧/١، وشرح التصريف: ٣٧٩، والممتع الكبير في التصريف: ٢٨٤.

عِدْ...وهَبْ و رِثْ» [1]، ومن ثمّ نقل قول سعد الدّين التّفتازانيّ واعترض عليه في ما خصّ فعل الأمر، فقال: «قال سعد الدّين: "إنَّ الأمر ليست فيه واو فتُحذف؛ لأنَّ المضارع وهو تَعِدُ بلا واو، فحذفت حرف المضارعة وأُسكن آخره، فقيل: عِدْ "، أقول: إنَّ بيان المصنّف والجمهور مبنيٌ على اشتقاق الأمر قبل إعلال المضارع، وإنَّ بيان سعد الدّين مبنيٌّ على كونه بعده، وفيه نظر»[2].

يتبيَّن من هذا النّصّ أنّ السّبب في اعتراضه على قول سعد الدّين هو لاشتقاقه الأمر من أصل تَعِدُ، أي: بعد الحذف، أمَّا رأي المصنّف والجمهور كان الاشتقاق من أصل تَوْعِدُ، قبل الحذف، إلّا أنّ الآيدنيّ بحسب ما أراه وقع في تناقض، فمرّة يفسّر قول المصنّف على أنّه لم يشر إلى حذف الواو في الأمر أصالة، أي: قصد كون المصنّف يدرك أنّ الحذف حدث في الأصل، وإذا عُلِمَ الحذف في الأصل عُلِمَ في الفرع، ومرّة أخرى يقول الاشتقاق مبنيٌّ عند المصنّف والجمهور قبل إعلال المضارع.

**◈ تاسعاً: الاختلافُ في وزن اسم الفاعل من الفعل الثّلاثيّ الأجوف المهموز اللام**

إنَّ الفعل (جَيَأَ) مضارعه (يجيءُ) فإذا أردنا اشتقاق اسم الفاعل منه نقول: جايِيءٌ على وزن (فاعلٌ) فيوجب قلب العين (الياء) همزة على النحو الذي همزت فيه عين بائع وخائف؛ لأنَّ القاعدة الصّرفيّة تقرّر قلب الواو والياء همزة في حال وقوعهما عيناً لاسم فاعل[3]، فيصير جائِيءٌ فموضع العين أصبح مهموزاً، واللّام في أصلها مهموزة كذلك، فهذا أدّى إلى التقاء همزتين في الطّرف تجمعهما كلمة واحدة، فالعرب استثقلت اجتماع الهمزتين في كلمتين منفصلتين، فكيف بالكلمة الواحدة؟ إذن لا بدَّ من التّخلّص من هذا الاجتماع[4].

---

(١) بحر القواعد: ٣٦٤، ٣٦٥.

(٢) المصدر نفسه: ٣٦٥.

(٣) ينظر: شذا العرف في فن الصّرف:١٦٣.

(٤) ينظر: التكملة:٦٠٢، والمنصف:٥١/٢، ٥٢، وشرح المفصل:٢٨٠/٥.

ففي هذه المسألة اختلف الخليل ومن تابعه مع سيبويه ومن تابعه في كيفيّة صياغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللّام، فذهب الخليل إلى أنّ جايىءٌ سيحصل فيها قلب مكاني، إذ تتقدّم لامها على عينها، فتصير جاءيٌ على وزن (فالعٌ)، ومن ثمّ تُعلّ إعلال قاضٍ، بحذف ياء المنقوص فتصير جاءٍ على وزن (فالٍ)، فلو لم يحدث القلب المكانيّ لانقلبت الياء همزة، فاجتمعت همزتان جاءء وهو مُستكره عند العرب(١)، أمَّا سيبويه فقد ذهب إلى أنّ جايىءٌ ستقلب فيها الياء التي هي عين همزة، فتصير جائِىءٌ، ومن ثمّ تُقلب الهمزة الأخيرة ياء لمناسبة الكسرة التي قبلها، فتصير جائيٌ، وبعدها تُعلّ إعلال قاضٍ بحذف ياء المنقوص كذلك، فتصير جاءٍ على وزن (فاعٍ)(٢).

أمَّا بقيّة العلماء فمنهم من أيّد رأي الخليل، ومنهم من رفضه وساند رأي سيبويه، ومنهم من وصف الرّأيين بالحسن والقبول، فقد صرَّح المازنيّ بأنّ كلا الرّأيين جميل ومقبول(٣)، أمَّا أبو عليّ الفارسيّ فيرى ما ذهب إليه الخليل هو الذي وافق القياس أكثر؛ لأنّه لا يلزم فيه إلا إعلال واحد، والتّقليل من توالي الإعلالات هو الأفضل(٤)، ويقوّي رأيَ الخليل ابنُ يعيش بقوله: «ومذهب الخليل متينٌ لما يلزم في قول سيبويه من الجمع ببين إعلالين، وهما قلب الياء التي هي عين همزة، وقلبُ الهمزة التي هي لام ياءً»(٥).

أمَّا ابنُ الحاجب والرّضيّ فقد ذهبا إلى أنَّ رأي سيبويه هو الأقيس، فما اعتمده الخليل في معالجة هذه المسألة ليس بقياس، ولا يقوم عليه دليل(٦).

---

(١) ينظر: التكملة:٦٠٢، والمنصف:٥٢/٢، وشرح المفصل:٢٨٠/٥، والإيضاح في شرح المفصل:٤٣٤/٢، وشرح الجاربردي:٢٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٥٥٢/٣، والأصول في النحو: ٤٠٣/٢، والتكملة: ٦٠٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٣٤/٢.

(٣) ينظر: المنصف: ٥٣/٢.

(٤) ينظر: التكملة: ٦٠٣، والمنصف: ٥٣/٢.

(٥) شرح المفصل: ٢٨٠/٥.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٣٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٥/١.

أمَّا الآيدنيّ فقد نقل ما قاله العلماء السّابقين في حديث هذه المسألة، إذ يقول: «وقيل: قول الخليل راجح لقلّة التّغيير ممَّا في قول سيبويه من إعلالين، أقول: وفيه نظر؛ لأنّ في قول الخليل تغييرين وإنْ لم يكن أحدهما إعلالاً»(١).

فعلى ما يبدو من هذا أنّه اعترض على مَنْ قوّى رأي الخليل على رأي سيبويه؛ لأنّ قول الخليل فيه أكثر من تغيير، وهو تبديل موضع اللّام إلى العين، والإعلال بحذف ياء المنقوص، إلّا أنّ ترجيح بعض العلماء لما قاله الخليل كان لسبب ابتعاده عن ما هو مرفوض وممنوع في كلام العرب، وهو توالي أكثر من إعلال في الكلمة الواحدة، إذ نادى بذلك المنع كثيرٌ من العلماء ومنهم ابن جنّي(٢).

### ◈ عاشراً: اطْمَأَنَّ بين الإلحاق وعدمه

لقد زِيدت همزة الوصل في أوّل اطْمَأَنَّ، وكُرّرت اللّام، فصار فعلاً رباعيّاً مزيداً بهذه الزّيادة والتّضعيف، فوزنه(افْعَلَلَّ)(٣)، أمَّا الأصل لهذا الفعل فهو(اطْمَأْنَنَ)، إذ كره العرب اجتماع المثلين المتحرّكين، فنقلوا حركة النّون الأولى إلى السّاكن قبلها، فصار متحرّكاً، ومن ثمّ سُكّنت النّون الأولى والثّانية بقيت على حركتها فأُدغما، إلّا أنه إذا اتّصل بالمثل الأخير الضّمائر كالتّاء المتحرّكة مثلاً يوجب حينها فكّ الإدغام، وردّ الحركة، نحو: اطْمَأْنَنْتُ، واقْشَعْرَرْتُ(٤).

أمَّا من ناحية الإلحاق(٥) أو عدم الإلحاق فقد ذهب العلماء أمثال ابن جنّي إلى أنّ اطْمَأَنَّ وغيرها أفعال رباعيّة مزيدة «غير مُلحقة بشيء؛ ألا ترى أنَّه ليس في الكلام فِعْلٌ

---

(١) بحر القواعد: ٣٢١.

(٢) ينظر: المنصف:٢/٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١/٨٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:١/٩٠، وشرح التصريف للثمانيني:٤٧١.

(٥) عرف الإلحاق ابن جنّي بقوله :«اعلم أنّ الإلحاق إنَّما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زَنَةَ المُلحق به لضربٍ من التوسُّع في اللُّغة. فذواتُ الثلاثة يُبْلَغُ بها الأربعة والخمسة، وذواتُ الأربعة يُبْلَغُ بها الخمسةُ»، المنصف:١/٣٤، وينظر: شرح الشافية للرضي:١/٥٢.

مثلُ "اسْفَرْجَلَ " فيُلحق اطْمَأَنَّ به! هذا مستحيل؛ لأنَّه لا يكون فِعلٌ خماسيّ أبداً»(١)، إلّا أنّ أبا البقاء العكبريّ يرى أنَّ اطْمَأَنَّ فعلٌ رباعيّ ألحقوه باحرنجم، فزادوا أوّله، وأدغموا آخره(٢).

ودار خلاف بين العلماء حول وزن اطْمَأَنَّ، فذهب سيبويه إلى أنّ أصل(اطْمَأَنَّ) هو (طَأْمَنَ)، إذ حدث فيه قلبٌ مكاني، فوزن(اطْمَأَنَّ) (افْلَعَلَّ) عنده(٣)، وعكس الأمر أبو عُمَر الجرميّ(٤) فذهب إلى أنّ (اطْمَأَنَّ) هو الأصل على وزن(افْعَلَلَّ) بدليل جريان المصدر عليه، وذلك عند قولهم: الاطمئنان(٥)، ويوافقه الرّأي السّيرافيّ إذ يرى (طَأْمَنَ) هو المقلوب بدليل وجود الميم قبل الهمزة في جميع تصاريف الفعل، كقولك: اطمأن، وطمأن، ويطمئن، واطمئناناً(٦)، إلّا أنّ ابن جنّي بيَّن السبب في ذهاب سيبويه لـ(طَأْمَنَ) على أنّه هو الأصل، وذلك بقوله: «وحجة سيبويه فيه أنّ "طَأْمَنَ" غير ذي زيادة، واطمأنّ ذو زيادة، والزّيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من الوهن لذلك، وذلك لأنّ مخالطتها شيء ليس من أصلها مزاحمةٌ لها وتسوية في التزامه بينها وبينه» (٧)، بمعنى المجرّد هو الأصل الذي اعتمده سيبويه.

أمَّا الآيدنيّ فيقول: «وباب **واحد** منها **لملحق اقْشَعَرَّ** وهو **افْعَأَلَّ** افْعِئْلالاً، **بزيادة الهمزة في الأوّل، وهمزة أخرى بين العين واللّام وتكرير اللام مع الإدغام**، نحو: اطْمَأَنَّ

(١) المنصف:٩١/١، وينظر: شرح المفصل:٤٤٥/٤.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري:٤٢٦.

(٣) ينظر: الكتاب:٣٨١/٤.

(٤) هو صالح بن إسحاق الجرمي، عالم بالنحو واللغة، أخذ النحو عن الأخفش وغيره، من أهالي البصرة، وُصِف بأنه أغوص على الاستخراج من المازني، له كتاب السير، وغريب سيبويه، وكتاب في علم العروض، (ت٢٢٥هـ)، ينظر: أخبار النحويين البصريّين:٥٥، ٥٦، والأعلام:١٨٩/٣.

(٥) ينظر: الخصائص:٧٥/٢، وشرح الشافية للرضي:٢٢/١.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢٩٤/٥، ٢٩٥.

(٧) الخصائص:٧٤/٢.

زيدٌ، أي: سَكَنَ، أصله طَمَّنَ، فَنُقل إلى هذا الباب فصار اطْمَأْنَنَ، فأُدغم هذا عند الكوفيّين لتجويزهم زيادة الهمزة في غير الأوّل، وأمَّا عند البصريّين فأصله طَمْأنَ لعدم تجويزهم زيادتها في غيره، فعندهم من باب اقْشَعَرّ لا ملحق به. وقيل: هو ملحق باحْرَنْجَمَ، واتحاد زيادة الملحق به ليس بشرط، كما زعموا، وفيه نظر يعرف وجهه من تعريف الملحق والإلحاق»[١].

يُفهم من هذا أنّ الآيدنيّ يريد أن يقول أنّ اطْمَأَنَّ ليس بملحق بدليل شروط الإلحاق التي من ضمنها امتناع الإدغام في الإلحاق[٢] إلّا ما ندر؛ لأنَّ الإدغام يضيع زنة ما التحق به، ويفوّت الغرض من الإلحاق، فلذا قال يعرف وجهه من تعريف الملحق والإلحاق.

وهناك مسائل أخرى شملتْ ترجيحاته وردوده نشيرُ إلى مواضعها في الكتاب[٣].

(١) بحر القواعد:١٥٧، ١٥٨.

(٢) ينظر: المنصف:١/٩٠، ٩١، والأصول في النحو:٣/٤٠٨، والمُغني الجديد في علم الصّرف:١٠٠.

(٣) ينظر: بحر القواعد: ٩٣، ١٠٣، ١٢٣، ١٥٢، ١٦٧، ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٥٦، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٩٣، ٤٤١، ٤٥٦.

# الخاتمة

بعدَ هذه الرّحلةِ في كتابِ (بحر القواعد) لحسنِ بنِ مصطفى الآيدنيّ، وبعد التّقصّي والبحثِ في كتبِ اللّغةِ والنّحوِ والصّرفِ نقطفُ ثمارَ هذا البحثِ، فنُثبتُ هنا ما يُمكنُ أن نعدَّه نتائجاً:-

١- إنَّ الإجماعَ دليلٌ نقلي، أمَّا معرفته فلا يتوصّل إليها إلّا بعد بذل جهد عقليّ أو نقليّ، فالعقليّ يتتبّع فيه كلّ الأقوال التي جاءت في المسألة الواحدة، فيستنتج أنّ هناك إجماعاً، والنّقليّ يتمثّل في النّقل عن أولئك الّذين عرفوا بحصول الإجماع فيُؤخذ منهم.

٢- يُعدُّ الاستصحاب أداةً من أدوات التّحليل اللّغوي، وإن كان من أضعف الأدلّة؛ إذ أعان على اتّضاح معالم أصل المسموع الذي جُمِع وأُخْضِع للاستقراء والتّصنيف ولم تتبيَّن معالمه.

٣- تميّز الآيدني بشخصية علمية يدل عليها مجموعة من الآراء والترجيحات والاعتراضات التي ذكرت في الرسالة، وأذكرها تلخيصاً:-

- يرجح الشارح رأي سيبويه في اغلب المسائل على آراء بقية العلماء المتقدمين، إذ يذهب في كل ما ذهب إليه، مُرجحاً رأيه على أمثال الخليل في مسألة الاختلاف في وزن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، والأخفش في مسألة إجراء الإعلال في الأجوف الواوي أو اليائي من المفعول.
- اعترض الآيدني على بعض العلماء المتأخرين، أمثال أبي الفضائل (صاحب المراح)، وذلك في مسألة تخفيف الهمزة بالحذف بعد النقل، والجاربردي في مسألة إعلال الناقص بطريق القلب(قلب الواو والياء همزة).

٤- سجّلت الباحثة اعتراضات على بعض آراء الشارح، وآراء بعض العلماء المحدثين ومن جملتها:-

- إنَّ ردّ الآيدني واعتراضه غير دقيق في مسألة الإعلال في المصادر المعتلة العين(قلب الواو ياءً).

- وقعَ الشارح في تناقض فيما خصّ تفسير قول المصنف في مسألة سقوط واو المثال في المضارع وفروعه.
- إنَّ ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم السامرائي في أصل مبيع ومبيوع فيه نظر؛ لأنَّ الصيغتين مستعملتان عند العرب، مرة بالإتمام، وأخرى بالنقصان وهذا يعود إلى إجراء صوتي عند بعض القبائل.

٥- يعود السّببُ في قلّة تراجم الآيدني إلى الأوضاع السّياسية والأحداث المضطربة في عصره التي أثّرت في الحركة العلميّة.

٦- اعتمد الآيدني في كتابه أسلوبِ المقارنةِ، إذ تناول مجموعة كبيرة من آراء جمهور النّحويين والصّرفيين في المسألة الواحدة، سواء أكانت آراؤهم اتّفاقاً أم اختلافا، فإمَّا أن يحلّلَها ويفسّرَها فقط من دون أن يُعطي حكماً وهو الأكثر عنده، وإمَّا أن يبيَّنَ ما يصحّ منها وما لا يصحّ برأيه.

٧- لم يوازن بين المتقّدمين والمتأخّرين في النّقل عن مصادرهم التي استمد منها مادّة كتابه، إذ ذكر العلماءَ القدماءَ مئة وثلاث عشرة مرّة، وذكر العلماءَ المتأخّرين ثمان وخمسين مرّة، وهذا دليل على عنايته بالموروث العلميّ الأصيل الذي كان منبع الدّراسات اللّغوية بأصنافها كافّة.

٨- لم ينتمِ الآيدنيّ إلى مدرسة بعينها، فهو يذهب إلى ما يتناسب مع الاستعمال اللّغوي الصّحيح عند العرب، إلّا أنّه في مواضع عدّة وجدتُه يميلُ إلى ما كان في الأصلِ اختيارَ البصريّينَ، وهذا طريق أغلب المتأخّرين، فهم أصحاب نزْعاتٍ وميولٍ وليسوا أصحابَ مذاهبَ.

٩- راعى العللَ التي راعتْها العربُ، إذ كانت أكثرُ العلل المستعملة عنده هي العللُ نفسُها التي كثُر استعمال العرب لها، كعلَّة كثرة الاستعمال، وعلَّة الاستثقال، وعلَّة التّخفيف، وعلَّة الالتباس، وعلَّة المشابهة.

١٠- إنّ استصحابَ الحال من أكثر أدلّة الصّناعة دوراناً على لسان الآيدنيّ؛ لإدراكِه بأهميّة هذا الأصلِ، وفائدتِه في إزالة الغموض عن كثيرٍ من المسائل المُختلَف فيها.

١١-تأثّر تأثّراً ملحوظاً بابنِ الحاجب وشُرّاحِه؛ إذ نقل أقوالَهم وناقشها وأيّدها، وبالأخصّ الرّضيّ وركن الدّين الاستراباذيّ؛ إذ اعتمد على شرح ركن الدّين اعتماداً كاملاً، وعلى الأخصّ في مبحثي التّصغير والنّسب.

١٢-تبيَّن من آرائه وردودِه وترجيحاتِه أنّه وافق الأصولَ بكلّ أركانِها، لذا أيَّدت الباحثة وجهة نظره في أغلب المسائل، إذ سار على خطى العلماءِ في اعتماد الأصولِ النّحويّة الصّرفيّة التي وضعوها في تحليل مسائلهم؛ لتكونَ حجتُه أبينَ.

١٣-وافق الآيدنيّ المصنّف في أغلبِ ما قاله، إذ لاحظنا في تحليله للنّصوص أنّه يؤيّد ما كتبه، فلم أجدْه يعترضُ عليه، فهو يعرضُ رأيه بتأييد أو بدونه من دون الاعتراض عليه، إلّا في مواضعَ قليلةٍ قدّم توجيهاتٍ لهُ، إلّا أنّه في المجمل ينصرُه ويدافع عنه، وآراؤه جاءت متشابهة معه.

١٤- استعمل مصطلحاتٍ لم أجدْها عند غيرِه من النّحاة والشُّرّاح، مثل:(اللّازم الغريزيّ، والعظم الصوريّ، والعهد الخارجيّ والذّهنيّ).

# مصادر البحث ومراجعه

## مصادر البحث ومراجعه


- القرآن الكريم

١- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: صدِّيق بن حسن القنوجي، (ت١٣٠٧هـ)، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، د. ط،١٩٧٨م.

٢- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ابن القطاع الصقلي، (ت٥١٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، د. ط، ١٩٩٩م.

٣- أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: د. نجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د. ط، ١٩٨٩م.

٤- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة-بغداد، ط١، ١٩٦٥م.

٥- أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية: د. فاضل صالح السامرائي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ط١، ١٩٧٥م.

٦- اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري: د. محمد مصطفى هدارة، دار المعارف، القاهرة، د. ط، ١٩٦٣م.

٧- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

٨- الإجماع دراسة في أصول النحو العربي: د. محمد إسماعيل محمد المشهداني، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣م.

٩- الإجماع في الدراسات النحوية: د. حسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠م.

١٠- الاحتجاج الصرفي: باسم محمد عيادة الحلفي، إصدار: المركز العلمي للرسائل والأطاريح، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١٩م.

١١- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط١، ١٩٥٥م.

١٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

١٣- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: الشيخ يحيى بن محمد أبو زكريا الشاوي المغربي الجزائري، (ت١٠٩٦هـ)، تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

١٤- أزهار الرياض في أخبار عياض: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة فضالة، د. ط، د. ت.

١٥- أسرار العربية: الإمام أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي-دمشق، د. ط، د. ت.

١٦- أسس علم اللغة العربية: د. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٣م.

١٧- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٩٨٦م.

١٨- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ط، د. ت.

١٩- الاشتقاق: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، (ت٣٢١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

٢٠- الاشتقاق: عبد الله أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.

٢١- الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ط، ٢٠٠٧م.

٢٢- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

٢٣- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة): د. تمّام حسان، عالم الكتب، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٠م.

٢٤- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج النحوي البغدادي، (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

٢٥- أصول النحو العربي: د. محمد خان، مطبعة جامعة محمد خيضر، د. ط، ٢٠١٢م.

٢٦- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، مطبعة إفريقيا الشرق، د. ط، د. ت.

٢٧- أصول النحو العربي: د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

٢٨- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: د. محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٦م.

٢٩- اعتراض النحويين للدليل العقلي: د. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ٢٠٠٥م.

٣٠- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس، (ت٣٣٨هـ)، عناية: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٢، ٢٠٠٨م.

٣١- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٣٢- أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. علي أبو زيد، ود. نبيل أبو عمشة، ود. محمد موعد، ود. محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٣٣- الأغاني: أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، ود. إبراهيم السعافين، وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨م.

٣٤- الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، عناية وتحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٥٧م.

٣٥- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ)، قراءة وتعليق: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، د. ط، ٢٠٠٦م.

٣٦- الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش، (ت٥٤٠هـ)، تقديم وتحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٧- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، (ت ٥٤٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

٣٨- الأمثال: الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٠م.

٣٩- الأمثال: زيد بن رفاعة الهاشمي، (ت٣٧٣هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٣م.

٤٠- انباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.

٤١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات بن الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: د. جودة مبروك محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، د. ت.

٤٢- أوزان الفعل ومعانيها: د. هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب-النجف الأشرف، د. ط، ١٩٧١م.

٤٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، د. ت.

٤٤- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٧م.

٤٥- إيجاز التعريف في علم التصريف: العلامة محمد بن مالك الطائي النحوي، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.

٤٦-الإيضاح في شرح المفصّل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، (ت٦٤٦هـ)، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، دار إحياء التراث الإسلامي، د. ط، د. ت.

٤٧-الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

٤٨-إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون: العالم المؤرخ إسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني، عناية وطبع: محمد شرف الدين، ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.

٤٩- البداية في علم الصرف: علي السيد النمر، مراجعة وتقديم: وحيد بن عبد السلام بالي، دار الفوائد، د. ط، د. ت.

٥٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: العلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، (ت١٢٥٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د. ط، د. ت.

٥١- البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، والشيخ جمال حمدي الذهبي، والشيخ إبراهيم عبد الله الكردي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

٥٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٦٥م.

٥٣- البلغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٠م.

٥٤- بنية العقل العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية): د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٩، ٢٠٠٩م.

٥٥- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (ت٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م.

٥٦- تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: مصطفى حجازي، التراث العربي، الكويت، د. ط، ١٩٨٤م.

٥٧- تاريخ الدولة العلية العثمانية: محمد فريد بك المحامي، تحقيق: د. إحسان حقي، دار النفائس، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨١م.

٥٨- تاريخ سلاطين بني عثمان: حضرة عزتلو يوسف بك آصاف، تقديم: د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٥م.

٥٩- تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة: د. محمد سهيل طقّوش، دار النفائس، بيروت-لبنان، ط٣، ٢٠١٣م.

٦٠- تاريخ العلماء النحويين: أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي المعري، (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، إدارة الثقافة والنشر، المملكة العربية السعودية، د. ط، ١٩٨١م.

٦١- تاريخ النحو: علي النجدي ناصف، دار المعارف، القاهرة، د. ط، د. ت.

٦٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، (ت٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٦م.

٦٣- تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي: أبو القاسم ابن الفراء الحنبلي، (ت٥٨٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ٢٠١١م.

٦٤- التحليل الصرفي في الدرس العربي التراثي: د. ممدوح عبد الرحمن الرَّمالي، د. ط، د. ت.

٦٥- التذكرةُ في القراءات الثمان: الإمام أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم المقرئ الحلبي، (ت٣٩٩هـ)، دراسة وتحقيق: أيمن رُشدي سويد، د. ط، د. ت.

٦٦- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة: الطاهر أحمد الزاوي، دار الفكر، ط٣، د. ت.

٦٧- تصريف العزي: العلامة عز الدين أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني، المعروف بالعزي، عناية: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج، ط١، ٢٠٠٨م.

٦٨- تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشاركا في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٦٩- تفسير التحرير والتنوير: الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، د. ط، ١٩٨٤م.

٧٠- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، (ت٥٣٨هـ)، عناية وتعليق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٣، ٢٠٠٩م.

٧١- التكملة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، (ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط٢، ١٩٩٩م.

٧٢- تهذيب التهذيب: الإمام شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.

٧٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، (ت٧٤٢هـ)، تحقيق وضبط: د. بشار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٧٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المُرادي المعروف بابن أم قاسم، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

٧٥- التيسير في القراءات السبع: الإمام أبو عمرو عثمن بن سعيد الداني، عناية: اوتويرتزل، النشريات الإسلامية، استانبول، د. ط، ١٩٣٠م.

٧٦- جامع الشروح والحواشي: عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، د. ط، ٢٠٠٤م.

٧٧- الجامع الصحيح: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعفي البخاري، (ت٢٥٦هـ)، عناية: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، د. ط، د. ت.

٧٨- جمال القُراء وكمال الإقراء: علم الدين السخاوي علي بن محمد، (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٧م.

٧٩- جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، ضبط: د. أحمد عبد السلام، خرج أحاديثه: أبو هاجر محمد سعيد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

٨٠- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المُرادي، (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

٨١- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي الحنفي، (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٩٣م.

٨٢- حُجة القراءات: الإمام أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٧م.

٨٣- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، ومراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدّقاق، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٧م.

٨٤- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٦٧م.

٨٥- الحِطة في ذكر الصحاح الستة: أبو الطيب السيد صدِّيق حسن خان القنوجي، (١٣٠٧هـ)، دراسة وتحقيق: علي حسن الحلبي، دار الجيل، بيروت، د. ط، د. ت.

٨٦- الحمل والمحمول في النحو العربي: لينا علي محمد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، أربد- الأردن، ط١، ٢٠١٢م.

٨٧- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٠م.

٨٨- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د. ط، د.ت.

٨٩- الدارس في تاريخ المدارس: عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، (ت٩٧٨هـ)، إعداد: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

٩٠- دائرة المعارف: المعلم بطرس البستاني، بيروت، د. ط، ١٨١٦هـ.

٩١- دراسات في علم الصرف: د. عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٣، ١٩٨٧م.

٩٢- دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، د. ط، د. ت.

٩٣- دراسة الصوت اللغوي: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، د. ط، ١٩٩٧م.

٩٤- الدرس النحوي في بغداد: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

٩٥- دروس التصريف: العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الدار النموذجية، د. ط، ١٩٩٥م.

٩٦- دروس في علم الأصول: آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر(قدس)، إعداد وتحقيق: المؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر(قدس)، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، ط٨، ١٤٣٦هـ.

٩٧- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.

٩٨- دُمية القصر وعصرة أهل العصر: أبو الحسن علي بن الحسن الباخرزي، (ت٤٦٧هـ)، تصحيح: محمد راغب الطباخ، حلب، ط١، ١٩٣٠م.

٩٩- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، ط٢، ١٩٦٤م.

١٠٠- ديوان الإسلام: الإمام شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن ابن الغزي، (ت١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

١٠١-ديوان جميل شعر الحبّ العذري: جمع وتحقيق وشرح: د. حسين نصار، دار مصر للطباعة، د. ط، د. ت.

١٠٢- ديوان الحماسة: أبو تمّام حبيب بن أوس الطائي، (ت٢٣١هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد صالح، دار الرشيد، العراق، د. ط، ١٩٨٠م.

١٠٣-ديوان زهير بن أبي سلمى: شرح وتقديم: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

١٠٤- ديوان العجاج: عبد الملك بن قريب الأصمعي، (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، د. ط، د. ت.

١٠٥- ديوان الفرزدق: شرح وضبط: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

١٠٦- ديوان لبيد بن ربيعة: عناية: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.

١٠٧- ذيل الأمالي والنوادر: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٢٦م.

١٠٨- رسالتان في اللغة: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، د. ط، ١٩٨٤م.

١٠٩- الرِّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: مكتب قرطبة للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط١، ٢٠٠٥م.

١١٠- روضات الجنات في أصول العلماء والسادات: العلامة محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني، تحقيق: أسد الله اسماعيليان، قم، د. ط، ١٣٩٢هـ.

١١١- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د. ط، د. ت.

١١٢- سبك المنظوم وفك المختوم: الإمام أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي الجياني، تحقيق وتقديم: د. عدنان محمد سلمان، وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط١، ٢٠٠٤م.

١١٣- سر صناعة الأعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

١١٤- السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي: الشيخ الفقيه أبو جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلي، (ت٥٩٨هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، د. ط، د. ت.

١١٥- السلوك لمعرفة دول الملوك: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقريزي، (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

١١٦- سير أعلام النبلاء: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق وإشراف: شعيب الأرنؤوط، واكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج٥/ط١١، ١٩٩٦م، وج١٦/ ط٢، ١٩٨٤.

١١٧- الشافية في علم التصريف: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدَّويني النحوي، المعروف بابنُ الحاجب، (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيّة- السعودية، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

١١٨- الشاهدُ وأصولُ النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، د. ط، ١٩٧٤م.

١١٩- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: العلامة محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف، (ت١٣٦٠هـ)، ضبط وتعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

١٢٠- شذا العرف في فن الصرف: الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي، شرحه ووضع فهارسه: د. محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، د. ط، ٢٠٠٩م.

١٢١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الإمام شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي الدمشقي، (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق وإشراف: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٩٨٨-١٩٩٣م.

١٢٢- شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن المرزبان السيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة، د. ط، ١٩٧٤م.

١٢٣- شرح الأبيات المُشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر: أبو علي الفارسي، (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٢٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط١٦، ١٩٧٤م.

١٢٥- شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

١٢٦- شرح التسهيل المُسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محبّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. جابر محمد البراجة، ود. إبراهيم جمعة العجمي، ود. جابر السيد مبارك، ود. علي السنوسي محمد، ود. محمد راغب نزَّال، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٧م.

١٢٧- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

١٢٨- شرح التصريف: عمر بن ثابت الثمانيني، (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سُليمان البعيمي، مكتبة الرُّشد-الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

١٢٩- شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: العلامة فخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي، (ت٧٤٦هـ)، تحقيق: الأستاذ علي كمال، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٤م.

١٣٠-شرحُ جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن علي ابن عصفور الإشبيلي، (ت٦٦٩هـ)، عناية: فوّاز الشعّار، وإشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

١٣١-شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، (ت٤٢١هـ)، نشر: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

١٣٢- شرح الرضي على الكافية: تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية-بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

١٣٣-شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف: أبو الفضائل ركن الدين الحسن الاستراباذي، (ت٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، د. ط، ٢٠١١م.

١٣٤- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط: الخضر اليزدي، دراسة وتحقيق: د. حسن أحمد العثمان، مطبعة روح الأمين-قم المقدسة، ط١، ١٤٣٣هـ.

١٣٥- شرح شافية ابن الحاجب: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي،(ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب،(ت١٠٩٣هـ)، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها: الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزقزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د. ط، ١٩٨٢م.

١٣٦- شرح شواهد المغني: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، لجنة التراث العربي، د. ط، د. ت.

١٣٧- شرح طيبة النشر في القراءات العشر: أبو القاسم محمد بن محمد بن علي النويري، (ت٨٥٧هـ)، تقديم وتحقيق: د. مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

١٣٨- شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي، (ت٥٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، ط١، ١٩٨٨م.

١٣٩- شرح الكافية الشافية: العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تقديم وتحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، د. ط، د. ت.

١٤٠- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

١٤١- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري: د. هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، د. ط، ٢٠٠٧م.

١٤٢- شرح المفصّل: موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، (ت٦٤٣هـ)، تقديم وعناية: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

١٤٣- شعر خُفاف بن ندبة السلمي: جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، د. ط، ١٩٦٧م.

١٤٤- الشعر والشعراء: ابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، د. ط، د. ت.

١٤٥- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: طاشكيري زاده، (ت٩٦٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، د. ط، ١٩٧٥م.

١٤٦- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: العلامة أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق وضبط: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

١٤٧- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت٣٩٨هـ)، مراجعة وعناية: د. محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٩م.

١٤٨- صحيح مسلم: الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوري، (ت٢٦١هـ)، تحقيق وتصحيح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.

١٤٩- الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم: د. محمود سليمان ياقوت، مكتبة المنار الإسلامية، ط١، ١٩٩٩م.

١٥٠- الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية: د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠١٠م.

١٥١- صناعة الكتاب: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

١٥٢- ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

١٥٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت، د. ط، د. ت.

١٥٤- ضوابط الفكر النحوي: د. محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم: د. عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٦م.

١٥٥- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، (ت٧٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، د. ط، د. ت.

١٥٦- طبقات الفقهاء الشافعية: الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

١٥٧- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ط، ١٩٨٥م.

١٥٨- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين: د. عبد الفتاح حسن علي البجة، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٨م.

١٥٩- العربية تاريخ وتطور: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

١٦٠- علة أمن اللبس في اللغة العربية: د. مجيد خير الله الزاملي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١٤م.

١٦١- علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، (ت٣٢٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩م.

١٦٢- علم الصرف الصوتي: د. عبد القادر عبد الجليل، سلسلة الدراسات اللغوية، د. ط، ١٩٩٨م.

١٦٣- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت١٧٠هـ)، ترتيب وتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

١٦٤- غاية النهاية في طبقات القراء: الإمام شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن علي ابن الجزري الدمشقي الشافعي، (ت٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.

١٦٥- غيث النفع في القراءات السبع: الشيخ علي النوري بن محمد السفاقسي، (ت١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.

١٦٦- الفاخر في الأمثال: المفضل بن سلمة بن عاصم الضبي، (ت٢٩١هـ)، عناية: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١١م.

١٦٧- الفتح الرباني في حلّ ألفاظ تصريف عز الملة الزنجاني: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، (ت٩٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الحميد السيد دومَة، دار الضياء-الكويت، د. ط، د. ت.

١٦٨-الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

١٦٩- الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية: د. أيمن عبد الرزاق الشَّوا، دراسات لغوية (٢)، د. ط، د. ت.

١٧٠- فقه اللغة العربية وخصائصها: د. إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٢م.

١٧١- الفلاكة والمفلوكون: شهاب الملة والدين أحمد بن علي الدلجي، مطبعة الآداب، النجف، د. ط، ١٣٨٥هـ.

١٧٢- الفهرست: النديم أبو الفرج محمد بن علي بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالوراق، تحقيق: رضا بن علي بن زين العابدين الحائري، دار المسيرة، ط٣، ١٩٨٨م.

١٧٣- في أدلة النحو: د. عفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.

١٧٤-في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: د. غالب فاضل المطلبي، دار الشؤون الثقافية والنشر، العراق، د. ط، ١٩٨٤م.

١٧٥- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، د. ط، ١٩٨٧م.

١٧٦- في التطبيق النحوي والصرفي: د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ط، ١٩٩٢م.

١٧٧- في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ط، د. ت.

١٧٨- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت٨١٧هـ)، تنقيح وتعليق: الشيخ أبو الوفا نصر الهوريني المصري الشافعي، (ت١٢٩١هـ)، وراجعه واعتنى به: أنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٨م.

١٧٩- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٩م.

١٨٠- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، د. ت.

١٨١- القواعد النحوية مادتها وطريقتها: عبد الحميد حسين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٢م.

١٨٢- القياس في الفصحى: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

١٨٣- القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية ومكتبتها، د. ط، د. ت.

١٨٤- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: د. سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٧م.

١٨٥- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي: د. منى الياس، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

١٨٦- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر الأسنوي المالكي، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، د. ط، د. ت.

١٨٧- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج١، وج٢، ط٣، ١٩٨٨م، وج٣، وج٤، ط٢، ١٩٨٢م.

١٨٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله الأديب والمؤرخ، الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.

١٨٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م.

١٩٠- الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، د. ط، ١٩٩٨م.

١٩١- الكناش في فني النحو والصرف: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، المعروف بصاحب حماة، (ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوّام، الدار النموذجية، بيروت-صيدا، د. ط، ٢٠٠٤م.

١٩٢- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: الشيخ نجم الدين محمد بن محمد الغزي، (ت١٠٦١هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

١٩٣- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري محبّ الدين عبد الله بن الحسين البغدادي، (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.

١٩٤- لسان العرب: الإمام العلامة ابن منظور، (ت٧١١هـ)، اعتنى به: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت-لبنان، ط٣، ١٩٩٩م.

١٩٥- لطائف الإشارات لفنون القراءات: الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، (ت٩٢٣هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، د. ط، د. ت.

١٩٦- اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم: د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د. ط، ١٩٩٩م.

١٩٧- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، د. ط، ١٩٨٨م.

١٩٨- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، المعروف بالميداني، (ت٥١٨هـ)، الرضوية المقدسة، د. ط، د. ت.

١٩٩- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط: ضبط وعناية: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١٤م.

٢٠٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ود. عبد الحليم النجار، القاهرة، د. ط، ١٩٩٤م.

٢٠١- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط٣، د. ت.

٢٠٢- مختصر الصرف: د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.

٢٠٣- مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية: د. عثمان جمعة ضميرية، مكتبة السوادي للتوزيع، ط٣، ١٩٩٩م.

٢٠٤- مِرآة الجنان وعبرة اليَقظان: الإمام أبو محمد عبد الله بن سليمان اليافعي اليمني المكي، (ت٧٦٨هـ)، عناية: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

٢٠٥- مراتب النحويين: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، (ت٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة، القاهرة، د. ط، د. ت.

٢٠٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرح وضبط: محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط٣، د. ت.

٢٠٧- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي: د. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ٢٠٠٥م.

٢٠٨- المسائل المشكلة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، قراءة وتعليق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

٢٠٩- المستقصي في أمثال العرب: العلامة أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

٢١٠- المستقصي في علم التصريف: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠٠٣م.

٢١١- مُشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

٢١٢- المعارف: ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، ط٤، د. ت.

٢١٣- المعاني الكبير في أبيات المعاني: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٤م.

٢١٤- معاني القراءات: أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد، (ت٣٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، ود. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩١م.

٢١٥- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٢١٦- معاني القرآن: أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء، (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

٢١٧- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٢١٨-معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: علي رضا قره بلوط بن الحاج عبد الله القيصري الماتريدي، وأحمد طوران قره بلوط بن الحاج عبد الله القيصري الماتريدي، د. ط، د. ت.

٢١٩- معجم التعريفات: العلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، (ت٨١٦هـ)، دراسة وتحقيق: محمد صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة، د. ط، د. ت.

٢٢٠- معجم الشواهد الشعرية: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المُعلميّ اليماني، (ت١٣٨٦هـ)، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٤هـ.

٢٢١- المعجم الفلسفي: د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان، د. ط،١٩٨٢م.

٢٢٢-معجم لغة الفقهاء: د. محمد رواس قلعه جي، ضبطه: د. حامد صادق قنيبي، ووضع مصطلحاته: قطب مصطفى سانو، دار النفائس، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٢٢٣- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: د. أحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات، ط١، ٢٠٠٦م.

٢٢٤- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير نجيب اللبدي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٥م.

٢٢٥- معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر: عادل نويهض، تقديم: الشيخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط٣، ١٩٨٨م.

٢٢٦- المعجم المفصل في اللغويين العرب: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

٢٢٧- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، د. ط، ١٩٧٩م.

٢٢٨- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٢٩- معرفة القُراء الكبار على الطبقات والاعصار: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. طيّار آلتي قولاج، استانبول، د. ط، ١٩٩٥م.

٢٣٠- المُغني الجديد في علم الصرف: د. محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.

٢٣١- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، الكويت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٣٢- مفاتيح العلوم: الإمام الشيخ أبو عبد الله محمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي، عناية وتصحيح ونشر للمرة الأولى سنة ١٣٤٢هـ، إدارة الطباعة المُنيرية، مطبعة الشرق، د. ط.

٢٣٣- المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني، (ت٤٧١هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة-دار الأمل، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٣٤- المفصّل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت٥٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٣٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنَّا، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٣٦- المقتصد في شرح التكملة: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د. ط، ٢٠٠٧م.

٢٣٧- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.

٢٣٨- الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٢٣٩- مناهج البحث العلمي: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات-الكويت، ط٣، ١٩٧٧م.

٢٤٠- مناهج البحث في اللغة، د. تمّام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ط، ١٩٩٠م.

٢٤١- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.

٢٤٢-من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، دار الفكر، د. ط، د. ت.

٢٤٣-المُنتظم في تاريخ الملوك والأمم: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، (ت٥٩٧هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، مراجعة وتصحيح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.

٢٤٤- المُنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني اللغوي البصري، تحقيق: د. إبراهيم مصطفى، ود. عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.

٢٤٥- المنطق: الشيخ محمد رضا المظفر، مؤسسة جمعية منتدى النشر وكلية الفقه في النجف، مطبعة النعمان-النجف، ط٣، ١٩٦٨م.

٢٤٦- المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة: د. علي سامي النشار، دار المعرفة الجامعية، د. ط، ٢٠٠٠م.

٢٤٧- المنهج الصوتي للبنية العربية: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، ١٩٨٠م.

٢٤٨- المُهذَّب في علم التصريف: د. صلاح مهدي الفرطوسي، ود. هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١٣م.

٢٤٩- موسوعة عباقرة الإسلام: د. رحاب خضر عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٢٥٠- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: العلامة محمد علي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، وتقديم وإشراف: د. رفيق العجم، ترجم للعربية: د. عبد الله الخالدي، وللأجنبية: د. جورج زيناتي، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٢٥١- الموضحُ في وجوه القراءات وعللها: الإمام نصر بن علي بن محمد أبو عبد الله الشيرازي الفسوي النحوي، (ت٥٦٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، ط١، ١٩٩٣م.

٢٥٢- موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة: محمد السيد أحمد عزوز، مراجعة: سعيد محمد اللحّام، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

٢٥٣- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، د. ط، ١٩٨١م.

٢٥٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.

٢٥٥- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ط١، ١٩٦٥م.

٢٥٦- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ج٣، ط٤، وج٤، ط٢، ١٩٦٨م.

٢٥٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ط، ١٩٩٨م.

٢٥٨- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢، د. ت.

٢٥٩- النشر في القراءات العشر: الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري، (ت٨٣٣هـ)، إشراف وتصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.

٢٦٠- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: د. حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠١م.

٢٦١- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: د. حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٦٢- نقض كتاب في الشعر الجاهلي: محمد الخضر حسين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، د. ط، ٢٠١٢م.

٢٦٣- نور القبس المختصر من المقتبس: أبو المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود الحافظ اليغموري، تحقيق: رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر، د. ط، ١٩٦٤م.

٢٦٤- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين): إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في إستانبول، ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

٢٦٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: الإمام جلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية-الكويت، د. ط، ١٩٨٠م.

٢٦٦- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٦٧- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: الإمام أبو علي الحسن بن علي الأهوازي المقرئ، (٤٤٦هـ)، تحقيق وتعليق: د. دريد حسن أحمد، ومراجعة وتقديم: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٦٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، د. ط، ١٩٧٨م.

٢٦٩- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، (ت٤٢٩هـ)، شرح وتحقيق: د. مُفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٣م.

- **الرسائل والأطاريح الجامعية:**

١- أسلوب التعجب بين النظرية والتطبيق: أحمد محمد سليمان طه، (رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٢- بحر القواعد شرح كفاية المبتدي: حسن بن مصطفى الآيدني، (ت١١٩١هـ)، دراسة وتحقيق: مُنتصر عبد علي طالب الجواري، (أطروحة دكتوراه)، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

٣- الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج: محمد ناجي حسين دراغمة، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٢م.

٤- العلَّة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث: عبد الكريم محمود علي القيسي، (أطروحة دكتوراه)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠١م.

٥- العلة النحوية عند الأنباري: إبراهيم عبد الفتاح المجالي، (رسالة ماجستير)، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، ٢٠٠٦م.

٦- العناية في شرح الكفاية: حسين بن فرهاد الأُسكوبي، دراسة وتحقيق: قُصي صالح مُطلك حميدان البيكات، (أطروحة دكتوراه)، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

٧- الكافية في شرح الشافية: محمود بن محمد بن علي بن محمود الأراني الساكناني، (بعد٧٣٤هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي، (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية، ١٤١٨هـ.

٨- كنز المطالب على شافية ابن الحاجب: أبو جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي، (ت١٠١٧هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن مبارك النخار، ومبارك بن لافي بن سليم، (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية، ١٤٣٤هـ.

٩- مآخذ الزّجّاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة: علي عبد الحفيظ خالد طعامنه، (رسالة ماجستير)، جامعة آل البيت، ٢٠١٣م.

١٠-مناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام: كريم حسين ناصح، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٦م.

- **البحوث والمقالات المنشورة في المجلات والدوريات:**

١-أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية: د. معن عبد القادر بشير، مجلة التربية والعلم، المجلد السابع عشر، العدد الثالث، ٢٠١٠م.

٢-أثر مركزية جموع التكسير في أبنية التصغير، (دراسة في كتاب سيبويه): د. أحمد طالب الخلوف، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد العاشر، العدد الرابع، ٢٠١٤م.

٣- اسم المفعول بين القدامى والمحدثين (دراسة موازنة): د. هالة محمد السيد زهران، مجلة الدراية، العدد السادس عشر، ٢٠١٦م.

٤- بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي: د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، العدد الرابع، ١٩٨١م.
٥- التأثر والتأثير بين أصول الفقه وأصول النحو: د. محمد إسماعيل المشهداني، مجلة آداب الرافدين، العدد السابع والخمسون، ٢٠١٠م.
٦-الدرس الصرفي العربي (طبيعته وإشكالاته)، د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، مجلة التراث العربي، دمشق، د. ت.
٧-الدليل العقلي عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية: سهيلة خطاف عبد الكريم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السابع، العدد الثاني-إنساني، ٢٠٠٩م.
٨-الردود الصرفية للعلامة الشيخ محمد أمين القره داغي (ت١٣٥٥هـ) على متن تصريف الملا علي للعلامة علي بن الشيخ حامد الأشنوي (ت١١٤٠هـ): د. باسم محمد عيادة، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد السادس والأربعون، العدد واحد، ٢٠٢١م.
٩-رسالة في أمثلة التصريف: العلامة محيي الدين محمد بن بير علي البركوي، (ت٩٨١هـ)، دراسة وتحقيق: د. ياسر محمد خليل الحروب، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد التاسع عشر، شباط ٢٠١٠م.
١٠- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين: د. محمد صالح شريف عسكري، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، ١٤٣١هـ.
١١- استصحاب الحال في أصول النحو (قراءة ورأي): عبد المهدي الجراح، وخالد الهزايمة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد السابع، العدد الثالث، ٢٠١٠م.
١٢- العلة الصرفية في كتاب كنز المطالب على شافية ابن الحاجب، لأبي جمعة بن مسعود الماغوسي، د. باسم محمد عيادة، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الخامس عشر، العدد التاسع والعشرون، ٢٠١٩م.
١٣- في تاريخ علم الصرف ومصطلحاته: د. مازن المبارك، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد التاسع عشر، ٢٠٠٠م.

١٤- القياس الصرفي في كتاب كنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب لأبي جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي: د. باسم محمد عيادة، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد التاسع عشر، العدد ثمان وثلاثون، ٢٠٢٠م.

١٥- مُقارباتٌ مفهوميةٌ بين مصطلحات (الاستشهاد والاستدلال والتمثيل): د. باسم محمد عيادة، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد الأول، العدد الأربعون، ٢٠٢١م.

١٦- نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج: د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والعشرون، ٢٠٠١م.

Qur'an and its Qur'anic recitations, the Noble Prophetic hadith, poetic and prose evidence which he divided into Arab sayings and proverbs, and Arab dialects, and secondly: unanimity :The second topic: mental evidence, including first: measurement, secondly: justification, and third: association, and in the third chapter I dealt with the scientific figure of the commentator, and it contains two topics: the first: the choices and weightings of the commentator, and the second: the views of the commentator.

Misan University
College Of Education
Translation Unit
English Department

## Abstract

The current study sheds light on the morphological lesson in the book "Bahr al-Qaida, Explanation of the Competence of the Beginner" by Al-Aidni. The morphological lesson comes on top of the important morphological titles that the researchers were concerned with. , to reveal the morphological lesson in an important explanation of the explanations of that time period, with the disclosure of the explanation's approvals and violations to the grammarians and morphologists' audience, and to indicate its morphological destination.

According to a descriptive approach, he was concerned with describing the features of the morphological lesson and its components for the author of the book in terms of his position on morphological evidence, martyrdom and its issues with him, and others.

The research plan and methodology consist of an introduction and three chapters preceded by an introduction and followed by a conclusion.

As for the preface, it is included first: the first roots of the morphological studies until it became a knowledge and the sacrifice of the limits and the dependents, with the evidence of the wise of this knowledge and the author's biography.

As for the first chapter, it was about the approach followed in explaining the Aydin on the kifay atalmubtada, and it contains three topics: The first: the advantages that the explanation has.

The second: the author's approach to this commentary, and the third: the components of the explanation, from names and books. As for the second chapter, it was for the documentary means of the commentator, and in it were two topics: the transport evidence and included or :Hearing from the Noble




Misan University
College Of Education
Translation Unit
English Department

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Misan University
College of Education
Department of Arabic

Misan University
College Of Education
Translation Unit
English Department

# The Morphological Lesson "Bahr al-Qaida, Explanation of the kifayat Almubtada" by Al-Aidni (1191AH.)

A Thesis Submitted by

Heba Hasan Abbas

To the Council of the College of Education – Misan University
as a Fulfillment of Requirements for Master's Degree in Arabic
Language and its Arts / Linguistics

Under the Supervision of

Inst. BasIm Muhammad Iyada PhD

2022 A. D

1443 A. H